Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

REVUE DE PRESSE INTERNE

أقوال الصحف

21 et 22 Mai 2011
21 و 22 ماي 2011

Rappel
-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme
-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.
-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger
-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

*** تذكير:**
- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

CNDH
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Le Conseil National des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان .. لا مؤشرات على وجود أمكنة مخصصة للاعتقال في مقر «ديستي»

أجرى الحوار في برلين: محمد مسعاد

<>

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي في فعاليات اللقاء السادس لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي-الأوربي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول «التعذيب وسيادة القانون»، المنظم مؤخرا بالعاصمة الألمانية. وقد تخلل هذا اللقاء تنظيم عدد من الجلسات و المداخلات تمحورت حول موضوع «التعذيب وسيادة القانون». وقد تطرق اللقاء إلى مواضيع تتعلق بإدماج نتائج الحوار العربي - الأوربي لحقوق الإنسان في عمل المنظمات الدولية والإقليمية. على هامش هذا اللقاء كان لـ «الاتحاد الاشتراكي» حوار مع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث استعرض موقفه من الحراك الذي يعرفه المغرب والعالم العربي، فضلا عن الخطاب الملكي لـ 9 مارس، كما تعرض إلى قضية «المعتقلات السرية» بالمغرب...

{ هلا وضعتنا الاستاذ محمد الصبار في صورة الحوار العربي الأوروربي لحقوق الانسان؟
> > يعود ميلاد برنامج الحوار العربي الأوروبي لحقوق الانسان إلى سنة 2006. وهو ملتقى للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الانسان في الدول العربية والأوروبية, ويهدف إلى تقريب الفجوة ما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في العالم العربي ونظيرتها في أوروبا من خلال تبادل الأفكار والاراء والمهارات حول مواضيع تشكل أهمية أساسية للملتقى. لقد سبق التطرق لعدة مواضيع منها الارهاب في علاقته مع حقوق الانسان، وموضوع الهجرة، وموضوع التمييز، وموضوع المرأة والمساواة التامة. تم تخصيص الدورة السادسة للحوار العربي الأوروبي لحقوق الانسان لمناقشة موضوع التعذيب الذي تعرفه عدة دول بمستويات متفاوتة والذي لا يسلم منه العالم العربي. لقد عرف هذا البرنامج نوعا من التنامي الايجابي, مكن المؤسسات الوطنية العربية من التعرف على تجارب متنوعة للهيئات الوسيطة في أروبا و الإطلاع عن قرب على انشغالات واهتمامات المؤسسات الحقوقية في تلك الدول.

{ جاء انعقاد الدورة السادسة في ظروف خاصة يعيشها العالم العربي، كيف تفاعل هذا الحوار مع هذه الظرفية؟
> > جاء انعقاد هذه الدورة في ظرفية خاصة يعرفها العالم العربي تتمثل في نوع من الغليان والحراك والاحتقان السياسي في عدة بلدان عربية. لذلك برمج هذا الموضوع ضمن أجندة هذا الملتقى كي يقف المشاركون والمشاركات على هذه الوضعية ومناقشة ما يجري في العالم العربي وما آلت إليه الأمور في تونس ومصر وما تشهده بعض الدول العربية من احتقان وحراك حادين. نوقش هذا الموضوع على ضوء ما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تقدمه في هذا الباب وما يمكن أن تساهم به من مشاريع الاصلاح في العالم العربي. ولقد كانت هذه الجلسة من بين الجلسات التي عرفت نقاشا فعالا ومنتجا, بحيث توصل المشاركون إلى خلاصات اساسية في هذا الباب تسمح للمؤسسات الوطنية, سواء في العالم العربي أو في أوروبا بالقيام بعدد من المبادرات التي تستجيب بهذا القدر أو ذاك إلى المطالبات الشعبية والمجتمعية في عدد من الدول العربية.

{ وماذا عن التجربة المغربية؟
> > في ضوء هذا النقاش تم إبراز الاستثناء المغربي مقارنة مع ما يجري في دول عربية أخرى. قدمت توضيحات في هذا الباب من خلال إبراز عدد من الاعتبارات منها أن المغرب حقق نوعا من السبق في مجال إعمال وتكريس مبادئ حقوق الانسان منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ عرف المشهد الحقوقي المغربي نوعا من التطور الملحوظ والمحسوس, تجلى ذلك في مراجعة عدد من التشريعات المرتبطة بحقوق الانسان وبالانفراج السياسي الذي عرفه المغرب وتجربته الخاصة المتعلقة بالعدالة الانتقالية, وهذه خاصية لا تتمتع بها باقي الدول العربية.
يتمثل الاعتبار الثاني في التعبيرات السياسية التي شهدها الشارع المغربي والتي لم تصل إلى سقف تعبيرات الشارع العربي. ويتجلى الاعتبار الثالث في التعاطي الأمني مع هذا الحراك الاجتماعي في المغرب، إذ لم يلاحظ وقوع تجاوزات أو وفيات عكس ما وقع في الدول الأخرى. أما الاعتبار الرابع فيتعلق بالموقع الجيوسياسي للمغرب الذي لايبعد سوى بـ

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

14 ميلا عن الجارة الشمالية إسبانيا, مما يتيح إمكانيات انعكاس التيارات الفكرية والسياسية والايديولوجية ونمط العيش أحيانا والتفكير وأحيانا السلوك المشاع في اوروبا.

{ كيف تنظرون إلى ما يشهده المغرب من حراك اجتماعي وسياسي؟
> > أعتقد أن المغرب الآن يعرف نوعا من التفاعل الايجابي مع الحركة الشبابية المغربية ومع مطالب الأحزاب السياسية والحركات الحقوقية من أجل وضع إطار جديد للدولة المغربية على المستوى الدستوري بالدرجة الأولى وتحسين مردودية الحكامة الجيدة في المغرب، كانت البداية مع المجلس الوطني لحقوق الانسان ومن المؤكد أن نفس التطور ستشهده مؤسسات أخرى من بينها المرصد الوطني للوقاية من الرشوة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومجلس المنافسة ...وذلك في إطار توسيع صلاحيات هذه المؤسسات الوسيطة كي تلعب دورها كاملا من أجل الارتقاء بالحريات والحقوق إلى مستوى أفضل. هذا بالاضافة طبعا إلى ورش الاصلاحات الدستورية الذي تشتغل عليه لجنة استشارية والتي استمعت إلى مقترحات الأحزاب السياسية والنقابية وهيئات المجتمع المدني وحركات الطفولة والهيئات النسائية والشبابية للاستماع لمقترحاتها فيما يخص الاصلاحات الدستورية.
إن خطاب 9 مارس هو خطاب مرجعي. ويعلم الجميع أنه يتضمن معايير مهمة وهي نفس المعاييرالمعتمدة في الوثائق الدستورية في العالم الديموقراطي. وتضمن ايضا خارطة طريق في القضايا التي يجب أن تشملها المراجعة الدستورية.
شخصيا أعتقد أن الدور الآن ملقى على الاحزاب السياسية والمجتمع المدني من اجل تكثيف النقاش العمومي حول القضايا السياسية التي تتطلب مراجعة أساسية. نفس الأمر بالنسبة للحركات الحقوقية من أجل وضع تصوراتها وآرائها ومقترحاتها فيما يتعلق بآفاق الدولة المغربية من حيث التأصيل الدستوري للحقوق والحريات. إننا في مرحلة مهمة وحاسمة وأتمنى أن تتوفق اللجنة الاستشارية في تقديم منتوج مهم ومشروع جديد يحظى بموافقة أغلبية الشعب المغربي.

{ ما رأيكم في حركة 20 فبراير؟
> > يمكن القول إن الحركة الشبابية في المغرب أفرزت مسألتين أساسيتين: تتمثل الأولى في مراجعة مقولة العزوف السياسي، حيث يمكن التأكيد على أن الشباب المغربي له امكانيات وطاقات مهمة تنتظر من يقوم باستثمارها على الوجه الأفضل. و تتعلق المسألة الثانية بكون أن الحركة الشبابية استفادت في مطالبها على مستويات متعددة في مقدمتها القضايا ذات الصلة بالمراجعة الدستورية وبنية الدولة، ثم قضايا ذات طابع اجتماعي واقتصادي منها ما يهم محاربة الفساد ومنها ما يهم التوزيع العادل للثروة. سوف لن أجازف إذا قلت أنها كسرت رتابة المشهد السياسي المغربي . غير أنني اتحفظ على كل الادعاءات التي تقول أن هذه الحركة خلقت من عدم أو من فراغ. إن الحركة الشبابية في المغرب هي نتاج صيرورة مجتمعية وتراكم يرجع إلى الاستقلال السياسي للمغرب. صحيح أن هذه الحركة استفادت من التطور التكنولوجي ومن تداول المعلومة ومن الشبكة العنكبوتية ... وهي الإمكانيات التي لم تكن متاحة لشبابنا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

{ ما هو دور المجلس الوطني لحقوق الانسان في الدفع بهذا الحراك من أجل تعزيز دولة الحق والقانون وسيادة المؤسسات؟
> > يمنح الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان تنظيم لقاءات للتناظر والنقاش. لحد الآن لم يعين بعد أعضاء المجلس وبعد تركيبته الجديدة لا شك أنه سيضع برنامجا خاصا لكل القضايا الاشكالية وقضايا التوتر التي يعرفها المشهد الثقافي أو الحقوقي او السياسي في بلادنا لتكون محل نقاش عمومي بهدف تقريب وجهات النظر وتبادل الرأي ووضع تصورات مجتمعية واضحة في مجال إعمال حقوق الانسان وفي مجال المشاركة السياسية والاجتماعية.

{ أهم ما جاء في الخطاب الملكي هو دسترة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة، كيف يمكن أجرأة هذه الدسترة؟
> > حظيت توصيات الهيئة بإجماع كل الفرقاء باعتبارها توصيات أساسية ومهمة ,بل إن هناك من الأطراف من اعتبر أن تنفيذ هذه التوصيات سيشكل لا محالة الجسر الذي سيمكننا من الانتقال إلى الديموقراطية. إن التوصيات جد مهمة منها ما هو ذو طابع دستوري ومنها ماهو ذو طابع سياسي مؤسساتي وتربوي. إن دسترة هذه التوصيات شيء مهم وأساسي سيمككنا من تأصيل الحقوق والحريات على مستوى المتن الدستوري، وهذا شيء مهم جدا لأن هيئة الانصاف والمصالحة بعدما قامت بالأبحاث والتحريات وقامت بتحليل السياقات السياسية والتاريخية التي رافقت هذه الانتهاكات استطاعات أن تحدد مكامن الخلل في التشريعات وطبعا من بينها الدستور باعتباره القانون الأسمى للدولة ومكامن الخلل في التدبير المؤسساتي. على اي اعتقد أن الخطاب الملكي حينما تحدث عن دسترة هذه التوصيات وهو مطلب للحركة الحقوقية فهذا شيء مهم وإيجابي واساسي لأنه لا يمكن أن نضع قوانين تشريعية تتعارض مع ماهو منصوص عليه دستوريا، وبالتالي فإننا سنضمن الملاءمة الضرورية لتشريعاتنا الوطنية مع التشريعات الأخرى الأقل سموا مع القانون الأسمى للبلاد. وطبعا سيمكننا هذا المجهود من ملاءمة على الأقل باقي التشريعات مع توصيات هيئة الانصاف والمصالحة.

{ إحداث هيئة الانصاف والمصالحة ودسترة توصياتها هو من أجل تجاوز انتهاكات الماضي وعدم تكرارها، ونحن نسمع اليوم عن عدد من التجاوزات, هل علينا أن نؤسس لجنة أخرى جديدة؟
> > لا اعتقد ذلك، لقد عرف المغرب تطورا في مجال حقوق الانسان، قد تكون نسبية، قد تكون هشة ومحدودة لكن

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس. إن التجاوزات التي عرفها المغرب منذ التسعينات لا ترقى الى نفس الحدة والجسامة والخطورة مقارنة مع ما وقع في سنوات الرصاص. إن إرساء تدابير عدم التكرار ليست بالمهمة السهلة, بل أنها معقدة وتتطلب شيئا من الوقت. وفي جميع الأحوال لايمكن لنا نحن معشر الحقوقيين المغاربة سواء في الوسط الرسمي أو في الوسط المدني أن نقبل بظواهر عرفتها سنوات الرصاص. إن الأمر يتوقف على إرادة سياسية وعلى مجهود جماعي، وعلى فهم مشترك للمرحلة. وبإمكاننا طبعا تحقيق ذلك. وأعتقد ان المبادرة الأولى في هذا الباب هو التأصيل الدستوري لتوصيات الهيئة لأنها تضمن موضوع الحكامة الأمنية، وهذا في غاية الأهمية لأنه يضع القرار الأمني تحت المراقبة الضرورية للهيئة التشريعية. ويجعل هذا الموضوع ايضا موضوع مساءلة للحكومة المغربية في مسلسل القرار الأمني.

{ كثر الحديث في الأونة الأخيرة عن ادعاءات بوجود معتقلات سرية في المغرب تشهد ممارسات خارج نطاق القانون، ما رأيكم في ذلك؟
> > الاجراء ليس بالصعب، هو سهل وبسيط للغاية يتطلب نوعا من الارادة والتفاعل مع القواعد القانونية والامتثال إلى حكم القانون. وبالتالي من غير المقبول أن تتم بعض الممارسات خارج ما ينص عليه القانون. إن القوانين واضحة في هذا الباب ولا تسمح بالتجاوز. فالدستور ينص على أن الأشخاص لا يعتقلون إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون، وبالتالي فإننا نتحمل المسؤولية في إعمال المراقبة في ما مدى تطبيق هذه القواعد القانونية. إن المسؤولية مشتركة وليست ملقاة على المجلس الوطني لحقوق الانسان وحده، بل كذلك كل القطاعات الحكومية التي لها صلة بهذا الموضوع وقد سبق لرئيس المجلس وأمينه العام أن تقدما بطلب يرمي إلى زيارة مقر مديرية التراب الوطني منذ 27 ابريل 2011 وتأتى له ذلك صباح يوم الأربعاء 18 ماي. وقد تبين بعد زيارة كل المباني و المرافق الموجودة بهذا المقر ولم يتاكد لهما في حينه و اثناء هذه الزيارة وجود مؤشرات قطعية على تواجد أمكنة مخصصة للاعتقال خلال نطاق القانون.

{ لماذا وجه المجلس الوطني لحقوق الانسان رسالة إلى وسائل الاعلام حول المعالجة الاعلامية بخصوص حادث مراكش الارهابي؟
> > أولا هذه رسالة نحاول من خلالها أن ننبه وسائل الاعلام والصحفيين بصفة عامة إلى ضرورة احترام بعض الضوابط استنادا إلى القاعدة المعروفة، « قرينة البراءة هي الأصل» وبالتالي لا يجوز أن تتحول وسائل الإعلام إلى سلطة اتهام. ولايحق لها أن تنشر صورا غير مسموح لها بنشرها. فنشر الصور يجب أن يكون خاضعا للمهنية مع ضرورة احترام اختصاصات القضاء. إن للقضاء وحده كلمة الفصل في موضوع الادانة أو البراءة. يجب على وسائل الاعلام التعامل بموضوعية دون تحامل على أي طرف كان موضوع متابعة قضائية. يجب أن نستخلص العبر مما جرى بعد أحداث 16 ماي, حيث قامت بعض وسائل الاعلام بنشر صور وتوجيه تهم وإدانة متهمين قبل أن يقول القضاء كلمته وقبل أن ينتهي التحقيق، وهذا غير مقبول.

{ ألا تعتبر معي أن بلاغ وزارة الداخلية حول الاعتقال خرج هو الآخر عن هذه القاعدة؟
> > الرسالة التي وجهت إلى وسائل الاعلام هي رسالة نتمنى أن يكون لها أثر على باقي الفاعلين, سواء الحكوميين أو الاعلاميين. إن الرسالة واضحة. يجب القطع مع بعض البلاغات والبيانات التي قد يتبين من خلالها أن هناك تطاولا على اختصاصات القضاء أو هناك تأثير على مجريات التحقيق.

{ كيف يتعامل المجلس الوطني لحقوق الانسان مع حالات أناس يظهرون على الانترنت ويدعون أنهم تعرضوا للتعذيب؟
> > ربما تقصدون حالة المعتقل الشارف. لقد زرته من أجل الوقوف على التفاصيل. وقد تبين أنه أثناء مجريات التحقيق لم يتطرق إلى هذا التعذيب، وحينما تحدثت عنه وبصفتي أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الانسان انتقلت إلى سجن سلا من أجل الاستماع إليه مقترحا عليه إجراء خبرة طبية للحسم في هذا الادعاء. طلب مهلة للتفكير وبعد انتهاء هذه المدة زرته من جديد وحينما استفسرته عن الطبيب الذي اختاره, أجابني أنه معتقل وأن ظروفه لا تسمح باختيار خبير. مما دفعني أن أعرض عليه لائحة بأسماء الخبراء المسجلين في المحاكم المغربية لاختيار خبير. غير أنه بدأ يتلكأ واضعا العديد من القيود منها مثلا اطلاق سراح رشيد نيني، وإجراء خبرة طبية على باقي المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب حسب زعمه. إضافة إلى عدم الاقتصار على طبيب واحد, بل على ثلاثة أطباء. وتبين لي من خلال هذه الشروط أنه كان يهدف إلى التحلل من التزامه السابق. و مؤخرا تم الاستماع إليه بخصوص ما صرح به و خضع للخبرة الطبية و نحن في انتظار النتائج.

{ كيف تقيمون خطوة العفو التي شملت عددا من المعتقلين وهل من دفعة جديدة؟
> > أولا كان لابد من القيام بهذه الخطوة من خلال الملتمس الذي تقم به رئيس المجلس وأمينه العام إلى جلالة الملك من أجل الافراج عن المعتقلين لأسباب سياسية. واستجاب جلالته لهذا الملتمس حيث استفاد من هذا العفو 190 معتقلا منهم من أفرج عنه 96 حالة ومنهم من استفاد من تخفيضات مهمة على مستوى العقوبة. كان لابد لنا من القيام بهذه المبادرة, لأننا في مرحلة جديدة ونحن على مشارف وضع دستور جديد، ولابد للقيام باجراءات لتعزيز الثقة المصاحبة لهذا المسلسل. لن نتوقف عند هذا الحد, بل سنعمل على تشكيل فريق عمل من داخل المجلس الوطني لحقوق الانسان للنظر في حالات المعتقلين لأسباب سياسية او على خلفية القيام بجرائم بباعث سياسي وإيجاد المخارج الممكنة من أجل تعزيز

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

الانفراج السياسي في بلادنا.

{ هل صحيح ما تداولته بعض وسائل الاعلام من كون الحادث الارهابي الذي هز مراكش أجل عملية أخرى لاطلاق سراح دفعة جديدة؟
> > أبدا، ما وقع في مراكش هو جريمة ارهابية، وقد اعتقل المشتبه فيهم. ننتظر مجريات المحاكمة. وبالرغم من بشاعة هذا الفعل فقد تبين أن الاعتقال كان بصفة نظامية وأنه لم يقع تراجع في هذا الباب، وأنه لم يستغل هذا الحادث للقيام باعتقالات اعتباطية وعشوائية. كانت هناك شفافية وقامت وسائل الاعلام العمومية بنقل وقائع إعادة تمثيل الجريمة وتم إخبار الرأي العام الوطني بمجريات البحث التمهيدي الأولى التي لا تمس بسرية التحقيق في موضوع الجريمة. أعتقد أن ما وقع لم ولن ويشكل ذريعة للرجوع إلى الوراء.

{ كيف تعامل الحوار العربي الأوروبي مع حالة الدول العربية التي تشهد احتقانا سياسيا كبيرا، ليبيا واليمن وسوريا؟
> > أولا، لابد من التذكير أن هذه الدول الثلاثة غير ممثلة في الحوار العربي الأوروبي لحقوق الانسان، لأنها لا تتوفر على مؤسسات وطنية لحقوق الانسان. على عكس تونس و مصر و قد خلص هذا النقاش إلى التفكير في مبادرات من أجل تقديم دعم للتجربة المصرية والتونسية والتعرف على حاجيات المؤسستين الوطنيتين في هاذين البلدين معا من أجل المساهمة في مشاريع المطروحة سواء في تونس او في مصر. أما بالنسبة لباقي الدول التي تفتقد للمؤسسات، فمن بين التوصيات العمل على تشجيع هذه الدول على انشاء مؤسسات وطنية لحقوق الانسان باعتبار إحداث هذه المؤسسات كأحد أهم التوصيات الصادرة عن مؤتمر فيينا لسنة 1993، وأن من شأن إحداث هذه المؤسسات في باقي الدول أن يدعم ويعضد الحوار العربي الأوروبي لحقوق الانسان.

{ كيف يتابع المجلس اعتقال الصحفي رشيد نيني؟
> > لا يمكن التدخل في أية قضية معروضة أمام القضاء احتراما لاستقلالية الجهاز القضائي. سنعلن عن تعليقنا عن أجواء المحاكمة إن كانت عادلة أم لا بعد صيرورة الحكم الذي ستصدره المحكمة نهائيا، وشخصيا قمت بزيارته في السجن من أجل الاطمئنان على وضعه و التأكد أيضا إن كان يستفيد من حقوقه كسجين وأتمنى أن يتفاعل القضاء مع ملتمسات دفاعه الرامية إلى السراح المؤقت.

{ ماهو الجديد الذي سيقدمه المجلس لحل الحالات العالقة في الاختفاء القسري،حالة المهدي والمانوزي؟
> > الحالات العالقة محدودة جدا وحين سيعين المجلس سيشكل من بين أعضائه فريقا وظيفيا للاشتغال على الحالات العالقة واستكمال ما تبقى من الحقيقة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

الصبار لعائلات المعتقلين: أبناؤكم مخربون..

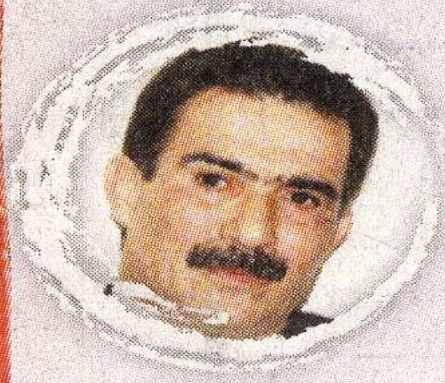

اتهم محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المعتقلين السلفيين في سجن سلا بـ«إعادته إلى نقطة الصفر» بعد الأحداث التي كان المعتقل مسرحا لها ليلة الاثنين الماضي. وقالت حسناء مساعد، رئيسة تنسيقية المعتقلين، في تصريح لـ«أخبار اليوم»، إن الصبار شدد كثيرا خلال لقائه بعائلات المعتقلين على أن هؤلاء «أعادوه إلى نقطة الصفر بعد الذي فعلوه»، وأضافت: «لقد فاجأتنا مواقف الصبار، فقد قال لنا إن المعتقلين مخربون، وإنه يتوفر على سيديات تبين ما فعلوه»، وإنه سيعرضها على الجمعيات الحقوقية لتتأكد مما فعلوه داخل السجن وتتحقق من أنهم فعلا مخربون.

● التفاصيل ص 4

Revue de ... droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

الصبار لعائلات المعتقلين: أبناؤكم مخربون وأعادوني إلى نقطة الصفر

■ الرباط- حنان بكور ■

لم تتوصل عائلات المعتقلين السلفيين إلى حد الآن بأية معلومات عن مكان وجود ذويها، الذين انقطعت أخبارهم منذ أن تم ترحيلهم عشية الثلاثاء الماضي بعد نهاية حالة التمرد التي عاشها سجن الزاكي بسلا. وحاولت العائلات ربط الاتصال بمختلف المؤسسات المسؤولة، لكنها لم تتلق أي جواب رسمي في الموضوع. وآخر هذه المحاولات زيارة بعض العائلات، صباح أمس الجمعة، لسجن مكناس، لكن بعض الموظفين أخبروا العائلات من وراء شق الباب بأن لا معتقلين لديهم.

وإذا كانت الأخبار الصادرة عن المندوبية العامة للسجون تشير إلى أنه «مباشرة بعد إنهاء المعتقلين لحالة التمرد والمواجهة مع قوات الأمن لمدة 24 ساعة دون انقطاع، نالوا أول عقاب لهم، وهو الترحيل إلى سجون أخرى»، فإن العائلات إلى حد الآن لم تتمكن من زيارتهم ولا الاطمئنان على حالاتهم الصحية. وتقول العائلات إن «المعتقلين أكدوا في آخر اتصال معهم إصابة عدد كبير منهم خلال المواجهات مع رجال الأمن، إصابات بعضهما خطير، دون أن يتم إخضاعهم للعلاج».

وكان حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، قال إنه تم «ترحيل 241 معتقلا نحو مركبين سجنيين آخرين»، مشيرا إلى أن «كل من ثبت تورطه منهم في التمرد سيخضع للعقاب».

وأول أمس الخميس، توجهت العائلات للقاء الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، من أجل مساعدتها في معرفة مكان المعتقلين والاطمئنان على أوضاعهم الصحية. وقالت حسناء مساعد، رئيسة تنسيقية المعتقلين، إن «العائلات قدمت شكايات فردية إلى الصبار من أجل معرفة مصير المعتقلين». وأضافت مساعد: «فاجأتنا مواقف الصبار، فقد قال لنا إن المعتقلين مخربون وإنه يتوفر على «سيديات» تبين ما فعلوه وأنه سيعرضها على الجمعيات الحقوقية لتتأكد مما فعلوه داخل السجن وتتأكد من أنهم فعلا مخربون». وأشارت إلى أن «الصبار بدا منفعلا وظل يدخن بشراهة وهو يتحدث إلى العائلات التي ظلت تتوسله لمساعدتها»، لكنه ظل يشدد على أن «المعتقلين أعادوه إلى نقطة الصفر بعد الذي فعلوه». وخلال اللقاء، تقول رئيسة التنسيقية: «قدم لنا الصبار تقريرا يتحدث عن عدد المصابين في صفوف قوات الأمن والموظفين وقدم لنا صورهم، دون أن يتحدث عن الوضع الصحي لأي معتقل، بمن فيهم المعتقل زكريا بنعريف الذي اخترقت عنقه رصاصة أثناء المواجهات، واكتفى بالقول إنه زاره وإن حالته مستقرة ولا تدعو إلى القلق».

وتضيف مساعد: «قال لنا الصبار، خلال اللقاء، إن المندوب سيطبق القانون في حق المخربين، وأول القرارات هو العزلة والمنع من الزيارة لمدة 40 يوما، وهذا العقاب سيشمل حتى المعتقل المصاب زكرياء بنعريف، الذي منعت عائلته من رؤيته»، مشددا على أنه «ليس باستطاعته أن يقدم لنا شيئا».

وفي سياق آخر، قالت مساعد: «الصبار تطرق إلى قضية الشارف، حيث أخبرنا بإجراء الخبرة لهذا المعتقل الذي ظل يحكي عن تفاصيل تعذيبه بالمعتقل السري تمارة، وقال لنا إن بوشتى كذاب، وإنه سيحال على القضاء لتطبق في حقه المسطرة القانونية».

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

اليازمي قضى 3 ساعات في مقر الديستي بالبيضاء

قال بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إن رئيسه إدريس اليازمي، خلافا لما أوردت «أخبار اليوم» في عدد سابق، رافق الأمين العام للمجلس، محمد الصبار، في زيارة لمقر مديرية مراقبة التراب الوطني يوم الأربعاء الماضي، والتي دامت ثلاث ساعات.

ونشأ اللبس من ورود قصاصتين لوكالة المغرب العربي للأنباء تتحدث الأولى عن كلمة ألقاها اليازمي الثلاثاء بجنيف، والثانية تتحدث عن استمرار المشاركة المغربية في اللقاء من الاثنين 16 إلى الخميس 19 ماي.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

TELQUEL

Du 21 au 27 05 11

DST. Journée portes ouvertes

DR

Le siège de la DGST à Témara a rarement accueilli autant de visiteurs en une seule journée. Le 18 mai, le procureur général du roi à Rabat, les responsables du CNDH et des parlementaires ont ainsi pu visiter ce qui est décrit par les organisations de défense des droits de l'homme comme "un centre de détention secret". Résultat des courses : *"Rien n'indique l'existence d'un endroit pareil, où seraient perpétrées des actions illégales"*, affirme le procureur général. Même son de cloche auprès du CNDH, avec une nuance tout de même. *"Au moment de la visite qui a duré trois heures, nous n'avons trouvé aucun centre de détention secret"*, précise Mohamed Sebbar, secrétaire général de l'institution. Ce centre aurait-il donc été fermé ? *"Tant mieux si c'est le cas, on aura tourné une page malheureuse de notre histoire récente,* se réjouit ce membre du Mouvement du 20 février. *Mais alors, il faut enquêter sur les dépassements qui ont existé dans ce centre pour que cela ne se reproduise pas ailleurs"*. ■

Revue de Presse du Conseil

TELQUEL

Du 21 au 27 05 11

L'ACTU

Maroc

EN COUVERTURE

Certains sont là depuis longtemps, d'autres viennent de débarquer. Mais tous subissent de plein fouet l'effet "20 février" qui a boosté les uns et plombé les autres. *TelQuel* fait le point sur la cote des collaborateurs de Mohammed VI.

UN DOSSIER RÉALISÉ PAR **DRISS BENNANI, MOHAMMED BOUDARHAM, HASSAN HAMDANI** ET **FAHD IRAQI**

LES HOMMES DU ROI

Revue de presse

TELQUEL

Du 21 au 27 05 11

Le vent du printemps arabe qui souffle sur le Maroc depuis le 20 février fait trembler l'arborescence du pouvoir. Des proches du roi sont devenus des punching-balls pour les manifestants. *"Barra !"*, leur scandent les marcheurs qui veulent voir leurs têtes tomber. Le roi va-t-il les entendre ? Va-t-il écouter "sawt achaâb" ? La décision lui appartient. À lui seul. Ses collaborateurs sont sous sa responsabilité. C'est lui qui les a nommés et lui seul est habilité à les remercier, pour ne pas dire les virer. Pourra-t-il les "couvrir" encore longtemps ? Cela a été possible par le passé quand des scandales venaient ternir leur image pendant une courte période, avant que les affaires ne se tassent. Aujourd'hui la pression est en continu. Et la crédibilité de la promesse de changement, de la véritable nouvelle ère, passe aussi par le renouveau des cercles du pouvoir. Ces hommes sont aujourd'hui perçus comme les premiers responsables de ce système makhzénien qui touche le fond. Quand on travaille aux côtés du roi, il faut bien assumer le fait de pouvoir éventuellement servir de fusible. Cela s'appelle les risques du métier… ■

TELQUEL

Du 21 au 27 05 11

DRISS YAZAMI PRÉSIDENT DU CNDH

Le nouveau pompier

Deux semaines après la marche du 20 février, ce gauchiste a pris la tête du Conseil national des droits de l'homme (CNDH). Un Conseil fondé sur les décombres du défunt CCDH avec de nouvelles prérogatives et un champ d'action plus étendu. Driss Yazami n'est pas un extraterrestre dans la galaxie des droits de l'homme. En France, où il a atterri dès 1970, il a fourbi ses armes dans d'innombrables ONG avant d'occuper des postes de premier plan, notamment à la Fédération internationale des droits de l'homme. De retour au Maroc, où il était sous le coup d'une condamnation à perpétuité, il était normal qu'il figure parmi les membres de plusieurs instances. **Il a fait partie du cercle restreint qui a amorcé le travail de l'Instance équité et réconciliation, aux côtés du défunt Driss Benzekri.**

De même, sa connaissance des milieux de l'immigration l'habilitera à devenir, en 2007, président du Conseil consultatif de la communauté marocaine à l'étranger (CCME). Critiqué pour son action au sein de ce conseil, notamment par une partie de la diaspora marocaine, l'homme ne se laisse pas démonter. D'ailleurs, Mohammed VI va non seulement lui renouveler sa confiance au sein du CCME, mais aussi lui confier le CCDH nouvelle version. Plusieurs observateurs s'empresseront de crier qu'il s'agit d'une simple opération de lifting d'une coquille vide. Mais le CNDH passe très vite à l'action et fait jouer cette "liberté" et cette "indépendance" que leur a promises (et permises) le roi. Outre quelques actions d'intermédiation (salafistes en grève, événements de Khouribga...), le Conseil dresse une liste de personnes éligibles à la grâce, qu'il soumet à Mohammed VI et que ce dernier valide. Un premier point marqué en attendant, promet-on, la deuxième fournée de grâces dans un futur proche. *"Driss Yazami entretient des relations privilégiées avec le Palais, mais il a peut-être tendance à prendre à la lettre les garanties qui lui ont été données"*, affirme un de ses proches. Est-ce un défaut ou une qualité ? L'avenir le dira. En attendant, le CNDH et Driss Yazami restent à l'abri des slogans du Mouvement du 20 février. ■

TNIOUNI

Son point fort. Sens de l'écoute et de la négociation et dispose de solides relations à l'étranger.
Son point faible. Cumule plusieurs missions : CNDH, CCME, en plus de la Commission consultative de révision de la Constitution.
Ce qui l'attend. Veiller à la restructuration de ce Conseil chargé de faire appliquer les recommandations de l'IER.

Revue de Presse du Conseil

TELQUEL

Du 21 au 27 05 11

MOHAMED SEBBAR SECRÉTAIRE GÉNÉRAL DU CNDH

La caution associative

Driss Yazami est président du CNDH, mais c'est Mohamed Sebbar, autre militant de gauche et ancien détenu politique, qui est sous les feux de la rampe. Cet ex-instituteur devenu avocat et acteur associatif respectable est connu pour son franc-parler. Il a été l'un des détracteurs des instances officielles, comme il l'avait fait lors de l'installation de l'IER. Aujourd'hui, c'est avec la même ferveur qu'il défend les missions du CNDH dont il est devenu récemment le secrétaire général.

Ce militant a la cote dans le milieu associatif des droits de l'homme et jouit de crédibilité auprès des décideurs. Homme de parole, ses promesses ne sont pas vaines. Ainsi, quand les diplômés chômeurs lui jouent un mauvais tour en investissant les locaux du CNDH début avril, c'est lui qui parvient à les convaincre de quitter les lieux. Et, une semaine plus tard, leurs représentants sont officiellement reçus au siège du Conseil. Autre exemple, le 14 avril, Mohamed Sebbar prend lui-même son téléphone pour contacter l'Administration pénitentiaire pour activer la libération de Chakib Khyari.

Ses positions sont des plus admirables. **Au moment où les chefs de partis restent encore méfiants à l'égard des jeunes du 20 février, lui n'hésite pas à dire publiquement tout le bien qu'il pense de ce mouvement et de ses revendications "légitimes".** Quand il n'est pas sur la route pour essayer de désamorcer un problème, il épluche les mille et un dossiers qui sont soumis au CNDH. Travailleur infatigable et à plein temps, l'histoire retiendra que c'est cet homme, en grande partie, qui a fait libérer les cinq détenus politiques de l'affaire Belliraj. A leur sortie de la prison de Salé, il les a embarqués dans des voitures officielles vers le siège du CNDH. ■

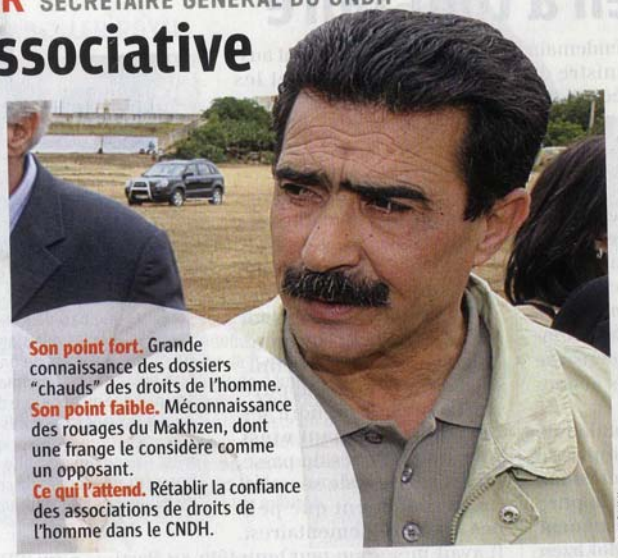

TNIOUNI

Son point fort. Grande connaissance des dossiers "chauds" des droits de l'homme.
Son point faible. Méconnaissance des rouages du Makhzen, dont une frange le considère comme un opposant.
Ce qui l'attend. Rétablir la confiance des associations de droits de l'homme dans le CNDH.

Revue de Presse du Conse

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Allégations de Violations
ادعاءات بالتعرض للانتهاكات

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

الفرقة الوطنية تحقق في اعتداء أسرة قاض على رجال أمن بمراكش

مراكش: الأحداث المغربية

في تطور مفاجيء لمجريات اعتداء أسرة القاضي السابق،على بعض رجال الأمن بمراكش، حلت عناصر من الفرقة الوطنية بالمدينة، للوقوف على كل تفاصيل وواقعة الاعتداءات المذكورة، حيث علمت الجريدة بأن عناصر الفرقة المذكورة قد انكبوا مباشرة على الاستماع لإفادة الضحايا من رجال الأمن.

ولم تنفع كل التوسلات والاستعطافات، ومحاولات تدخل بعض «أصحاب الحسنات»، في لملمة تفاصيل الاعتداء حين تمت إحالة الابن، على النيابة العامة في حالة اعتقال بتهم العنف والإهانة والضرب والجرح في حق موظفي الأمن العمومي، أثناء مزاولتهم لمهامهم.

الابنة صاحبة السيارة الرباعية الدفع (أودي)، التي سببت في كل هذه «الهيلمانة» وبعد اعتدائها على رجل الأمن، الذي حاول تحرير مخالفة لها، لمرورها بسيارتها في اتجاه ممنوع، اختفت عن الأنظار، حين علمت بعد أن «لعبت الخيل في أمحجر» بأن الأمر جد لا هزل فيه، وأن مكانة»باباها السابقة» لن تعصمها من دفع فاتورة ما اقترفت أيمانها، لازال مبحوثا عنها، حيث لم تستطع كل مجهودات البحث التي قامت بها العناصر الأمنية، عن الكشف عن مكان وجودها.

النيابة العامة، التي تتابع ملف القضية عن كثب، وفي إطار إجراءاتها الاحترازية، سارعت إلى إصدار قرار إغلاق الحدود في وجه المتهمة، منعا لمغادرتها التراب الوطني، مع إصدار مذكرة بحث في حقها.

وحسب المعطيات المتوفرة، فإن المعنية، التي تعمل على إدارة وكالة لكراء السيارات، لها سوابق عدة في مجال إهانة موظفين عموميين، وتوجد قيد عدة متابعات في هذا الشأن، تماما كما هو الشأن بالنسبة لشقيقها المعتقل، الذي يعتبر من ذوي السوابق في السرقة وإهانة موظفين أثناء قيامهم بواجبهم المهني.

رجال الأمن ضحايا اعتداءات «أنجال القاضي السابق» أبدوا بدورهم رغبتهم في متابعة القضية إلى أبعادها القصوى قضائيا، ومن ثمة تشبثهم بحقهم في الإنصاف القضائي مما تعرضوا له من ضرب وإهانة، على اعتبار أن الأمر لم يعد قضية خاصة، بل أصبح يهم كل أفراد الأسرة الأمنية، بالنظر إلى كون الزي الرسمي الذي كان يرتديه المعنيون أثناء تعرضهم للاعتداء، هو رمز وطني لكل أفراد الأسرة، ومن ثمة ضرورة الحفاظ على كرامته وما يمثله من رمزية ودلالة.

إسماعيل احريملة

Revue de Presse droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

■ منع

علمت «الصباح» من مصادر مقربة، أن أعضاء تنسيقية البيضاء، لحركة «20 فبراير»، توصلوا صباح أمس (الجمعة)، بقرار منع مسيرة يعتزمون تنظيمها غدا (الأحد) بسيدي عثمان. وقالت المصادر ذاتها إن الحركة لم تبد أي اهتمام للقرار، مؤكدة أنها ستنظم مسيرتها الاحتجاجية رغم المنع.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Protestations
احتجاجات

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

سطات

حاملو الشهادات يحتجون

نظم العديد من حاملي الشهادات التابعين لمجموعة الإدماج للمعطلين بسطات بعد زوال يوم الخميس2011/05/19 مسيرة احتجاجية انطلقت من أمام مقر بلدية سطات صوب ولاية الشاوية وردیغة، ويطالب المحتجون الجهات المعنية الاستجابة لملفهم المطلبي الذي حصلت "النهار المغربية "على نسخة منه، و المتضمن لخمسة نقاط رئيسية أدرجوها كالتالي: الإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية والاستفادة من الامتيازات كتعويض عن البطالة والاستفادة من الاتفاقيات التي تبرمها وزارة التشغيل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل على شكل عقود عمل بالدول الأجنبية والإعفاء من الرسوم والاستفادة من متابعة الدراسة، وقد توقف المحتجون خلال مسيرتهم السلمية هاته أمام مقر الأكاديمية الجهوية للتعليم حيث رددوا شعارات من قبيل " هذا مغرب الله كريم لا تشغيل لا تعليم" "ناضل يا مناضل ..من أجل الحرية من أجل الكرامة من أجل الخونة..." ليتابعوا سيرهم نحو مقر ولاية الشاوية وردیغة التي حاولوا اقتحامها لولا التواجد الأمني المكثف بالمنطقة الذي حال دون ذلك، ليصطف الجميع أمام باب الولاية تزامنا مع انعقاد الدورة العادية لمجلس الجهة لشهر ماي، حيث ردد المحتجون عبارات تطالب بإدراج مشاكلهم ضمن جدول أعمال الدورة، ومطالبين الجهات المعنية وخاصة الوزارة الوصية بحل مشاكلهم العالقة وتمكينهم من ممارسة حقهم المشروع والمتمثل في خدمة الوطن من خلال إحداث مناصب للشغل والإسراع في إدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية بمختلف الوظائف الشاغرة بجميع الإدارات العمومية أو التي يمكن إحداثها بالجهة وخصوصا بالجماعات المحلية البلدية والقروية ، أو بالمكتب الوطني للكهرباء أو الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء،أو المكتب الشريف للفوسفاط. مناشدين في نفس الوقت جميع الفعاليات السياسية والجمعوية والحقوقية والنقابية وكل الضمائر الحية بدعم مطالبهم العادلة والمشروعة، وقد القى ممثل مجموعة الإدماج للمعطلين الطالب " عبد الرزاق زكي" كلمة بالموضوع شدد من خلالها على ضرورة حل مشاكلهم العالقة من خلال حوار جدي ومسؤول في إطار القانون بعيدا عن الفوضى والعبث بالممتلكات العامة مستنكرا الأساليب الهمجية للاحتجاج التي عبر بها شباب مدينة خريبكة الذين عاثوا في الأرض فسادا، محملا المسؤولية كاملة للجهات المعنية في التمادي في نهج سياسة صم الآذان وتجاهل النداءات المطالبة بالإصلاح.

وفي خضم هذا الاحتجاج فتح والي الجهة حوارا مباشرا مع بعض من ممثلي الطلبة المعطلين بسطات حضره كل من الكاتب العام للولاية وباشا المدينة، والذي خلص حسب تصريحات "عبد الصمد فارس" رئيس لجنة الإعلام والتواصل بالمجموعة "للنهار المغربية"، إلى اتفاق مبدئي تتم بموجبه فتح جميع قنوات التواصل في جو من الاحترام والإحساس بالمسؤولية بغية تقريب وجهات النظر على أن تبدأ عملية استقبال طلبات الحصول على عمل بالقطاع الخاص بناء على السيرة الذاتية، وقد وصف المتحدث أجواء هذا الحوار بالإيجابية والمثمرة أثلجت صدور المحتجين الذين غادروا مقر الولاية فور اطلاع الحاضرين بفحوى الاجتماع.

■ محمد منفلوطي

Revue de

TELQUEL
Du 21 au 27 05 11

A Rabat, le 15 mai, les forces de l'ordre ont brutalement réprimé la manifestation.

MANIFS

Tabassage, mutinerie et vidéos

Le huitième anniversaire des attentats du 16 mai n'est pas passé inaperçu. Dimanche 15 mai, une manifestation du Mouvement du 20 février est violemment dispersée par les forces de l'ordre. Les jeunes, qui souhaitaient organiser un pique-nique devant le siège de la DST à Témara, n'ont même pas eu le temps de se rassembler. Quelques heures plus tard, la prison de Salé s'embrase. Des dizaines de détenus squattent les toits du complexe pénitentiaire et retiennent de force deux employés de la prison. De violentes confrontations les opposent aux forces de sécurité dépêchées sur les lieux. Le lendemain, la prison est en état d'alerte maximale. Des hélicoptères survolent les lieux. *"C'est l'une des situations les plus graves qu'aient connues nos prisons durant les dix dernières années"*, estime cet avocat au barreau de la capitale. Durant la journée du 16 mai, des bombes lacrymogènes et des balles en caoutchouc font plusieurs blessés parmi les insurgés, qui résistent pendant plus de 24 heures avant d'être délogés par des brigades spéciales de la Gendarmerie royale.

Y'a des limites

Comment expliquer ce regain de violence ? Cette tension marque-t-elle un raidissement dans la relation entre les pouvoirs publics et les différents mouvements de contestation qui gravitent autour du 20 février ? *"L'Etat semble avoir tracé des limites à ne pas dépasser,* analyse Jalal Makhfi, membre du Mouvement du 20 février. *Les marches devant le parlement ou dans certains quartiers populaires se passent sans heurts, cela a même désormais quelque chose d'exotique et de frais. Mais pas question de se rapprocher du centre de Témara ou d'une scène du festival Mawazine"*. Le jeune activiste rappelle en ef-

de l'arrestation de l'auteur présumé de l'attentat de Marrakech, le ministère de l'Intérieur a d'ailleurs pris soin de préciser que cela s'est fait *"grâce aux enquêtes minutieuses et approfondies de la DGST"*.

Rendez-vous le 22

Cela justifie-t-il pour autant le recours excessif à la force en face de manifestants pacifiques ? Cela autorise-t-il les forces de l'ordre à se lancer dans de véritables courses-poursuites contre les jeunes du 20 février, lorsqu'on prétend simplement vouloir disperser une manifestation non autorisée ? *"Certainement pas, mais l'Etat semble vouloir rappeler certaines règles du jeu. C'était le cas le 13 mars avec Al Adl Wal Ihsane. Cela se répète aujourd'hui avec les salafistes"*, note cet observateur. Et c'est

"L'ÉTAT SEMBLE VOULOIR RAPPELER CERTAINES RÈGLES DU JEU", NOTE UN OBSERVATEUR.

exactement le genre de piqûres de rappel qui déplaisent au Mouvement du 20 février. *"Le roi opère des changements globalement positifs. Nous militons et mettons la barre plus haut pour garantir que les agissements du passé ne se reproduisent plus. La gouvernance sécuritaire est au cœur des recommandations de l'IER. La DST, la DGED, la police et les autres corps de sécurité sont essentiels pour le bon fonctionnement d'un pays, mais ils doivent être contrôlés et sanctionnés en cas de dérapage"*, conclut Jalal Makhfi.

Prochain rendez-vous : la marche du 22 mai. Une manifestation à haut risque puisque le Mouvement compte organiser des sit-in de plusieurs heures qui ne sont pas sans rappeler Maydan Attahrir en Egypte. Encore un test pour le calme et la retenue des forces de sécurité. ■

DRISS BENNANI

SALÉ. Prison break

Ce serait une décision de transférer les détenus salafistes de la prison de Salé qui aurait mis le feu aux poudres. Le 16 mai 2011, des gardiens entrent en force dans les deux quartiers accueillant près de 300 détenus islamistes et membres de la Salafia jihadiya. Objectif : transférer quelques détenus vers de nouvelles prisons. Mais ces derniers font de la résistance. La situation se complique quand les mutins décident de séquestrer cinq gardiens, selon une dépêche de la MAP. *"Deux fonctionnaires ont effectivement été retenus pendant quelques minutes pour exiger le retour de deux prisonniers qui avaient disparu lors de l'action des gardiens de la prison"*, avoue l'un des détenus.

Pour Rida Benotmane, cofondateur de la Coordination des anciens détenus islamistes (CADI), *"l'ambiance était tendue depuis un moment entre l'administration pénitentiaire et les détenus. Ces derniers ont multiplié la diffusion de vidéos sur Internet, où ils expliquent les sévices qui leur ont été infligés, et où ils expriment leur solidarité avec le Mouvement du 20 février. Cela ne plaisait forcément pas aux sécuritaires qui tentent aujourd'hui de les remettre au pas"*. Un avis que partage Mustapha Ramid, dirigeant du PJD, qui s'est rendu à la prison de Salé en tant que membre de l'association Al Karama, sans pouvoir pour autant franchir les portes du pénitencier.

En début de soirée, Mohamed Sebbar, SG du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), arrive sur place pour dialoguer avec les détenus. Ces derniers refusent de descendre des toits et exigent la libération immédiate de tous leurs frères, comme seule base de négociation. Chou blanc pour le CNDH. En face, les détenus communiquent... presque en temps réel. En deux jours, une vingtaine de vidéos ont été postées sur le Net. On y voit, entre autres, des hommes avec le crâne ouvert, un homme avec un trou dans la poitrine, probablement dû à un tir de balle en caoutchouc, etc. L'utilité des vidéos est évidente : elles invalident par exemple une dépêche de la MAP selon laquelle "deux détenus ont été blessés."

Mardi 17 mai, le calme revient aux alentours de 17h. Mais les proches des détenus s'inquiètent. Un membre de la famille d'un prisonnier parvient à avoir son frère au téléphone. Qui lui apprend que *"tous les barbus ont été regroupés au parloir, là où on accueille les visiteurs. On entend des cris"*. Rida Benotmane craint des représailles de la part des gardiens. Mercredi 18 mai, 95 détenus auraient été emmenés à la prison de Meknès Toulal. La rébellion salafiste dans les prisons est-elle finie pour autant ? Rien n'est moins sûr. ■

JULES CRÉTOIS

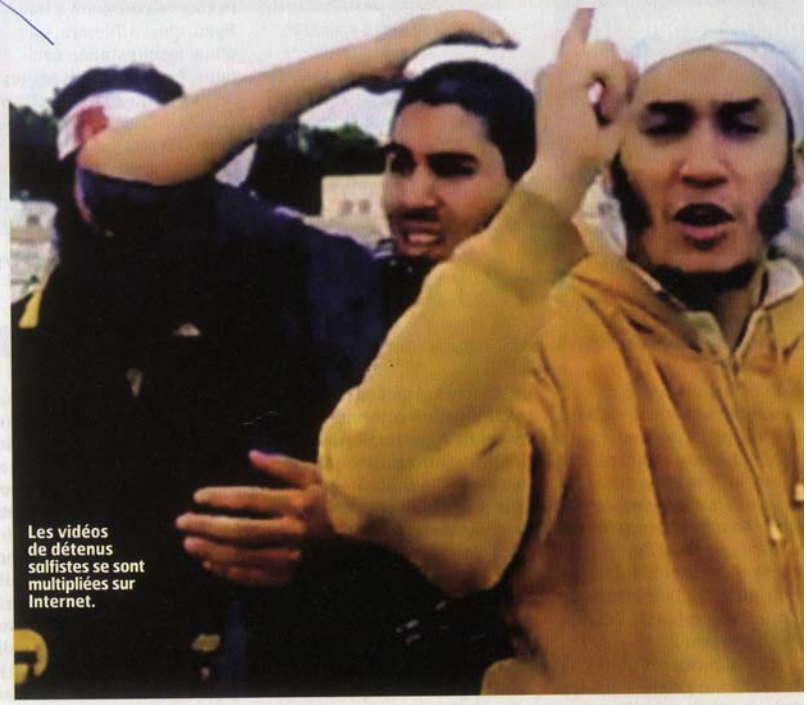

Les vidéos de détenus salfistes se sont multipliées sur Internet.

الصباح
يومية مغربية شاملة

مرضى يحتجون على الأطباء أمام وزارة الصحة

نددوا بالتماطل في تقديم العلاج وإجراء العمليات

غادر مرضى بمستشفى الاختصاصات بالرباط أسرتهم، وقرروا الاعتصام أمام مقر وزارة الصحة، احتجاجا على عدم تلقيهم العلاج اللازم والتماطل في إجراء عمليات جراحية.

واشتكى مرضى، التقتهم "الصباح" قبالة مقر وزارة الصحة، من الارتباك الحاصل في مستشفى الاختصاصات "في كل مرة، نخبر بتغيير موعد العملية الجراحية، ويقدم لنا تبرير بأن مركب الجراحة مغلق وأن الأطباء مضربون عن العمل".

كما هتف المحتجون بشعارات تندد بالإهمال الذي يطولهم في مستشفى الاختصاصات، موضحين أن منهم من يرقد في المستشفى منذ شهور، دون أن يجري العملية الجراحية.

والغريب في الأمر أن المحتجين شاركوا في الوقفة بلباس النوم، للتعبير عن سخطهم من التماطل الذي يتعرضون له، وكشفت إحدى المريضات أن الأطباء نصحوها بإجراء عملية جراحية لاستئصال ورم في الرأس، "وأخشى أن يتحول هذا الورم إلى شيء آخر، فأنا في كل مرة، يطلب مني حلق شعري والالتحاق بمركب الجراحة، لكنني أفاجأ بإلغاء العملية في آخر لحظة".

مرضى يحتجون أمام مقر وزارة الصحة (عبدالمجيد بزيوات)

ووقفت "الصباح" على حالات عديدة لمرضى يطلب منهم في كل مرة حلق رؤوسهم استعدادا للجراحة، إلا أنهم يخبرون بأن مركب الجراحة مغلق إما بسبب إضرابات الأطباء أو لعدم التوفر على المعدات، "المهم أنهم لا يبالون بحياتنا ويعرضوننا إلى الخطر".

وفي هذا السياق، كشفت ابنة إحدى المريضات أن والدتها فقدت البصر، بسبب التماطل في العلاج، "أصيبت والدتي بتعفن في العين، وعندما قصدت مستشفى الاختصاصات، لم يسمح لها بتلقي العلاج اللازم، ففقدت البصر، وأنا هنا أشارك في هذه الوقفة نيابة عنها ولأسمع صوتها".

واستغرب المحتجون أن وزارة الصحة لم تقم بأي مبادرة عملية لحل هذا المشكل، "كيف لنا أن نستمر في التنقل بين المستشفى والوزارة ولا أحد يريد أن يتحمل مسؤوليته"، يقول شاب مريض يحتاج إلى عملية جراحية على الأذن. كما انتقد المحتجون الوضع العام في المستشفى، مشيرين إلى تعطل المصعد وإلى سوء التغذية وإلى غياب النظافة وغيرها من المعاناة التي يواجهونها يوميا في تلك المؤسسة الاستشفائية.

نادية البوكيلي

رسالة الأمة

مسيرة احتجاجية لحاملي الشهادات بمدينة سطات ومحاولة اقتحام مجلس جهة الشاوية ورديغة

مصطفى العلوة

نظم العديد من حاملي الشهادات التابعين لمجموعة الإدماج للمعطلين بسطات مساء أول أمس الخميس، تزامنا مع انعقاد اشغال دورة مجلس جهة الشاوية ورديغة مسيرة احتجاجية انطلقت من أمام مقر بلدية سطات صوب مقر ولاية جهة الشاوية ورديغة، ويطالب المحتجون الجهات المعنية بالاستجابة للفهم المطلبي. وقد توقف المحتجون خلال مسيرتهم السلمية هاته أمام مقر الأكاديمية الجهوية للتعليم حيث رددوا مجموعة من الشعارات. ليتابعوا سيرهم نحو مقر مجلس جهة الشاوية ورديغة،حيث كانت تنعقد الدورة العادية لمجلس الجهة لشهر ماي، و ردد المحتجون عبارات تطالب بإدراج مشاكلهم ضمن جدول اعمال الدورة، ومطالبين الجهات المعنية وخاصة الوزارة الوصية بحل مشاكلهم العالقة وتمكينهم من ممارسة حقهم المشروع، من خلال إحداث مناصب للشغل والإسراع في إدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية بمختلف الوظائف الشاغرة بجميع الإدارات العمومية أو التي يمكن إحداثها بالجهة وخصوصا بالجماعات المحلية البلدية والقروية، أو بالمكتب الوطني للكهرباء أو الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء،أو المكتب الشريف للفوسفاط.. مناشدين في نفس الوقت جميع الفعاليات السياسية والجمعوية والحقوقية والنقابية وكل الضمائر الحية بدعم مطالبهم العادلة والمشروعة،والمتضمنة لخمسة نقاط رئيسية ادرجوها كالتالي: الإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية والاستفادة من الامتيازات كتعويض عن البطالة والاستفادة من الاتفاقيات التي تبرمها وزارة التشغيل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل على شكل عقود عمل بالدول الأجنبية والإعفاء من الرسوم والاستفادة من متابعة الدراسة وقد القى ممثل مجموعة الإدماج للمعطلين كلمة في الموضوع شدد من خلالها على ضرورة حل مشاكلهم العالقة من خلال حوار جدي ومسؤول في إطار القانون بعيدا عن الفوضى والعبث بالممتلكات العامة مستنكرا الاساليب الهمجية للاحتجاج التي عبر بها شباب مدينة خريبكة الذين عاثوا في الأرض فسادا، محملا المسؤولية كاملة للجهات المعنية في التمادي في نهج سياسة صم الآذان وتجاهل النداءات المطالبة بالإصلاح.

والجدير بالذكر أن اغلب أعضاء مجلس جهة الشاوية ورديغة انسحبوا من وجبة غداء كانت منظمة على شرف المشاركين في دورة مجلس الجهة وعاينوا هذه الوقفة للشباب العاطل.

Revue de Presse de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Droits des Femmes
حقوق المرأة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الدعوة الى دسترة حقوق المراة

أكدت الكاتبة العامة لجمعية "ملتقى الأسرة المغربية" ة خديجة اليملاحي، الخميس بالرباط، أن دسترة حقوق الأسرة يشكل "ضمانة أساسية لتماسك الأسرة وتوازنها وترسيخ القيم الديمقرطية داخل المجتمع".

وأبرزت ة اليملاحي خلال مائدة مستديرة نظمتها جمعية "ملتقى الأسرة المغربية" حول "دسترة حقوق الاسرة" أن دسترة هذه الحقوق يعد مدخلا أساسيا ل"تحصين المكتسبات وتطويرها وضمانا لاستقرار المجتمع وعنصر قوة لمواجهة التحديات".

وشددت في هذا السياق على ضرورة تعميق البحث حول الآليات الضرورية لتفعيل حقوق الأسرة، وفي مقدمتها اعتماد سياسية عائلية مندمجة، داعية إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به الأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية.

وأشارت ة اليملاحي إلى أن الجمعية في إطار تفاعلها مع دينامية التغيير التي يشهدها المجتمع المغربي انخرطت في المسار الإصلاحي الهادف إلى إقرار دستور ديمقراطي يستجيب لتطلعات وانتظارات مختلف مكونات الشعب المغربي.

وأكدت في هذا الصدد على ضرورة استثمار هذه اللحظة التاريخية من أجل تحقيق "نقلة نوعية ومتقدمة على درب البناء الديمقراطي"، وذلك من خلال مراجعة الدستور باعتبار ذلك مدخلا أساسيا لإقرار دولة الحق والقانون.

من جانبه، أوضح محمد مور في عرض له حول "لماذا دسترة حقوق الأسرة" أن هذه الدسترة تفرضها الأوضاع الاجتماعية المتدهورة (التسول والدعارة ، المخدرات والهدر المدرسي ،الجريمة) ،و"فشل السياسات الإجتماعية في معالجة القضايا المطروحة بالطرق والآليات التقليدية".

وأشار إلى أن دسترة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأسرة تفرضها الالتزامات الدولية للمغرب مع ما تتطلبه من ملاءمة للمواثيق وولاتفاقيات الدولية.

وأبرز أن دسترة هذه الحقوق يعني "الارتقاء بالديمقراطية من ديمقراطية سياسية إلى ديمقراطية اجتماعية"، ووضع ضمانات قانونية مجسدة لمفهوم المواطنة، عبر جعلها محورا "يحظى بالأولوية في السياسات الاجتماعية".

وأكد مور أن إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأسرة تقتضي إرساء سياسات اجتماعية تستهدف الأسرة بدلا من الأفراد، مع العمل بالتمييز الإيجابي لفائدة الأسر الفقيرة في جميع المجالات (الشغل، الخدمات الصحية والتعليمية والوظيفة العمومية".من جانب آخر،دعت المذكرة التي قدمتها الجمعية في إطار الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة للجنة الاستشارية لمراجعة الدستور إلى "دسترة سمو المواثيق والقوانين الدولية لحقوق الإنسان على القوانين الوطنية"، وكذا المساواة بين النساء والرجال في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

كما طالبت الجمعية ،في المذكرة التي قدمتها في إطار هذا اللقاء ، بالتنصيص على مسؤولية الدولة في اتخاذ التدابير ووضع السياسات والآليات الكفيلة بتفعيل المساواة بين الجنسين في مختلف مراحل بلورة السياسات العمومية وإنجازها وتقييمها..

Revue ... national des droits de l'Homme

Libération

Association Forum de la famille

La constitutionnalisation des droits de la famille, une priorité

Depuis sa création en 1999, l'Association Forum de la famille a toujours veillé à respecter les objectifs qu'elle s'est fixés fondés sur le respect des droits de l'Homme, notamment la suppression de toute discrimination à l'égard des femmes et la protection des droits de l'enfant.

En phase avec les réformes qui touchent le Maroc et le monde arabe en général, notamment le projet de révision de la Constitution, l'association fait entendre sa voix en appelant à la constitutionnalisation des droits de la famille. C'est dans cet esprit qu'une table ronde a été organisée par ladite association en collaboration avec la Faculté des sciences de l'éducation de Rabat.

Dans son intervention, Madame El Yamlihi, secrétaire générale de l'association, a mis l'accent sur le caractère urgent que revêtent ces réformes face aux changements profonds que connaît la famille marocaine se traduisant par les difficultés au niveau socioéconomique et celui du système des valeurs par l'atteinte des droits de la femme et de l'enfant et qui débouchent indéniablement sur des fléaux qui gangrènent la société tels que la pauvreté, l'analphabétisme, la violence, la prostitution…Tous les efforts doivent donc tendre à ce que notre vision de la famille soit réhabilitée, c'est-à-dire celle d'une entité sociale ayant des droits et des obligations et à qui incombe en premier lieu la responsabilité de l'éducation des enfants. Pour Mme El Yamlihi, la révision de la Constitution constitue une ouverture politique afin d'instaurer les bases d'une nouvelle gouvernance démocratique basée sur des principes fondamentaux, à savoir la moralisation de la vie publique, la séparation des pouvoirs, entre autres ; ce qui ne manquera pas d'avoir des répercussions positives sur les conditions socioéconomiques de la famille marocaine.

C'est en tenant compte de toutes ces considérations et dans le but d'apporter sa contribution à l'édifice de démocratisation que l'association a présenté un mémorandum à la Commission consultative pour la révision de la Constitution portant sur plusieurs propositions notamment la préservation des droits socioéconomiques, civils et culturels de la famille, la criminalisation de la violence, et l'instauration du Conseil supérieur de la famille.

Un autre intervenant M. Mour s'est posé la question : «Pourquoi constitutionnaliser les droits de la famille?». On retiendra de ses réponses celles liées d'abord à l'échec des politiques sociales en vigueur jusqu'ici, ensuite, le constat d'après le haut Commissariat au Plan que sur près de 5 millions de familles marocaines, 2,5 millions d'entre elles sont pauvres (dont la moitié d'une pauvreté extrême) et enfin ce processus s'impose vu les engagements internationaux du Maroc qui sont compatibles avec les chartes et les accords internationaux. Il a insisté également sur le fait qu'on pourrait certes, s'inspirer de l'expérience d'autres pays qui nous ont devancés, mais cela ne saurait constituer une garantie pour réaliser les droits de citoyenneté. Rien de tel que de traduire les principes en politiques sociales significatives prônant l'égalité des chances à tous les citoyens pour gérer la chose publique et préconiser l'instauration d'un impôt particulier sur les salaires et les revenus les plus substantiels, à titre d'exemple.

NEZHA MOUNIR

LE MATiN.ma

MONDE ARABE

Une dynamique de réformes sans précédent

Les mouvements féminins appellent à une égalité effective entre les sexes.

YOUSRA AMRANI

Les transitions démocratiques que connaît actuellement la région ont permis de lancer une dynamique de réformes sans précédent dans le monde arabe. Une occasion en or pour les mouvements féminins dans la région pour réaffirmer leurs attachements et leurs aspirations à un printemps d'égalité effective entre hommes et femmes.

En effet, les réformes constitutionnelles engagées par certains pays arabes en particulier ceux en transition sont plus que jamais propices pour les femmes de la région pour consolider leurs acquis en matière de droits civil, économique et politique, établir le principe d'égalité dans l'exercice de la citoyenneté et dans les textes constitutionnels et engager la dynamique de promotion d'une pleine participation politique des femmes.

Dans ce contexte, l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM), en partenariat avec la coalition régionale «Egalité sans réserve », a organisé vendredi dernier à Rabat un séminaire de réflexion et de discussion autour du thème «Transitions démocratiques et agenda de l'égalité et de la parité dans les pays arabes». Cette manifestation régionale, qui a réuni des représentantes d'organismes des droits de l'Homme et des ONG féminines en provenance du Maroc et de la région Mena et des responsables gouvernementales, était une occasion pour engager une réflexion sur les pratiques nationales et les actions consenties par les gouvernements arabes pour la mise en œuvre des conventions internationales relatives à la consécration du principe de l'égalité.

La rencontre s'est assignée également pour objectif d'échanger autour de la question de la participation politique des femmes dans les transitions démocratiques, et ce à travers les expériences d'acteurs de différents horizons. Intervenant à cette occasion, Nabia Haddouche, présidente nationale de l'ADFM, s'est félicitée des actions menées par les mouvements féminins dans la région du Maghreb et du Machrek.

Des actions qui ont consisté, notamment à la présentation d'un ensemble de mémorandums visant la constitutionnalisation de l'égalité entre les sexes et l'intégration dans la Constitution du principe de la parité dans tous les domaines notamment ceux politiques, économiques et sociaux.

Mme Amal Abdelhadi, coordinatrice de la coalition régionale «Egalité sans réserve», a estimé pour sa part que le Maroc a engagé d'importantes réformes politiques qui ont versé dans le processus de consolidation des droits de l'homme. Toutefois, le mouvement féminin reste préoccupé quant à la question d'élimination de toutes les discriminations contre les femmes qui n'a pas encore eu lieu au Maroc, vu que le Royaume n'a pas encore levé toutes les réserves relatives à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW) ni ratifié son protocole facultatif.

Mme Abdelhadi a souligné dans son intervention que le vrai défi à relever actuellement est le renforcement de la participation politique des femmes qui ne dépasse pas les 10% dans les pays arabes (à l'exception du Soudan et de l'Irak où les femmes représentent 25%) et la garantie d'un meilleur accès de la gent féminine aux postes de responsabilité. ■

LES CLÉS

Réformes

Le Maroc a engagé d'importantes réformes politiques qui ont versé dans le processus de consolidation des droits de l'Homme.

Des défis à relever

Il existe d'autres défis à relever, notamment la constitutionnalisation de l'égalité, la promotion des réformes législatives et la garantie d'un meilleur partage du pouvoir entre les hommes et les femmes.

LE MATiN.ma

RÉFORMES CONSTITUTIONNELLES

Les Etats-Unis soutiennent les efforts du Maroc

Les réformes constitutionnelles annoncées par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, dans le discours royal du mars 9 dernier, viennent consolider d'autres réformes «significatives» déjà mises en œuvre dans le Royaume, notamment la promotion des droits de la femme et des jeunes, ainsi que l'accès universel à l'éducation, indique jeudi le Département d'Etat.

«Le Roi Mohammed VI a annoncé des réformes globales qui visent à garantir des élections parlementaires libres, un système judiciaire indépendant et à assurer le respect des droits de l'Homme pour tous», souligne le Département d'Etat dans un communiqué publié à l'occasion du discours donné, le même jour, par le Président Barack Obama, consacré à la nouvelle approche des Etats-Unis vis-à-vis de la région du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord (MENA).

Le Département d'Etat rappelle, dans ce contexte, que «le Maroc a pu concrétiser des réalisations significatives dans les domaines économique, social et politique», soulignant que le Royaume «est à même de démontrer son leadership régional en allant de l'avant dans l'approfondissement des réformes démocratiques».

Les Etats-Unis, poursuit le communiqué, «apprécient le Maroc en tant que partenaire stratégique», faisant part de la volonté de Washington «d'oeuvrer avec le peuple et le gouvernement marocains en vue de réaliser leurs aspirations démocratiques». Détaillant cette nouvelle approche US vis-à-vis de la région MENA, telle que formulée dans le discours d'Obama, la Maison Blanche avait plus tôt dans la journée indiqué que les Etats-Unis soutiennent les efforts du Maroc visant la consolidation du processus démocratique à travers des réformes constitutionnelles, judiciaires et politiques, a indiqué jeudi la Maison Blanche à l'occasion du discours donné par le président Barack Obama sur la politique US dans la région du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord.

«Nous reconnaissons les efforts entrepris par le gouvernement marocain pour répondre aux aspirations des citoyens et encourageons le Maroc à mettre en œuvre ces importantes réformes», a souligné la Maison Blanche dans un document détaillant la nouvelle approche des Etats-Unis vis-à-vis de la région MENA formulée dans le discours du président Obama.

L'Administration américaine, poursuit-on de même source, «travaille avec le peuple et le gouvernement du Maroc dans le but de soutenir leurs efforts visant à consolider l'Etat de droit et les droits de l'Homme, à améliorer la gouvernance, à encourager les jeunes, et à promouvoir des réformes constitutionnelles significatives».

MAP

> *“S.M. le Roi Mohammed VI a annoncé des réformes globales qui visent à garantir des élections parlementaires libres, un système judiciaire indépendant et à assurer le respect des droits de l'Homme pour tous.”*

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Droits de l'Enfant
حقوق الطفل

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء تدين «تشجيعا رسميا على اغتصاب الأطفال»

تزويج 41 ألف قاصر خلال سنة واحدة

الصغار يتزوجون في المغرب وبوتيرة أسرع عن السنوات السابقة. وضع «غريب» كما تدعي جمعيات نسائية وحقوقية في ظل التطبيق المتزايد لمضامين مدونة الأسرة الجديدة التي ترمي بالأساس إلى أنسنة أكبر لمجال المعاملات داخل الأسرة المغربية. فوزية العسولي رئيسة الرابطة تدين «وضعا كارثيا في عمليات تزويج القاصرين الذين لا يتعدون التسع سنوات وتدعو إلى اعتماد قانون أو تسطير آليات قانونية التي تمنع حقوق وتمنع تزويج القاصرين خصوصا الفتيات». هذا في الوقت الذي تؤكد فيه إحصائيات وزارة العدل على أنه بين شهري مارس 2010 و 2011 سجلت الدوائر المدنية في مختلف مناطق المغرب 41 ألفا و 98 حالة زواج للقاصرين مقابل 33 ألف حالة سنة 2009، بزيادة قدرها 24 في المائة بالمقارنة مع العام الماضي.

«تحريض علني شرعي وقانوني على الاعتداء الجنسي على الأطفال» تصف الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة الوضع الذي كشفت عنه في لقاء بمولاي ادريس زرهون نظم تحت شعار «زواج القاصرين في المغرب في ظل تطبيق مدونة الأسرة» وأشارت إلى أنه وفي نفس الفترة فقط رفضت المحاكم المغربية 3474 طلب زواج للقاصرين !! الرابطة أيضا تنتقد الخبرات الاجتماعية التي تفرضها المحاكم المغربية قبل النظر في حالات زواج القاصرين المعروضة عليها مدعية أنها «لا تراعي المعايير القانونية». يذكر أنه في المغرب تسمح المحاكم بتزويج القاصرين بعد إجراء تحقيقات اجتماعية وخبرة تعينها بطريقة قانونية. تقرير الرابطة قدم إحصائيات تفيد بأن من بين الحالات، التي منح فيها الإذن، هناك 159 فتاة في سن 14 سنة، و1862 لقاصرات لا يتعدى سنهن 15 سنة. وهذا يحيل على غياب موقف موحد من تحديد حد أدنى لسن زواج القاصر، مما أدى إلى تسجيل زيجات لفتيات في سن 13 و14 سنة، خلال السنوات القليلة الماضية.

الزواج المبكر يؤثر سلبا على فرص الفتيات في الحصول على شروط حياة كريمة. خلاصة جديدة كرستها الأرقام المعلنة. فعدم احترام التناسب بين الزوجين في السن يحرم الفتاة من التمدرس، وقدم نموذج لفتاة حصلت على الإذن بالزواج في سن 15 سنة، وزوجها يبلغ 39 سنة، ما جعلها تحرم من مواصلة تمدرسها.

بهذا الخصوص، وضعت الرابطة مطالب وجهتها إلى وزارة العدل، وتتمثل في وضع معايير محددة لمنح الإذن بزواج القاصر، وذلك بتحديد سن أدنى، ومراعاة تقارب السن بين الزوجين، وإجبارية الخبرة والبحث الاجتماعي، وتوحيد العمل القضائي، حتى يصبح زواج القاصر بالفعل استثناء بجميع المقاييس في أفق القضاء عليه، مع اتخاذ إجراءات زجرية في حق الولي، الذي يثبت ضده أنه زوج من يتولى أمرها قبل السن القانوني.

سعيد نافع

شعار إحدى الحملات العربية المناهضة لزواج القاصرات

Revue de Presse du C

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Droits Economiques Sociaux et Culturels
الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية

MarocHebdo
Du 20 au 26 05 11

Le Parlement enquête sur la grande distribution

COMMERCE. Suite à la multiplication de plaintes, une mission d'information parlementaire sera mise en place sur le secteur de la grande distribution. Explications.

PAR MAROUANE KABBAJ

CREDIT PHOTO: DR

A l'initiative du groupe parlementaire socialiste, la commission des Finances a déposé au bureau de la Chambre des Représentants une demande de "mission d'information" sur le secteur de la grande distribution. La requête, signée Ahmed Zaïdi, président du groupe socialiste, met l'accent sur deux problèmes: les zones d'ombre qui planent sur la concurrence; et la relation commerciale liant les opérateurs de la distribution moderne et leurs fournisseurs.

Qu'est ce qui a motivé cette demande de formation d'une mission parlementaire? Khalid Hariri, parlementaire et membre de la commission des Finances, dévoile les tenants de cette affaire: «*Depuis quelques mois, de nombreuses plaintes sont parvenues au Parlement, venant de fournisseurs de grandes enseignes de la distribution. Ces PME faisaient état d'aberrations entachant les contrats les liant avec les opérateurs de la place. Elles parlent de retard excessif dans les délais de paiement, de marges et marges arrières exagérées...* ».

Des abus négociés

Les marges arrières les plus connues sont celles que les chaînes de grande et moyenne surfaces négocient avec (ou imposent à) leurs fournisseurs. Elles sont typiquement de 30 à 35% du prix d'achat et, dans des cas extrêmes, peuvent atteindre le taux de 60%. Elles peuvent prendre des formes diverses: droits d'entrée, droits de référencement, participation aux dépliants, remise de fin d'année de 5 à 15% pour chaque produit selon le chiffre d'affaire annuel.

Les délais de paiement, et d'après les plaintes des fournisseurs, peuvent aller jusqu'à 8 mois de retard.

Concernant les délais de paiement, et d'après les plaintes des fournisseurs, ils peuvent aller jusqu'à 8 mois de retard. Ces retards seraient monnaie courante pour Marjane Holding, Aswak Assalam, Hanouty, Label'Vie... Toutes les grandes enseignes mettent à profit ce retard de paiement, qui génère de l'argent liquide (cash flow), pour rentabiliser les fonds indûment dégagés dans des placements qui leur rapportent encore plus d'argent. La puissance d'achat des enseignes de la grande distribution accule les fournisseurs, qu'un déréférencement peut mettre en difficulté, voire réduire à la ruine, à accepter leurs conditions.

Les marges arrières, quant à elles, sont utilisées par les indélicats pour masquer la vérité des prix en faussant les calculs de marges. Uneconcurrence déloyale dont pâtit la distribution moderne.

La "mission d'information" parlementaire devra s'arrêter sur la réalité du secteur en consultant tous les intervenants de la chaîne. Le but est de proposer à la fin un cadre de régulation pour mettre le holà aux abus.■

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Justice
عدالة

المساء
ALMASSAE

دفاع رشيد نيني يلتمس من المحكمة استدعاء الحموشي والعنيكري وأوريد والعماري

جلسة المحاكمة تجاوزت 8 ساعات والقاضي يؤجلها إلى الثلاثاء المقبل بسبب الحالة الصحية لرشيد نيني

(كريم فزازي)

المساء

التمس دفاع رشيد نيني، أول أمس، من المحكمة استدعاء الذين وردت أسماؤهم أثناء التحقيق بصفتهم شهودا، ويتعلق الأمر بكل من عبد اللطيف الحموشي، مدير المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وحميدو لعنيكري، المدير السابق للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وإلياس العماري، عضو الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وحسن أوريد، الناطق الرسمي باسم القصر الملكي سابقا، ومحمد جلماد وعبد الكريم الزعزاعي المعتقلان بالسجن المحلي عكاشة بالدار البيضاء.

وأكد محمد أغناج، عضو هيئة دفاع رشيد نيني، أنه من حق المتهم أن يتم استدعاء الشهود، مطالبا أيضا باستدعاء أحمد الميداوي، رئيس المجلس الأعلى للحسابات، وعبد السلام أبودرار، رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وعبد العلي بنعمور، رئيس مجلس المنافسة. والتمس الدفاع، أيضا، استدعاء عدد من الممثلين القانونيين لعدد من الجمعيات، سواء المهتمة بالرشوة أو محاربة الفساد المالي أو الجمعيات الحقوقية. وشدد الدفاع على أن حرمان نيني من الشهود يعتبر خرقا لمقتضيات المحاكمة العادلة، مؤكدا على أن هؤلاء الشهود يمكنهم أن يثبتوا أو ينفوا ما جاء في مقالات مدير نشر «المساء». واعتبر أغناج أن الأمر يتطلب، كذلك، الاستماع إلى من يدعون أنهم كانوا ضحايا التعذيب وسوء المعاملة من طرف عناصر مديرية مراقبة التراب الوطني، للتأكد من وقوع تلك الأفعال من عدمه. وقرر القاضي حسن جابر تأجيل البت في ملتمس الشهود إلى حين الاستماع إلى رشيد نيني، وقرر مواصلة الجلسة.

ومن جهته، أكد دفاع نيني أنه من الصعب مواصلة الجلسة التي استمرت ثمان ساعات، وأكد مصطفى الرميد، عضو هيئة الدفاع، أن رشيد نيني أخبره بأنه في حالة صحية حرجة وبأنه لا يستطيع مواصلة تتبع المناقشة.

تفاصيل (ص 02)

استغرقت الجلسة السادسة لمحاكمة رشيد نيني، مدير نشر جريدة «المساء»، بمحكمة عين السبع، أول أمس الخميس، أزيد من ثمان ساعات تطرق فيها دفاع رشيد نيني إلى الأجواء غير المناسبة لإجراء محاكمة عادلة نظرا لضيق القاعة. في هذه الجلسة، تقدم دفاع نيني بملتمس يرمي إلى استدعاء شهود، ضمنهم عبد اللطيف الحموشي مدير المخابرات المدنية المعروفة بـ «الديستي»، وحميدو لعنيكري المفتش العام للقوات المساعدة، وأحمد الميداوي رئيس المجلس الأعلى للحسابات، وحسن أوريد المؤرخ السابق للمملكة، وإلياس العماري القيادي في حزب الأصالة والمعاصرة، إضافة إلى شهود من منظمات حقوقية ومؤسسات متهمة بنهب المال العام. وتنشر «المساء» المقاطع الساخنة التي شهدتها هذه الجلسة الماراطونية.

لائحة الأسماء شملت الحموشي ولعنيكري والميداوي وأوريد والعماري وآخرين

تفاصيل جلسة محاكمة ماراطونية طالب فيها دفاع المساء باستدعاء أسماء وازنة

Revue de Presse Quotidien National

المساء
ALMASSAE

خديجة عليموسى

خالد السفياني (منسق هيئة الدفاع): السيد الرئيس، ما زلنا نبحث عن عاقل ليوفر شروط المحاكمة العادلة وتوفير قاعة مناسبة، ولقد طلبنا من عدد من الحقوقيين والنقابيين والسياسيين الايدخلوا إلى القاعة حتى لا يملؤوها، وما زلنا نتمسك بحقنا من أجل توفير قاعة، فلكل معركته فهناك من يسعى لإسقاط الفساد وهناك من يخوض معركة لتغيير الدستور، أما نحن فنخوض معركة من أجل قاعة.

رئيس المحكمة: يجب أن نؤكد هوية المتهم وتقدموا بالطلبات الأولية

خالد السفياني: هذا ليس طلبا اوليا ولا دفعا شكليا، هذا اسمه «واك واك أعباد الله» ، لا زلنا نختنق...لم نفقد الياس ولدينا أمل، وقبل مباشرة جاهزية الملف ينبغي الاستماع إلى الزملاء حول ما يتعلق بسلامتنا البدنية.

رئيس المحكمة: منذ افتتاح الجلسة أريد التأكد من هوية المتهم

السفياني: بيننا وبين تحقيق العدالة أميال وأميال، نحن لا نستجدي، بل نحن طلاب حق ويتعلق بشرط بسيط، هناك عدوان حقيقي علينا وتتحدثون عن تحقيق العدالة.

القاضي يسأل رشيد نيني عن هويته يجيب ولكن دون أن يسمع الحاضرون.

خالد السفياني: لا نسمع شيئا.

بعد توجيه التهمة لرشيد نيني

عبد السلام العلمي (عضو هيئة الدفاع): إن الظروف الحالية أشد من ظروف سابقة، وفي حال استمرار هذا الوضع سيزداد الاحتقان في المغرب.

نور الدين بوبكر (عضو هيئة الدفاع): إن مقتضيات المنشور رقم 845 يتضمن شروطا لانعقاد الجلسة في ظروف لائقة، واعتقد أن الطمانينة والوقار اكثر من الطربوش او الحذاء الأسود او ربطة العنق، وأرى أن هناك إهمالا داخل القاعة لبعض المظاهر الرسمية وأرى ضرورة رفع الجلسة لتمر في وقار واحترام المنشور باسم جلالة الملك.

طارق زهير (عضو هيئة الدفاع):

كنا نحفظ عن ظهر قلب قسم المحامي الذي يقول إنه يجب على المحامي أن يمارس بكل شرف وكرامة، هل هذه الظروف يمكن القول إنها توفر الشرف والكرامة؟...نحن في وضعية التصاق ونتدافع فيما بيننا... لا نريد تطبيق اتفاقية روما ولكن نريد أن نشعر اننا أمام هيئة واننا موقرون.

القاضي: الرئاسة ستلجأ إلى إعمال سلطاتها وفق المادة 298 وتتولى ضبط النظام ورفض كل ما يرمي إلى إطالة الجلسة.

خالد السفياني: لم نتقدم باي طلب، تحدثنا عن ظروف نتواجد فيها حتى لا يقال تقدمنا بطلبات.

ممثل النيابة العامة: تجليات المحاكمة العادلة كما حددتها النصوص وجميع الضمانات متوفرة في هذه المحاكمة.

لا يمكن أن يعترض الدفاع على مناقشة اي قضية، لان قانون المسطرة الجنائية حدد مراكز أطراف الخصومة الجنائية.

لا يمكن باي صورة من الصور ان نعطل هذه المحاكمة تحت اي ذريعة والطلبات ليست من تلك المنصوص عليها في الفصل 323 نحن أمام طلب ملتبس. لاحظتم أن الدفاع يهدف إلى التاخير من اجل المساعي إلى جهات محدودة وغير محدودة، فتارة يقول وزير العدل ومرة يامل أن يكون هناك رجل عاقل في هذه البلاد وكأنه أسقط عن الجميع الأهلية.. نلتمس إصدار امر بهذا الخصوص وان تبت المحكمة بامر قضائي.

خالد السفياني (بصوت مرتفع جدا): الملتبس في هذه القاعة هو كلام ممثل الحق العام، إذا كان من التباس فهو حرماننا من محاكمة عادلة...اقول إننا نحتاج إلى وقت طويل حتى نجد الشخص العاقل الذي يمكن أن يقرر وينقلنا إلى قاعة أخرى.

نحن طلاب حق...انت (يخاطب ممثل الحق العام) تجلس مرتاحا وتتنفس ما تبقى من الهواء المقطوع في القاعة وتعتبر أن الظروف مواتية وان الأمور عادية كان يجب أن تساند الدفاع في ملتمسه، وتسعى معه في توفير قاعة مناسبة وهذا ليس استجداء وليسجل التاريخ أننا نريد الخير لهذا البلد وهناك من يريد الشر له.

القاضي: بهدوء وانتم مريض بالقلب...

لا أعتقد انني ارتدي هندام غير لائق، إنني ارتدي حذاء أسود قاتم.

خالد السفياني: لم يقصد زميلي الهيئة بل كان يتحدث عن المنشور، نحن معجبون بهندامكم وهذه ليست مجاملة.

القاضي: قانون المحاماة لا يوجد في مهن أخرى، إنه يمارس دوره بشرف وضمير ويجب الا يحيد عن الاحترام الواجب للمؤسسات وقواعد المهنة التي ينتمي إليها...لدي ثقة في الدفاع.

إن ما يحكم القاضي هو اعتقاد ما يمليه عليه ضميره.

– رفع القاضي الجلسة بعدما بدا أحد المحامين مرافعته وهو ما دفع المحامين إلى الاحتجاج رافعين شعار «هذا عار هذا عار الدفاع في خطر»

افتتاح الجلسة لدراسة الملف والمناداة على رشيد نيني ورفض هيئة المحكمة طلب التاجيل من أجل إيجاد قاعة.

خالد السفياني (مخاطبا القاضي): قرار لن نناقشه ولو أنه لم يأخذ بعين الاعتبار شروط المحاكمة العادلة، ولكن لن نياس من إمكانية تغيير القاعة.

نريد أن تمر الأمور في الحدود الدنيا وفي احترام متبادل ونريد أن نشعر بهذا الاحترام...للمرة الثانية ترفع الجلسة بهذه الطريقة... فزميلي كان يأخذ الكلمة كان يمكنك أن تستمع له وترفع الجلسة، إن في هذا نوع من الإساءة لهيئة الحكم وإساءة لهيئة الدفاع، رجاء أن يبقى الشيء الضئيل من الهواء الموجود في هذه القاعة موفرا لأكبر قدر ممكن من التعامل اللائق.

لدينا ملتمس أولي ليس من بين الطلبات أو الدفوع وسيكون الملف جاهزا وهو استدعاء الشهود.

محمد أغناج (عضو هيئة الدفاع): نرافع في ظروف تتميز بحراك اجتماعي وسياسي قوي منذ انطلاق حركة 20 فبراير وكان لنا شرف أن نكون طرفا فيها، نتحمل الضغط من أجل أن نعبر عن تضامننا مع نيني واستنكارنا لتصفية الحسابات السياسية..

خطاب 9 مارس دعا إلى رفض التدخل في سلطة القضاء، ولا زلنا

Revue de Presse de l'Homme

المساء
ALMASSAE

نطالب بأن يصلح القضاء وألا تتدخل فيه السلطة التنفيذية، وتحدث الخطاب أيضا على سمو الاتفاقيات الدولية والتي من قواعدها شروط المحاكمة العادلة..إنه من حق المتهم أن يتم استدعاء الشهود ويتمتع بهذه الضمانات ما دامت النيابة العامة قد حرمتنا من الاستماع إليهم.

هناك مجموعة من الأشخاص وردت أسماؤهم في المقالات موضوع المتابعة، ونطلب استدعاءهم كشهود لإثبات هذه الوقائع أو نفيها وهم:

1/ السيد عبد اللطيف الحموشي مدير المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني الكائن بهذه الصفة بمقر هذه المديرية بمنطقة الحزام الأخضر بتمارة.

2/ السيد حميدو لعنيكري المدير السابق للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني و الكائن بمقر المفتشية العامة للقوات المساعدة بالرباط.

3/ السيد إلياس العماري الكائن بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بفضاء النخيل الرقم 26 زاوية شارعي النخيل و المهدي بن ببركة حي الرياض بالرباط.

4/ السيد حسن أوريد الكائن بمركز طارق بن زياد للدراسات و الأبحاث بالرباط.

5/ السيد محمد جلماد المعتقل بالسجن المحلي عكاشة بالدار البيضاء.

6/ السيد عبد الكريم الزعزاعي المعتقل بالسجن المحلي عكاشة بالدار البيضاء.

وحيث إن المقالات تضمنت مجموعة من الوقائع و الأحداث التي اعتبرتها النيابة العامة جرائم لم تحدث.

و حيث إن إثبات وقوع تلك الوقائع يتطلب الاستماع للمعنيين بها و كذا المهتمين بالموضوع كشهود من شأن إفاداتهم تنوير المحكمة بخصوص وقوع تلك الوقائع من عدمه.

و حيث إنه لذلك يلتمس استدعاء الشهود الآتية أسماؤهم لمناقشة تلك الوقائع و حدوثها من عدمه و هم السادة:

1/ السيد أحمد الميداوي رئيس المجلس الأعلى للحسابات الكائن بهذه الصفة بمقر المجلس بزنقة التوت حي الرياض بالرباط.

2/ السيد عبد السلام أبودرار رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة و الكائن بمكاتبه بمقر الوزارة الأولى بالرباط.

3/ السيد عبد العلي بنعمور رئيس مجلس المنافسة و الكائن بهذه الصفة بمقر المجلس بالرباط.

4/ جمعية ترانسبارنسي المغرب في شخص ممثلها القانوني و الكائنة بالرقم 24 شارع خريبكة الدار البيضاء.

5/ جمعية الهيئة الوطنية لحماية المال العام في شخص ممثلها القانوني و الكائن مقرها بنادي المحامين زنقة أفغانستان حي المحيط الرباط.

6/ الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في شخص ممثلها القانوني و الكائن مقرها بعمارة 6، الشقة 1، زنقة أكنسوس، شارع الحسن الثاني حي الليمون، قرب أوطو هول، الرباط.

7/ المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في شخص ممثلها القانوني و الكائن مقرها بزنقة ورغة إقامة وليلي الشقة 1، أكدال الرباط.

8/ جمعية الوسيط لحقوق الإنسان في شخص ممثلها القانوني و الكائن مقرها بالرقم 26 شارع عقبة إقامة ابن ياسين الشقة 9 أكدال الرباط.

9/ منتدى الكرامة لحقوق الإنسان في شخص ممثلها القانوني و الكائن مقرها بالرقم 10 شارع 2 مارس الدار البيضاء.

10/ منتدى الحقيقة و الإنصاف في شخص ممثله القانوني و الكائن بزنقة خديجة بنت خويلد الدار البيضاء.

11/ جمعية النصير لمساندة المعتقلين الإسلاميين و المتخصصة في ملفات ما يسمى بالسلفية الجهادية.

12/ منظمة هيومان رايتس واتش في شخص ممثلها القانوني و الكائن مقرها بالرقم 250 الجادة 5، الطابق 34، نيويورك، 10118-3299 الولايات المتحدة.

13/ منظمة العفو الدولية في شخص ممثلها القانوني و الكائن مقرها بالرقم 1 شارع ايستون، WC1X 0DW لندن المملكة المتحدة.

وإن الحسم في طبيعة الوقائع التي يحاكم من أجل نشرها الظنين يتطلب كذلك الأمر بالاستماع لمن يدعون أنهم كانوا ضحايا التعذيب وسوء المعاملة من طرف عناصر مديرية مراقبة التراب الوطني، للتأكد من وقوع تلك الأفعال من عدمه.

و حيث إن الظنين يتشبث بالاستماع لجميع من يزعم كونه ضحية لتلك الأفعال و الواردة أسماؤهم و تصريحاتهم في تقارير المنظمات الدولية و الوطنية لحقوق الإنسان السنوية و كذا تقاريرها الموازية المقدمة للجنة مكافحة التعذيب التابعة للأمم المتحدة بمناسبة مناقشة التقرير الدوري للحكومة المغربية و خصوصا تقرير منظمة هيومان رايتس واتش الصادر سنة 2004 تحت عنوان «المغرب عند مفترق الطرق» و تقريرها الصادر بتاريخ 2010/10/25 تحت عنوان «كفاك بحثا عن ابنك»، و كذا تقرير منظمة العفو الدولية الصادر بتاريخ 21 يوليوز 2010 تحت عنوان «استمرار الانتهاكات ضد الأفراد المشتبه في قيامهم بأنشطة تتعلق بالإرهاب في المغرب».

و حيث إن الظنين يتشبث خصوصا بالاستماع لكل من السيدين محمد بنيام الحبشي المواطن الإثيوبي المقيم في بريطانيا و الذي فتحت السلطات البريطانية تحقيقا في مزاعم تعرضه للتعذيب في معتقل تمارة بالمغرب تحت إشراف بريطاني و أمريكي، وكذا المواطن المغربي بوشتى الشارف المعتقل بالسجن المحلي بسلا.

خالد السفياني: طلبنا هو استدعاء الشهود، هناك من يخشى من ذكر بعض الأسماء،نريد أن يأتوا ليقولوا لنا معتقل تمارة ليس موجودا، وهو الذي مورست فيه فظائع ولن نياس في الوصول إلى الحقيقة مهما «صبغوا» المكان وقالوا إنها مكاتب بعدما أخرجوا كل شيء «زولوا القراعي يمكن كايدين في بلاصة أخرى».

يجب ألا نخشى من استدعاء الحموشي وكذلك العماري الذي قال في تصريح صحافي بأنه متضامن مع رشيد نيني ويرفض اعتقاله...

نريد أن يحضر هؤلاء ويقولوا هل رشيد أساء إليهم؟..قد يقول أحدهم إن ما قام به رشيد نيني هو جزء من عمله الصحافي ولا يقوم بذلك إلا صحفي حقيقي.

من قال لكم إن أوريد رغب في أن ينكر اسمه في التحقيق، ويخبرنا عمن أساء إليه هل رشيد نيني أم النيابة العامة التي أوردت اسمه ظلما وعدوانا لأنه أجاب في الصحافة ولم يتقدم بشكاية؟.

إنه من مصلحة النيابة العامة أن تطلب استدعاءهم وندعم ملتمس الدفاع ونفترض أنها ليست من الذين أخافتهم أسماء الشهود ... نريد أن يحضر الميداوي ويقول لنا ليس هناك من سرق درهما أو يقول إن نيني ما زال أمامه وقت حتى يقول الحقيقة كاملة والتي لدينا عليها حجج.

وإن رؤساء الجمعيات الحقوقية نريد حضورهم لنسمع رأيهم في المطالبة بإلغاء قانون مكافحة الإرهاب.

مصطفى الرميد (عضو هيئة الدفاع): بعد هذه المداخلات الدفاعية المطالبة بالأمر باستدعاء الشهود على مستوياتهم المختلفة وبعد التفسيرات الواقعية والسياسية والقانونية، أساهم في بسط معالم التأطير القانوني، وأؤكد أن القانون الطبيعي هو قانون الصحافة وجهة الاتهام ارتأت ألا تنطلق من قانون الصحافة وارتكزت على القانون الجنائي ولا مجال لإعمال المقتضيات الشكلية لقانون الصحافة...إن الحجة في القانون الجنائي تقام باستدعاء الشهود طبقا للمقتضيات القانونية.

واستدعاء الشهود يتم تلقائيا كي تكون محاكمة عادلة وتمكين المتهم من إثبات ما يجب إثباته ونفي ما يرى نفيه، يمكن تصنيف هذه الأسماء بين أسماء يراد لها إثبات وقائع وبعضها نفي معطيات أو وقائع ولا يمكن أبدا أن تكون محاكمة عادلة إلا بعد الاستماع إلى الشهود، وعدم استدعائهم يمثل اعتداء على المتهم لأنه سيتم تجريده من وسائل دفاعه، وإذا ما تقرر شيء بخالف المطلوب فإن شروط المحاكمة العادلة غير متوفرة.

وأذكر لكم مثالا عن رجل من العيار الثقيل، هذا القاضي الكبير استجاب لطلب الدفاع في استدعاء الشهود في ملف «الخلية النائمة»، وطلب استدعاء السفير السعودي الذي كان ضمن لائحة الشهود، ولكن للأسف الشديد أقصي الرجل من متابعة رئاسة الهيئة الجنائية بعد أن قرر استدعاء الشهود وجيء بقاض آخر...لكن هذا القاضي الآن مركزه متقدم في الهرم القضائي فقد تم إنصافه بعدها، أنصفوا رشيد نيني سينصفكم التاريخ.

ممثل النيابة العامة: أستغرب للذين ينظرون بمنظار أسود لما تعرفه بلادنا... إن المغرب عرف هيئة الإنصاف والمصالحة وعقدت جلسات استماع وتم جبر الأضرار..ما دامت هناك إرادة سياسية لطي هذا الملف.

أما الحديث عن معتقل تمارة فهناك بلاغ رسمي للوكيل العام للملك يقول إن الأمر يتعلق بمقر لمؤسسة تقوم بتدخلات لحماية أمن المواطنين وإحباط أكثر من 300 محاولة إرهابية..علينا أن نقدر هذه المجهودات ولا مجال للقول بوجود معتقل تمارة.

خالد السفياني: أعتقد أن ممثل الحق العام برافع في قضية إرهابية.

ممثل النيابة العامة: أعتبر طلب استدعاء الشهود طلبا سابقا لأوانه..إن الأفعال صادرة عنه ولا تستحق إثباتها بمقتضى الشهود الذين لا نرى ضرورة لاستدعائهم.

أما بوشتى الشارف فرفض القيام بخبرة طبية وقال يجب أن تجريها منظمة أطباء بلا حدود هذه «قمة الفشوش».

حاتم بكار (عضو هيئة الدفاع): لن أبسط المقتضيات القانونية بل اتحدث في المعايير، إن ممثل النيابة العامة أبدع في مفهوم الأمن القضائي.

ما دوركم كقضاة وأنتم تعتلون المنصة؟..نريد قضاء شجاعا بما يمليه الضمير..خوفي من المعايير فأنتم بين المنزلتين وأشفق لحالكم وإن يوم الحق آت والحق يعلو ولا يعلى عليه.

محمد أغناج (عضو هيئة الدفاع): أؤكد أن القانون الطبيعي هو قانون الصحافة وجهة الاتهام ارتأت ألا تنطلق من قانون الصحافة وارتكزت على القانون الجنائي...إن الحجة في القانون الجنائي تقام باستدعاء الشهود طبقا للمقتضيات القانونية.

السفياني: الملتبس في هذه القاعة هو كلام ممثل الحق العام، إذا كان من التباس فهو حرماننا من محاكمة عادلة...أقول إننا نحتاج إلى وقت طويل حتى نجد الشخص العاقل الذي يمكن أن يقرر وينقلنا إلى قاعة أخرى.

ضرورة الحياد في استدعاء الشهود وأن ينفضح كل شيء أمام العالم ..هل تخشون الحقيقة؟ نطالب بالحقيقة بجميع عناصرها.

عصام الإبراهيمي (عضو هيئة الدفاع): إن ممثل الحق العام له قيود في المتابعة، له قيود دائمة ومؤقتة، فلا يمكن له أن يستدعي الملك والوزراء...ونتساءل هل للشهود قداسة الملك؟

نريد الاستماع للشهود والتأكد من الوقائع.

أما رفض الشارف لإجراء الخبرة الطبية لأن الأزمة هي أزمة ثقة، فهو عنب في المغرب لذلك يرغب في ضمانات دولية.

رشيد نعناعي (عضو هيئة الدفاع): نريد أن نسأل الشهود هل شعروا بالإهانة نتيجة ما كتب رشيد نيني، أم أنه لم يسئ إليهم ومن حقه أن يكتب.

خالد السفياني (منسق هيئة الدفاع): الملف لا يكون جاهزا إلا إذا نودي على الأطراف والشهود ولم ندخل بعد في الدفوعات

القاضي: في إطار حسن النية هناك أثر مترتب عن مقتضيات الفصل 323

خالد السفياني: لا يمكن مناقشة الشكل ولا الجوهر حتى نعرف الأطراف ومن يستدعى ومن لا يستدعى...ما جعلني أضطر إلى المساهمة في التعقيب على ممثل الحق العام هو ذكره أشياء تؤكد ضرورة استدعاء الشهود، لأن ممثل النيابة تحدث عن أشياء غريبة ولا نتصور أن من يدير السياسة الجنائية في البلاد غير مقتنع بما يقوله، لقد قال لنا إن المغرب جنة الجنان ولا يضاهيه أي بلد، فما مكان خطاب 9 مارس إذا لم تكن هناك اختلالات؟، لماذا مطروح إصلاح القضاء وتعديل الدستور إذا لم تكن هناك اختلالات؟.

إن ممثل الحق العام أعطى المدلول السياسي للمحاكمة ويسجل أننا في محاكمة سياسية بامتياز وهو يتحدث عن الشهود وقال بأن الشهود هم من رأى ومن سمع أو له إفادة معينة، وبما أنهم لم يعاينوا لا يمكن استدعاؤهم، ونتحدث عن المعاينة: كيف عرفتم أنهم لم يعاينوا هل اتصلتم بهم وأجريتم اتصالات سرية؟، وإذا فعلتم ذلك نقول لكم لقد خرقتم القانون، لأنكم تحولون النيابة العامة إلى جهاز للدفاع عن أشخاص لم يطلبوا الدفاع عنهم. بما أننا طلبنا شهود

المساء
ALMASSAE

معتقل تمارة واستدل ممثل النيابة العامة ببلاغ الوكيل العام للملك، هل تعرف كم من سنة كانت النيابة العامة وكل المسؤولين ينكرون وجود المعتقل؟ ليثبت بعدها أنهم موجودون وأنهم جزء من المصالحة.

هذا اللي قلتو «فشوه»، في إشارة إلى الشارف، فأي نوع من «القراعي راهم «فشوه»، نريد أن يأتي أمام القضاء ليشهد.

إنه من السهل «الصباغة» واستدعاء برلمانيين، ولكن الصعب هو لجنة تقصي الحقائق لمعتقل تمارة كي تستمع للذين عذبوا وأجلسوا على «القراعي» نريد أن يأتي الحموشي ونواجهه بالشارف، ويأتي العنيكري ويقول لنا كم عذب في تمارة من معتقل وكم أعطى من أمر بالعصى؟...

لقد عاينت القمع الجنوني على شباب حركة 20 فبراير وهم على بعد ثلاثة كيلومترات من مقر «دي إس تي»، وقال لي أحد المسؤولين، لو ذهبوا أمام البرلمان واحتجوا على معتقل تمارة»، وهنا أتساءل هل أصبح مقر المخابرات أكثر حرمة من البرلمان والوزارات ومن القصر الملكي الذي يحتج المعطلون بالقرب منه؟.

إننا نطلب منكم أن تحضروا بوشتى الشارف ونقوم بمعاينة أمعائه، قد يكون كاذبا وقد يكون على حق.

إن الزمن تغير ولم يعد هذا الشعب «اللي تغمقو عليه»، ونحن نريد تغييرا حضاريا وسلميا.

لماذا الخوف من استدعاء الشهود؟، فالشهود مواطنون قبل كل شيء.

نريد أن يحضر الضابط زروق ليخبرنا عن التحريات التي قام بها، قد يفيدنا كثيرا.. وأرى أن الميداوي إذا استدعي للشهادة سيأتي وسيعتز بحضوره وسيفيدنا حول معطيات الملف.

لا أفهم لماذا لم تتم متابعة جريدة تكتب ضد جلماد ؟، وأنا لا أطلب متابعتها بالمناسبة لأنني ضد متابعة الصحافة.

إذا لم نتمكن من استدعاء الشهود سنشعر أننا خارج المحاكمة العادلة.

القاضي: التأمل لآخر الجلسة

بعدها افتتحت الجلسة من جديد:

القاضي: طلب الشهود هو طلب سابق لأوانه، وإرجاء البت فيه إلى حين الاستماع إلى المتهم ومواصلة مناقشة الجلسة.

خالد السفياني: قلتم التأمل في آخر الجلسة ونعتبر أن هذه هي آخر الجلسة، ولم يعد ممكنا الاستمرار.

القاضي: سنواصل المناقشة

خالد السفياني: زملائي اعتبروا أن الجلسة انتهت وانصرفوا، لا ندري هل تجلدنا أكثر مما جلدنا، الآن الساعة الحادية عشرة ليلا ولا يمكن لنا الاستمرار ولنا طاقة محدودة يمكن تأجيل الملف.

القاضي: ما زال بالقاعة عدد من المحامين ويمكن مواصلة الجلسة.

خالد السفياني: إن الحالة الصحية لرشيد نيني سيئة ويشعر بألم في رأسه ونقله إلى السجن يتطلب ساعتين.

القاضي: التأجيل بسبب الحالة الصحية للمتهم ممكن.

مصطفى الرميد: ما أؤكد أنه خلال الجلسة تحدثت مع رشيد نيني وحالته الصحية حرجة ولا يمكنه متابعة المناقشة..وإن الاستمرار إلى ما بعد منتصف الليل سيكون مريبا.. ونتمنى أن يتخذ قرار ملائم.

القاضي: نظرا للحالة الصحية للمتهم فالتأجيل ممكن.

تقدم منسق هيئة الدفاع عند القاضي، وتم تأجيل الملف إلى يوم 24 ماي الجاري، فرفعت الجلسة.

عندما كان رشيد نيني يغادر القاعة انطلقت شعارات تقول «يا رشيد ارتاح ارتاح سنواصل الكفاح»، وأخرى تقول «تحية نضالية لدفاع الحرية» وغادر الجميع بعد الساعة الحادية عشرة ليلا.

Revue de Presse
Droits de l'Homme

Affaire Niny
Un procès très suivi

Le tribunal de première instance de Casablanca persiste et signe : Niny ne sortira pas de prison pour être poursuivi en état de liberté. Ainsi en a décidé la deuxième audience de son procès, le 17 mai. A l'écriture de ces lignes mercredi 18 mai, le directeur du groupe *Al Massae* aura passé vingt jours derrière les barreaux. La mobilisation autour de Rachid Niny, poursuivi pour « *mépris des décisions de justice* » et dénonciation de « *crimes qui n'ont pas eu lieu* », est sans cesse grandissante. En plus de l'ONG Reporters sans frontières qui réclame sa « *libération immédiate* » le journaliste bénéficie aussi de la solidarité d'une vingtaine d'avocats étrangers, dont des Français, des Tunisiens et des Belges. ■

Revue de Presse du Co... ...its de l'Homme

Mohamed Naciri, ministre de la Justice.

Le dossier des détenus poursuivis par le tribunal militaire de Rabat, suite aux événements de Gdim Izik, stagne. Se dirige-t-on vers une issue politique ou bien le procès sera-t-il mené à son terme ?

Gdim Izik
Le procès piétine

Le dossier des détenus inculpés suite aux événements de Gdim Izik est inscrit dans l'agenda des parlementaires. Pour les vingt détenus de la prison de Salé, poursuivis par la justice militaire et transférés de Laâyoune depuis le mois de novembre dernier, l'heure est aux tractations dans les coulisses.

Selon une source bien informée, il y a quelques semaines de cela, des députés sahraouis ont remis à Mohamed Naciri, ministre de la Justice, une lettre sollicitant la régularisation de la situation des prévenus sahraouis détenus à Laâyoune et à Salé. Les doléances portent sur la libération des prévenus, leur jugement, ou le transfert à la justice civile de Laâyoune pour le groupe jugé par le tribunal militaire.

Selon la même source, les parlementaires sahraouis ont demandé au ministre de la Justice, qui fait également fonction de chef du parquet, de les éclairer sur les motifs pour lesquels plusieurs Sahraouis étaient sous le coup d'un mandat d'arrêt après les événements de Gdim Izik.

Le 3 mai, les familles de ces prévenus avaient organisé un sit-in devant une annexe du ministère de l'Intérieur chargée des affaires sahariennes pour réclamer la libération de leurs proches.

En guise de réponse, le colonel juge d'instruction chargé de l'affaire a rencontré, il y a quelques jours, ces familles et leur a promis d'étudier toutes les requêtes que la justice militaire est habilitée à examiner. Ce juge a procédé depuis le 12 janvier aux auditions de 16 prévenus, alors que quatre autres attendent la leur dans le cadre de l'interrogatoire approfondi.

Selon les familles des vingt prévenus, les charges financières du procès et du déplacement de Laâyoune à Rabat sont exorbitantes : « *Nous rendons l'Etat responsable de toutes ces dépenses* », affirme un proche d'un détenu. Pour faire face à cette situation et être proches de la capitale, ces familles ont loué une maison à Salé et menacent même d'entamer une grève de la faim préventive au local de l'AMDH si leurs doléances ne sont pas prises au sérieux.

Selon une source sahraouie, « *en majorité, les vingt détenus sont accusés de lourdes charges, alors que les véritables auteurs des assassinats des membres des forces de l'ordre se sont évaporés dans la nature* ».

Ce procès risque de s'étaler dans la durée si aucune décision politique n'est prise.

Pour rappel, les événements qu'a connus la ville de Laâyoune, durant la journée du 8 novembre 2010, avaient fait 70 blessés et 11 morts dans les rangs des forces de l'ordre, dont un membre de la protection civile, alors que quatre civils avaient été blessés.

Fermeté ou apaisement ?

La justice militaire les poursuit pour « *attroupement armé, possession d'armes dans des circonstances de nature à porter atteinte à la sécurité, détérioration de biens d'utilité publique* ».

Selon Messaoud Ramadan, président de l'Association sahraouie de défense des droits humains (ASADEH), basée en Catalogne, « *il faut éviter que des événements comme celui de Gdim Izik ne se reproduisent. Pour créer un climat de confiance, il est urgent de libérer les Sahraouis détenus à la suite de Gdim Izik qui n'ont pas commis des actes de sabotage ou des crimes de sang* ». Or, ce procès risque de s'étaler sur plusieurs mois encore si aucune décision politique ne vient mettre un terme au calvaire des familles des détenus sahraouis.

Mohamed EL Hamraoui

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Prisons et lieux de privation de la liberté
سجون وأماكن الحرمان من الحرية

الأحداث المغربية

ستة موظفين بسجن «الزاكي» بسلا يرفعون دعاوى قضائية ضد فتوى إهدار دمهم

علمت «الأحداث المغربية» أن ستة موظفين بسجن الزاكي بسلا قاموا برفع دعوى قضائية ضد أعضاء في تنظيم السلفية الجهادية الذين قادوا تمردا الإثنين والثلاثاء الماضيين، بدعوى إصدار المتهمين فتوى بإهدار دمهم، أثناء احتجازهم، حيث تعرضوا لمحاولات تنفيذ الفتوى عدة مرات، وتعرضوا لترويع كبير من قبل المتمردين في السجن.

الفتوى كانت جزءا من الحرب التي دارت بسجن سلا، يقول موظف بالسجن، والتي حاول المتمردون إخفاء جزء من وقائعها من خلال ما صدر عنهم بشكل مباشر، أو من خلال المواقع التي تتحدث باسمهم، بالرغم من التناقض الذي طبع مضامينها تبعا لسياق الحماس الذي جعل حقيقة خطابهم ينكشف.

ففي موقع «صرخة الشعب المغربي» نقرأ مقطعا من مقال حماسي يتغنى بهذه الواقعة التاريخية التي قادها «أبطال» ويصف واقعة احتجاز الموظفين بالقول « وفي أثناء المواجهة الدامية وجد بعض الموظفين الإرهابيين أنفسهم في مكان وجود الإخوة بعدما تم الدفع بهم، وبكل حكمة تم إطلاق سراحهم، وردد الإخوة على أنها سلمية».

فالموظفون «الإرهابيون» هنا وجدوا بالصدفة في طريق «الإخوة المجاهدين» فتصرفوا معهم بكل لباقة في إطار أجواء السلم التي سادت معركة سجن الزاكي، ولإظهار حسن النية في لحظات السلم التي سادت طيلة ليل الإثنين وصبيحة الثلاثاء، عمدوا إلى إطلاق سراح الموظفين.

وفي موقع «شبكة الحقيقة الإخبارية» يعترف كاتب المقال بواقعة الاحتجاز بالقول «احتجاز الاخوة لخمسة حراس صحيح، بعد ذلك تم إخلاء سبيلهم من قبل الإخوة كبرهان أنهم سلميون ..لا كما صرح الإعلام أن الأمن حررهم من قبضة الارهابيين».

فالإحتجاز هنا تم بالفعل، ويمكن تصور أجواء احتجازهم، في غمرة ما جرى بالسجن، وفي سياق توصيفهم بالإرهابيين، ونعت الإدارة التي يمثلونها بـ«السفاحين المجرمين»، وكذا في أجواء تمرد مسلح سقط فيه حوالي 42 من أفراد القوات العمومية، لنفهم أجواء اعتقال موظفين يزاولون عملهم تبعا لقانون السجون.

أحد سجناء السلفية الجهادية بسلا في لحظة «جهاد» متسلحا بالحجارة

توصيف الموظفين بالإرهابيين يمكن أن تكون فيه معطيات غير معروفة على صعيد العلاقة التي تحكم أعضاء السلفية الجهادية بالموظفين، لكن ما ظهر منه يؤكد حقيقة لا غبار عليها، وهي أن أعضاء التنظيم كانوا يعيشون في ظل ظروف تخرق القوانين المنظمة للسجون، ومنها امتلاك السجناء لمجموعة من الأدوات المحظورة في السجون، وتحويل زنازنهم إلى محميات، تتوافر فيها كل شروط التواصل من الهواتف المتطورة وأجهزة التواصل، التي سمحت لهم بتحويل الزنازن إلى غرف عمليات في الحرب الإلكترونية.

هذه «المكاسب» التي تصرف فيها السجناء لفترة طويلة، مكنتهم من تنظيم أنفسهم، وهو ما يعترف به مناصروهم في مجموعة من المواقع الإلكترونية، حيث يصفون التنظيم الذي رافق عمليات التمرد المتوالية التي عرفها السجن بالقول على موقع «صرخة الشعب المغربي»: «وبقي الإخوة معتصمين على السطوح، وقد نظموا أنفسهم بشكل محكم ومثير للإعجاب والفخر».

في ثنايا هذا الخطاب الذي يحاول نزع التطرف والإرهاب عن أعضاء الحركة جميعهم، يتسرب نفس الترهيب الذي ظل المجتمع يتخوف منه، لأنه الخطاب ذاته الذي ظل يتردد بالمغرب بالقرب من المساجد والحافلات في أشرطة تباع وتشترى، وتحول في 16 ماي إلى أداة تدمير غير مسبوقة بالمغرب، فالإستناد إلى تأويل الكلمات حسب الظرف والسياق، لعبة خطرة، لأن الداعين إلى السلم في تداول الأفكار، يفترض في خطابهم خلوه من نعت المخالفين بشتى أنواع التكفير، وبوضوح لا غبار عليه.

ما جرى في سجن الزاكي، لم يكن معزولا عن حلقات التصعيد التي لجأ إليها السلفيون، منذ إعلان الدولة عن إجراءات خلق أجواء مساعدة لنفس الإصلاحات التي يجري التحضير لها، سلفيون خرجوا من السجن، وتطمينات بإجراءات لاحقة، لم تمنع فكر الغلو من إخراج رأسه في هذا التوقيت بالذات، من خلال استغلال كل مساحات التساهل التي عرفتها مجموعة من السجون التي يوجد بها أعضاء التنظيم.

منذ البداية تم اللجوء إلى تعميق الروايات التي جعلت من الحديث عن تجاوزات في اعتقالات أحداث 16 ماي، بداية لقلب الطاولة على كل الحقيقة التي عاشها المغاربة، والذهاب رأسا إلى اتهام الدولة بتدبيرها، في انقلاب خطير يمكن أن يترتب عنه زلزال عنيف، لأن بلدا بأكمله عاش لحظات رعب، ذهب فيها حوالي 42 قتيلا تطايرت أشلاؤهم.

لم تتوقف الآلة عند هذا الحد، وإن افتقدت مزايدات تيارات وأحزاب وجدت فرصة تاريخية لتغذية مخزونها الإنتخابي المفترض، وتم تبنير مقولة أن تفجير من تدبير الدولة مرة أخرى في تكتيك واضح لاعتبار كل أعضاء التنظيم ضحايا، وتحويل كل المجتمع إلى كذابين لارواية صحيحة لهم، وهو النفس السائد في مواكبة أحداث سجن الزاكي بسلا، حيث يتم تعميم معلومات عن وجود ضحايا تتكتم الدولة عن حقيقة وفاتهم، حيث أفاد المندوب العام لإدارة السجون حفيظ بنهاشم أن لا وجود لأي حالة وفاة سواء خلال الأحداث أو بعدها.

لجوء المواطنين الستة إلى القضاء لإنصافهم من فتوى أصدرها بعض أعضاء التنظيم، هي فرصة جديدة لكشف الوجه الحقيقي لما يجري بالسجون التي يوجد بها أعضاء التنظيم، والعمل على تطبيق القانون من دون تساهل أو خرق، ففي الحالتين تنبت ممارسات يكون المتضرر الأول والأخير فيها هي الحقيقة، التي يتم نسفها لتعميم الإشاعة والإدعاءات.

عبد الكبير اخشيشن

المساء
ALMASSAE

خبرة طبية تنفي أن يكون الشارف تعرض للتعذيب ومصادر تشكك

أجرت المصالح المختصة، الاثنين الماضي، خبرة طبية على المعتقل بوشتى الشارف، الذي اتهم في شريط «فيديو» عناصر من «الديستي» بتعذيبه، عبر إدخال قنينة في دبره خرجت معها أمعاؤه. وقد «أثبتت» الخبرة أن بوشتى الشارف لم يتعرض إلى التعذيب، فيما شككت مصادر مقربة من التيار السلفي الجهادي في نتائج هذه الخبرة، معتبرة أن الجهة التي أجرتها غير محايدة. إلى ذلك، ذكر مصدر مطلع أن بوشتى الشارف أعيد إلى سجن سلا 2 مباشرة بعد إجراء هذه الخبرة الطبية، حيث أصبح ممكنا أن تزوره عائلته.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

هل أباح سلفيو سلا قتل ستة حراس من إدارة السجن؟

نسبت مصادر مطلعة إلى معتقلين سلفيين بسجن سلا إصدار فتوى تبيح هدر دم 6 حراس من السجن على خلفية الأحداث الدامية الأخيرة التي تواجه فيها معتقلو التيار السلفي مع قوات الأمن، فيما نفى مصدر من معتقلي السلفية الجهادية وجود أي «فتوى» من هذا القبيل، وقال المصدر نفسه «إن الحراس الستة تم احتجازهم من طرف المعتقلين خلال تلك المواجهات مع رجال الأمن من أجل الضغط بهم لتخفيف حدة التدخل الأمني العنيف». وقال مصدرنا «لو كان السلفيون يريدون قتل هؤلاء الحراس الستة لماذا سلموهم في الأخير إلى إدارة السجن؟».

Revue de Presse du Conseil National des

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

خبرة طبية تكذب مزاعم بوشتى الشارف

أفادت مصادر متطابقة أن بوشتى الشارف المعتقل في سجن سلا أجريت له خبرة طبية، كذبت بشكل مطلق تعرضه لأي شكل من أشكال التعذيب، كما زعم في شريط نشره على موقع يوتوب قبل أسابيع، وقالت المصادر إن الشارف موجود حاليا في سجن سلا، حيث يمكن لعائلته أن تزوره بشكل عادي، مشددة على أن الشارف لم يتم في أي وقت من الأوقات اختطافه كما تدعي زوجته، كما أنه لم يكن حاضرا في سجن الزاكي إبان تمرد معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية.

Revue de Presse du Conseil [illegible] de l'Homme

Prisons : la révolte des détenus salafistes

AIC PRESS

LES FAITS

Tout a commencé lundi quand les forces de l'ordre sont intervenues, et c'est peu dire, pour disperser un sit-in observé par les détenus salafistes de la prison Zaki à Salé. S'en est suivie, officiellement, une « prise d'otage » de cinq éléments de l'administration pénitentiaire, ayant entraîné une intervention encore plus musclée des forces de l'ordre.

LE COMMENTAIRE

Une véritable guerre est née entre les salafistes de la prison et les forces de l'ordre, venues en masse, munies de gaz lacrymogène et de flash-balls. En face, des détenus armés de pierre... et de menaces de suicide. On compte de nombreux blessés des deux côtés. Et à chacun de décliner sa version. Pour les autorités, l'intervention policière à Zaki n'avait nul autre but que de rétablir le calme dans l'une des prisons les plus peuplées du Maroc. Quant aux islamistes, le sit-in revendiquait au départ leur libération tout en dénonçant leurs conditions de détention.
Le pire, c'est que l'onde de choc s'est élargie à d'autres prisons, à commencer par celles de Kénitra et de Tanger, où un détenu a même tenté de se suicider. Bien que le calme ait été restauré, rien ne dit que la confrontation est près de prendre fin.

ET DEMAIN

Entre libérer des détenus jugés dangereux, surtout après leur emprisonnement, et maintenir une injustice dont souffrent de nombreux prisonnier dits de la salafia, l'Etat a du mal à trancher. T.Q.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

سلفيو سجن الزاكي أصدروا فتوى تبيح دم 6 حراس والخبرة تؤكد عدم تعرض الشارف للتعذيب

الاتحاد الاشتراكي

أكدت مصادر مطلعة من سجن سلا بأن فتوى صدرت من قبل أعضاء السلفية الجهادية ، المعتقلين تقضي بإعدام وإباحة دم 6 من المعتقلين وهم نبيل عبد الحق، بكير يوسف، فحص معين، رشيد الهيما، شرفي كريم، باكوري محمد. وحسب نفس المصادر، فإن هذه الفتوى حصلت عليها مصالح الأمن بعد إفشال عملية التمرد الأخيرة بالسجن، والتي تطلبت دعما أمنيا بعدما تغلبت عناصر السلفية على طاقم الحراسة العادي وتسلقت سطح السجن، معلنة حركة عصيان غير مسبوقة في المغرب.

وعلى صعيد آخر، أكدت مصادر قضائية للجريدة بأن المعتقل بوشتى الشارف خضع لعملية فحص وخبرة طبيتين أكدتا أنه لم يتعرض لأي تعذيب، كما أنه لم يتعرض لأي اختطاف عكس ما صرح به في عدد من التسجيلات المصورة والتي أذيعت عبر الانترنيت وتداولها عدد من وسائل الإعلام الوطنية والدولية. وأكدت نفس المصادر بأن الشارف لم يساهم في المواجهات الأخيرة التي عرفها السجن المذكور، وظل بعيدا داخل زنزانة ولم يصدر عنه أي رد مساند لحركة التمرد.

وكان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد اكد في حوار ننشره في الصفحة 8 من هذا العدد أن بوشتى الشارف، المعتقل بسجن سلا على خلفية قضية تهجير المغاربة إلى العراق، اشترط إطلاق سراح رشيد نيني من أجل إجراء خبرة طبية حول مزاعم تعرضه لتعذيب وحشي من طرف المخابرات المغربية.

وقال الصبار « «انتقلت إلى سجن سلا من أجل الاستماع إلى الشارف، مقترحا عليه إجراء خبرة طبية للحسم في هذا الادعاء. لكنه طلب مهلة للتفكير. ثم زرته من جديد بعد انتهاء المهلة. وحينما استفسرته عن الطبيب الذي اختاره، أجابني أنه معتقل، وأن ظروفه لا تسمح باختيار خبير. مما دفعني لأن أعرض عليه لائحة بأسماء الخبراء المسجلين في المحاكم المغربية لاختيار خبير، غير أنه بدأ يتلكأ واضعا العديد من القيود منها مثلا إطلاق سراح رشيد نيني، وإجراء خبرة طبية على باقي المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب حسب زعمه، إضافة إلى عدم الاقتصار على طبيب واحد، بل على ثلاثة أطباء. وتبين لي من خلال هذه الشروط أنه كان يهدف إلى التحلل من التزامه السابق. ومؤخرا تم الاستماع إليه بخصوص ما صرح به وخضع للخبرة الطبية».

وعلمنا أن معتقلي السلفية الجهادية الذين قادوا وشاركوا في تمرد سجن سلا الأسبوع الماضي ، قد طبقت في حقهم عقوبة العزل لمدة أربعين يوما. وحسب ما أوضحه لنا المندوب العام للسجون، فإن القانون يمنح لمديري السجون والمعاقل الحق في اتخاذ مثل هذه الإجراءات العقابية ضد السجناء المخالفين للنظام .

وكان سجناء السلفية الجهادية قد قاموا بتمرد، اعتبر الأخطر من نوعه في تاريخ سجن الزاكي ، إذ قاموا باحتجاز أربعة حراس فوق سطح السجن وأفتوا بقتلهم لينشب بعد ذلك اشتباك دام لأزيد من 12 ساعة أصيب فيه جرحى ومصابون من رجال الأمن وحراس السجن وبعض المعتقلين. وقد استقبل محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس الأول بعض زوجات هؤلاء المعتقلين اللواتي استفسرن عن مصير ذويهم بعد إنهاء التمرد وتطبيق عقوبة العزل ضدهم ، فأكد أن الأمر يتعلق بنظام العقوبة داخل السجون و»لا سلطة لي على بنهاشم». وأكد الصبار أن هناك أشرطة تبين الممارسة التي أقدم عليها المعتقلون السلفيون بسجن سلا(250) من تخريب. وتجدر الإشارة الى أن المندوبية العامة للسجون قامت بعد هذا التمرد بتوزيع هؤلاء المعتقلين على سجن مكناس وسجون أخرى.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

أسئلة لـ 5

حفيظ بنهاشم*

نحقق في احتمال تآمر حراس مع المتمردين

■ حاورتها - حليمة أبروك ■

□ **ما هو سبب التمرد الذي أقدم عليه السلفيون في سجن الزاكي وغيره من السجون؟**

● هؤلاء السجناء يعرف بعضهم البعض جيدا، واتفقوا على القيام بذلك التمرد جميعا، وذلك كما سبق أن قلت محاولة من هذه المجموعة لفرض نمط عيشها وآرائها داخل السجن ضدا على القانون المعمول به وعلى ما يخضع له باقي السجناء.

□ **السجناء يطالبون بالخلوة، هل تستطيعون تحقيق هذا المطلب؟**

● أنا أتحدث دائما في إطار القانون، وكما لا يوجد مصطلح التفضيل في هذا القانون لا يوجد أيضا مفهوم الخلوة، ولا يمكن أن نسمح بشيء خارج القانون؛ أعيد التأكيد على أن مسألة الخلوة التي يطالب بها المعتقلون لا توجد في القانون وبالتالي من الصعب أو بالأحرى من المستحيل النظر فيها. وفرضا أننا أردنا تحقيق هذا المطلب، تعلمين أنه لدينا 65 ألف سجين عبر تراب المملكة شحال غادي يقدنا من بيت لهاذو كاملين؟!

□ **إذا كانت الخلوة أمرا مستحيل التحقق.. هل الزواج مسموح به للمعتقلين؟**

● مرحبا، اللي بغا يتزوج يجيب غير العدول، نحن لا نمنع المعتقلين من الزواج وهذا حق ولا يوجد شيء يمنعه، لكن إذا كان الزواج سيؤدي إلى المطالبة لاحقا بالخلوة فهنا يجب على المعتقل إعادة التفكير لأن الجزء الأخير ممنوع.

□ **هل سجلتم تواطؤ بعض موظفي السجن بهذا الخصوص؟**

● الأبحاث والتحقيقات جارية ومن ثبت أنه كان يساعد المعتقلين على القيام بهذا العمل غير القانوني ستتخذ في حقه الإجراءات العقابية القانونية.

□ **بالحديث عن الأشرطة المصورة، الجميع يتساءل عن مآل المعتقل زكرياء بنعريف الذي أصابته رصاصتان؟**

● اسمحي لي بأن أشير إلى أن الرصاص المستعمل أثناء التمرد الذي شهده سجن الزاكي رصاص مطاطي. صحيح أن الرصاص المطاطي يستطيع أن يصيب بجروح لكنها ليست بالخطيرة وهو أقل بكثير من الرصاص الحي، وذاك النوع من الرصاص مسموح به لفض أحداث الشغب أو التمرد. وأتصور أن بنعريف يتلقى الرعاية الصحية في المستشفى، وأؤكد أنه لم نسجل أية حالة وفاة سواء في صفوف المعتقلين أو في صفوف الموظفين، وذلك خلافا لما يتم تداوله عن تسجيل وفيات.

* المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

Revue de Presse de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Gouvernance
حكامة

TELQUEL

Du 21 au 27 05 11

Gouvernance sécuritaire.

20 milliards pour rien ?

Les vieux réflexes sont tenaces, et l'argent n'y pourra rien.

TNIOUNI

L'accusation n'est pas anodine. Dans son dernier rapport annuel, Amnesty International accuse le Maroc d'avoir "détourné" les aides internationales destinées à renforcer la gouvernance sécuritaire dans le royaume. En tout, l'organisation avance la somme de 20 millions d'euros accordée par l'Union Européenne, en vue d'une réforme profonde des textes régulant l'action des services de sécurité. En vain. Amnesty note la subsistance de pratiques illégales comme la détention arbitraire et la torture, en plus de relever les multiples failles du système judiciaire marocain. ■

Revue de Presse

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Presse et Média
صحافة وإعلام

المساء
ALMASSAE

نقابة الصحافة تعلق وقفتها الاحتجاجية بعد رسالة من الضريس

قررت النقابة الوطنية للصحافة المغربية تعليق الوقفة الاحتجاجية التي كانت تعتزم تنظيمها، أول أمس الخميس، أمام مقر ولاية الأمن في الرباط. وذكر بلاغ للنقابة أن قرار التعليق جاء على إثر توصلها برسالة «من المدير العام للأمن الوطني، الشرقي اضريس، يحيط فيها النقابة علما بأن التدخل ضد المشاركين في المسيرة التي نظمت الأحد الماضي في اتجاه مبنى المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بتمارة لم يكن يقصد الصحفيين، وإنما كان يهدف إلى السهر على تطبيق القانون». وأضاف البلاغ أنه وبالنظر «لتأكيد المدير العام للأمن الوطني استعداد مؤسسته للتشاور والتحاور بخصوص قضية تعرض الصحفيين للعنف خلال تغطيتهم للأحداث.

Revue de Presse du Conseil National des

Du 21 au 27 05 11

Malaise

La MAP au bord de l'implosion

Plusieurs journalistes de la MAP ont signé une pétition pour obtenir le limogeage du directeur de l'information, Jamal Mohafid, nommé par l'ex-directeur général, Ali Bouzerda, au sort toujours incertain. Les journalistes avancent que le poste vacant du directeur général a favorisé un climat de clientélisme et d'abus de pouvoir de certains chefs de départements dont l'intéressé. Jamal Mohafid avait été nommé par Ali Bouzerda après la démission de Taïb Dakkar du poste de directeur de l'information en septembre 2009. Depuis plusieurs mois, des auditeurs de la Cour des comptes épluchent les comptes de la MAP durant la période où Bouzerda régnait en maître sur l'agence officielle. ■

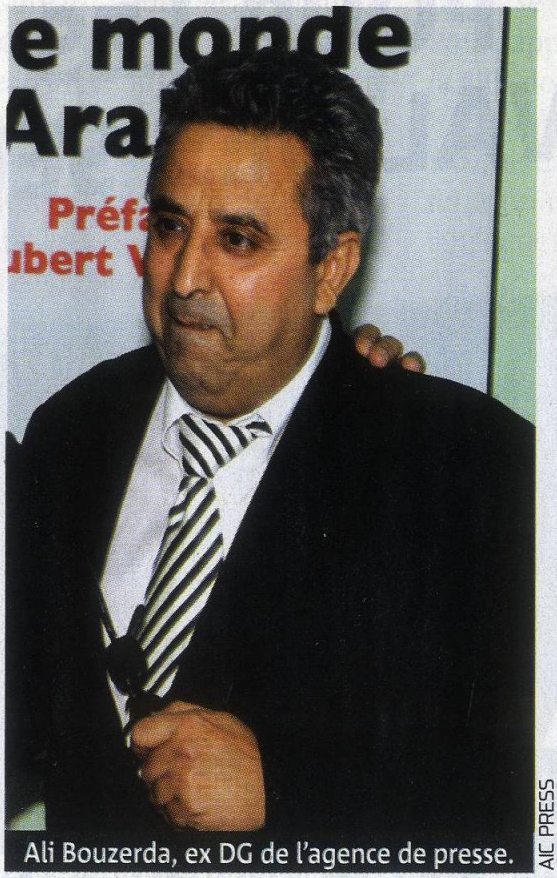

Ali Bouzerda, ex DG de l'agence de presse. AIC PRESS

Opinions
مقالات الرأي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

افتتاحية

■ د. خالد الحري

رسائل السلفية

يبدو أن بعض الأشياء بدأت تخرج عن نطاق السيطرة، وأن مزيدا من الانفتاح على الحريات والحقوق، اتخذ منحى آخر نحو انزلاقات خطيرة. في السجون حيث يقبع بعض السلفيين، قنابل مسيلة للدموع ورصاص مطاطي وخراطيم مياه، من أجل تحرير الرهائن الذين اختطفهم هؤلاء من زنازينهم، وجعلوهم دروعا بشرية، وأحداث الفوضى والشغب وتهديد سلامة وحياة السجناء. وقع هذا دون أن يعرف أحد لماذا وقع ولا ماهية مطالبهم التي جعلتهم يتحركون داخل السجن بهذه الهمجية، يشهرون السيوف ويرمون الحراس من فوق أسوار السجن، ويحتلون السطوح، معلنين حالة تمرد.

لا أحد كان يتخيل، قبل هذا التاريخ، أن تقع كل هذه الأشياء، وحالة التمرد التي عمت عددا من السجون، معلنة عن نهاية "التقية" بين صفوف السلفية، لم تنته إلا عندما تدخلت قوات الأمن مستنفرة عناصرها لاستعادة السيطرة على الوضع. لم يعد مستغربا أن تتكرر الحوادث بهذا الشكل الفظيع، لأنه حين تخرج الأشياء عن السيطرة، تفقد الدولة أعصابها، وحينها قد نتوقع حدوث ما هو أخطر، كالارتداد إلى الخلف مثلا.

إن تنقيل سجين من مؤسسة سجنية إلى أخرى، هو عمل إداري صرف، لكن أن يتحول هذا الإجراء إلى فعل احتجاجي يتولد عنه كل هذا العنف والعنف المضاد، فإن الأمر يوحي بأن هناك أشياء غامضة في ملف السلفية الجهادية. هناك أشياء تستحق البحث والتقصي: من يحرك؟ ومن يتواصل؟ ومع من؟ لكن انتقال عدوى حركة التمرد بالسرعة التي شاهدناها، تعني أن شيئا ما ليس على ما يرام في هذه القضية، وهي مهمة آنية حتى لا يكون الحوار في غير محله.

إذا كان هدف سجناء السلفية مما جرى إيصال الرسالة، وإذا كان الأمر كذلك، فإنها وصلت بالتأكيد، لكنها جاءت تحمل عناوين كثيرة وإشارات سلبية متعددة، أولها قضية الحوار والمراجعات التي لم تتم، على ما يبدو.

Revue de Presse
Comme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

كلمة العدد

الإصلاح .. هو الإصلاح كاملاً

لماذا يتوجب علينا أن ندخل اليوم غمار تجربة وطنية جديدة تعيد الأمل لشبابنا، وتقنع الرأي العام بأن البلاد مقبلة على تحول تاريخي؟

لنتذكر جميعاً الأجواء التي كانت سائدة قبل 20 فبراير وقبل الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011.

كان المغرب يتجه نحو ولاية تشريعية باهتة بقيت ظلال ما جرى في انتخابات 2007 وبعدها لصيقة بها، وكانت الكلمة الأكثر رواجاً عند الحديث عن كل شيء في بلادنا هي «التراجع». وعندما هبت رياح التغيير على الوطن العربي، شعر المغاربة جميعاً بالغبن، أن تكون تجربتهم الرائدة والمتميزة والسباقة منذ عقود إلى دمقرطة الحياة العامة، قد أصبحت مهددة بالتكوص إلى الصف الخلفي، وفي نفس الآن شعر المغاربة بأن المقامرين بمستقبل الديمقراطية في المغرب، أولئك الذين حلموا باستيراد النموذج التونسي، وأولئك الذين سعوا للجمع بين السلطة والنفوذ والمال، وجعلوا من الامتيازات والريع قاعدة في التدبير العمومي، بأن هؤلاء يضعون المغرب على حافة هاوية خطيرة، والحال أن البلاد قطعت أشواطاً هامة في مسارها الديمقراطي خصوصاً بعد التناوب التوافقي، وانطلاق العهد الجديد، وكان حرياً بها أن تستكمل هذا البناء، وتجعل كل حظوظ التقدم والاستقرار بجانب التجربة المغربية.

في هذه الأجواء إذن بزغت احتجاجات الشارع المغربي، ليس ميلاً إلى تقليد ما حدث في بلدان أخرى، وليس بسبب تماثل الأنظمة، ولكن لأن انسداد الأفق السياسي، وتفاقم الظلم الاجتماعي، وفساد التدبير، كل ذلك جعل الشباب يعود إلى السياسة عبر الشارع، بعد أن عجزت السياسة عن استيعابهم عبر المؤسسات.

وأياً كانت التداعيات التي حصلت بعد ذلك، لا مناص من الاعتراف بأن أملاً قد لاح في الأفق انطلاقاً من عودة الشباب إلى الفعل النضالي، وجاء خطاب التاسع من مارس ليقول إن هذا الأمل ممكن، وإن الإصلاح لم يعد في خانة المستحيل.

إن هذا الأمل الضروري في السياسة كما في كل مناحي الحياة، هو الذي يجب ألا نخذله الآن وفي المرحلة المقبلة.

هناك أعداء للإصلاح لا بد أن نسميهم

– هناك التيارات الدينية المتطرفة، التي انخرطت في موجة الاحتجاج تحت سقف المطالب الشعبية، قبل أن تخرج بسيوفها من السقف وتبدأ في الدعوة إلى تقويض النظام، وبناء دولة الخلافة.

– هناك أصحاب المصالح والامتيازات والنفوذ، الذين يضعون أقنعة المناهضين للشارع الديني، بينما يسعون إلى تخريب الإصلاح، وإبقاء الوضع القائم الذي يطلق أيديهم في البلاد والعباد.

– وهناك عدميون من كل صنف، منهم من يرضخ «لتقاليد نضالية» تعودت أن تجعل من الرفض عقيدة، ومنهم من يحتاج إلى جرعة أمل إضافية تخرجه من نسق اليأس والهزيمة.

كل هؤلاء يقومون بتصعيد مُمَنهَج يهدف إلى إشاعة الفتنة والخوف كما يهدف إلى إرباك الدولة، وإلى تنغيم برنامجها الإصلاحي. إنها محاولات إرهابية من نوع آخر، تهدف إلى وضع متفجرات في قطار الإصلاح وتفجيره عن بعد.

وهنا، لا بد من هبّة وطنية لمقاومة هذا التوجه الخطير.

إنها ليست دعوة إلى تصعيد من نوع آخر، ليست دعوة إلى إغراق بلادنا في العنف، إن ذلك سيحول القطار عن السكة وسيُعطّل طاقات بلادنا في مرحلة هي في أشد الحاجة إليها.

لا بد من الاحتكام إلى الرأي العام الوطني وإشراكه في الوعي بخطورة المرحلة.

الشعب يريد ديمقراطية حقيقية بمؤسسات قوية، ولا يريد دكتاتورية دينية. إنها مسألة واضحة يجب أن يجري بشأنها نقاش عمومي، في المؤسسات المنتخبة، وفي وسائل الإعلام، حتى لا تبقى هناك أية إمكانية للتستر وراء شعارات الإصلاح، للتحريض على شيء آخر يرفضه المغاربة.

الشعب يريد إنتاج وضع سياسي جديد بعد الاستفتاء على الدستور، ولا يريد إعادة إنتاج نفس الأساليب والوجوه، ونفس المؤسسات الباردة، إنها مسألة واضحة أيضا، ويجب أن يتم حولها نقاش عمومي، وأن يقطع الطريق على «المستعجلين» الذين بدأوا في تحضير عودتهم إلى المشهد، بعد أن طردهم منه مشروع الإصلاح، وهبة 20 فبراير.

هناك اليوم في بلادنا ضغطان يجب فك الارتباط بينهما:

ضغط الديمقراطيين المتطلعين للإصلاح ولبناء ديمقراطية حقيقية.

وضغط أعداء الديمقراطية، سواء كانوا دعاة نظام من القرون الوسطى، أو دعاة نظام ملفق يجمع بين دستور رائع ووضع سياسي فاسد.

وليس هناك من سبيل للفصل بين هذين الضغطين إلا بمزيد من الإرادة والتضامن بين قوى الحرية والتقدم والحداثة، ومزيد من الوضوح في الأجوبة التي نجيب بها عن أسئلة الشارع.

لقد طالب الشعب المغربي بدستور جديد، يجب أن يؤدي الحوار أولاً، ثم الاستفتاء ثانياً إلى ميلاد وثيقة دستورية تؤسس لعهد جديد.

وطالب الشعب المغربي بحكومة لها القدرة والمصداقية على تحضير وضع سياسي يلائم الدستور الجديد، يجب أن يُصار إلى تنصيب هذه الحكومة مباشرة بعد الاستفتاء.

وطالب الشعب المغربي بمحاربة الفساد، واتخاذ إجراءات فورية لوقف نزيف الريع والامتيازات.

إذا كان هناك من استعجال لا بد منه، فهو الذي يهم هذا المجال بالذات، فالدولة لا تحتاج اليوم إلى من يرشدها إلى مكامن الخلل، ومواطن الفساد.

وطالب الشعب بتحضير انتخابات نزيهة وغير فاسدة لأن ذلك هو الشرط الضروري لعودة الناخبين إلى صناديق الاقتراع، والشرط الضروري للدخول في غمار تجربة وطنية معبئة للآمال وللطاقات، وتحضير هذه الانتخابات، لا يتطلب فقط تهيئ قوانين جديدة وتقطيعا انتخابيا معقولا واعتماد البطاقة الوطنية للتصويت عوض «اللوائح المعلومة»، بل يتطلب كذلك وضع كفاءات نزيهة في الإدارة الترابية وإشراك المجتمع في حماية الديمقراطية من خلال جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية، واليات المراقبة الشعبية.

إن الجواب الفعال على أعداء الإصلاح، هو إنجاز الإصلاح كاملاً. وإعطاء إشارات قوية من الآن على ظهور مغرب آخر، إذا كانت مرتكزات خطاب 9 مارس، والإرادة المعبر عنها للإصلاح قد أفقدت أعداء الديمقراطية أعصابهم وصوابهم، فلا يجب إطلاقاً أن نفقد نحن أعصابنا وصوابنا.

الاتحاد الاشتراكي

Revue de Presse du Conseil de l'Homme

LE TEMPS
MAROC & MONDE
Du 21 au 27 05 11

La loi protège l'intérêt général et garantit le respect des libertés.

Des valeurs

Au moment où notre pays négocie un virage démocratique historique matérialisé par une réforme constitutionnelle majeure, l'heure est peut être venue de poser le débat des valeurs. Que voulons-nous faire du Maroc ? Quelle culture démocratique voulons-nous laisser aux les futures générations ? Quel est le sens du mot liberté ? Et celui de la loi ? Que signifie l'anarchie ? La majorité ? La minorité ? Les libertés publiques ? Les libertés individuelles ? L'espace public ? La propriété privée ?

Pour aussi basiques qu'elles soient, ces socles qui structurent les notions de l'Etat de droit et de démocratie méritent d'être rappelés ou tout au moins clarifiés à l'aune de certains comportements observés dans plusieurs villes ces derniers jours. Si le souffle réformateur du mouvement du 20 février a été justement salué, si le discours du 9 mars a tracé une feuille de route ambitieuse pour un nouveau Maroc, force est de constater que cet espoir démocratique en gestation est aujourd'hui menacé par les mouvements de la gauche radicale et les extrémistes de la Salafia Jihadia. Ces deux mouvances dont la pensée est minoritaire, totalitaire et violente, ont dès le début voulu pratiquer une OPA sur la jeunesse du 20 février pour régler leurs comptes avec l'Etat. Car, il faut bien lâcher le mot : c'est l'Etat, ses institutions, ses fonctionnaires et ses forces de l'ordre qui sont visés par les extrémistes. En un mot : l'Etat est l'ennemi. Partant de ce raisonnement, ces mouvements veulent donner à leurs visées un vernis politique alors qu'au fond, il ne s'agit ni plus ou moins que d'actes de violence qui tombent sous le coup de la loi. Les autorités de sécurité publique ont fait preuve de beaucoup de sang froid et d'une maturité sans précédent dans la gestion sur le terrain des revendications des jeunes, la mise en place d'un processus d'écoute concerté et même la gestion des suites de l'attentat d'Argana. Mais, elles ne feront aucune concession sur le respect des lois du pays. Car, c'est leur mission (et leur obligation) première. Celles de prévenir tout débordement qui puisse menacer l'ordre public et la sécurité des citoyens. En agissant ainsi, elles appliquent la loi et protègent la stabilité du pays et de ses citoyens. Rien ne sert de les lyncher quotidiennement dans les médias en les présentant comme des forces anti-démocratiques ou des poches de résistance aux réformes en cours. En agissant ainsi, nous préparons le lit à des extrémistes violents pour hypothéquer les rêves de notre jeunesse. La primauté est à la loi et non à l'anarchie et à l'obscurantisme. Le Maroc est notre bien commun, préservons-le !

Le Temps

Revue de P

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Actualités Nationales
مستجدات وطنية

Centre « secret » de T émara
Tu ne pique-niqueras point !

Le pique-nique de protestation contre le « centre de Témara » a tourné au drame. Les manifestants ont été violemment dispersés avant même leur arrivée sur les lieux. Récit d'une journée rocambolesque.

Les photos d'Oussama Khlifi, cofondateur du 20-Février, font le buzz. On y voit « *le Che de Salé* » étendu sur le sol, le visage en sang, inconscient. Transporté à l'hôpital, il s'en sortira avec le nez cassé et une fracture.

Ce dimanche 15 mai, les forces de police ont violemment dispersé une manifestation organisée par les jeunes du 20-Février l'après-midi à Témara. Ils ont particulièrement ciblé les meneurs du mouvement, dont Oussama Khlifi et les salafistes, sauvagement frappés et pistés dans les ruelles de la ville. Des manifestations du 20-Février à Mohammédia et à Fès ont également été réprimées, augurant peut-être un tour de vis sécuritaire.

Un quasi état de siège

Tout commence dans la matinée, devant Aswak Salam de Hay Riad à Rabat. Le Mouvement du 20 février, les salafistes et les ONG s'y donnent rendez-vous pour se regrouper, avant d'avancer vers le centre de détention présumé de Témara, qui se

Revue de Presse du Conseil

trouve à quelques encablures dans la forêt. Les militants prévoyaient d'organiser un pique-nique de protestation pour réclamer la fermeture du centre.
Mais très tôt ce matin-là, l'avenue Mehdi Ben Barka est quasiment en état de siège. Tous les uniformes sont de sortie : forces auxiliaires (FA), forces anti-émeute équipées de gilets pare-balles et même les forces spéciales cagoulées et des « policiers » en civil armés de matraques. Les voitures et les passants sont filtrés, fouillés et les manifestants potentiels tenus à l'écart. Tous les prétextes sont bons pour les éloigner. La voiture d'une famille d'islamistes est par exemple embarquée à la fourrière ; ses passagers et leurs bagages déplacés dans un taxi. La raison : permis expiré. Des vingtfévrieristes qui arrivaient de Casablanca nous affirment que leur voiture a été suivie, qu'ils ont été arrêtés, puis frappés avant que leur véhicule ne soit réquisitionné. L'objectif est clair : empêcher coûte que coûte le rassemblement.

Journalistes tabassés

Vers 9h45, l'ordre est donné de disperser la foule. L'assaut est d'une rare violence. Un témoin rapporte une scène particulièrement choquante : « *J'ai vu un policier soustraire à une femme en niqab le portrait de son fils détenu, donner un coup de pied à la fillette qui l'accompagnait et la rouer de coups à terre.* » Achraf Taïeb Gouissane, membre du 20-Février, raconte comment lui et ses amis ont été accueillis : « *En descendant du bus à Hay Riad, des policiers en civil nous ont encerclés. Ils étaient sept ou huit. Ils on commencé par nous rouer de coups de matraque. Il m'ont frappé au visage puis ont commencé à me gifler.* » A notre arrivée sur les lieux, les policiers en civil armés de matraques et les forces auxiliaires poursuivaient encore des jeunes.
Les journalistes n'y échapperont pas. Abdelmajid Bziouate, photoreporter du groupe Eco-Médias a reçu un coup à la nuque, le journaliste d'*Al Ittihad Al Ichtiraki*, Mokhtar Ziani, a été également frappé. Le journaliste d'*actuel* est poussé violemment à deux reprises, étant traité de « *fils de pute* » et de « *pédé* ». Des jeunes fuient, poursuivis par la police, vers le siège du parti USFP qui se trouve aux environs. Certains militants, sous le coup de la colère, menacent de se jeter d'un toit à proximité, mais n'échappent pas pour autant aux coups.

« L'Etat protège la DGST »

Les manifestants ont du mal à se coordonner. En même temps qu'une conférence organisée pour dénoncer l'intervention, quelques dizaines de manifestants entament une marche vers le Parlement. Cette fois, les slogans sont particulièrement virulents et vont jusqu'à des appels « *à la chute du régime* ». Les manifestants seront accueillis par une armée de FA stationnée devant le Parlement, qui les disperse. La ville de Rabat est sens dessus dessous.
La violence de la réaction policière qu'*actuel* a pu constater est niée par le gouvernement. Khalid Naciri, le ministre de la communication et porte-parole du gouvernement, déclare le soir même que « *les informations disponibles ne font pas état d'une agression systématique de la part des forces de l'ordre* ». Pour ce dernier, l'Etat n'a fait que disperser une manifestation non autorisée.
Le samedi 14 mai, les autorités ont effectivement informé les associations et les figures de proue du 20-Février de cette interdiction. Mais pour les organisateurs, toutes les marches du 20-Février ont eu lieu sans autorisation préalable ; pourquoi celle-là dérangeait-elle tout particulièrement ? « *L'Etat protège la DGST* (Direction générale de la surveillance du territoire), assène Tariq Mohamed, membre du 20-Février et de la jeunesse USFP, *tout ce qu'on voulait faire, c'est un pique-nique symbolique dans les bois. Ce déploiement de force a juste réussi à montrer qu'ils cachent bien quelque chose.* »

Une détermination intacte

Khalid Naciri a pour sa part assuré qu'il ne s'agissait pas d'un lieu de détention secret, mais d'« *un siège administratif de la DGST* ». Le ministre a assuré que l'endroit serait ouvert aux parlementaires, à la société civile et au CNDH. Le procureur général près la cour d'appel de Rabat a visité les lieux et a démenti l'existence d'un lieu de détention. « *Khalid Naciri ment quand il dit que c'est un simple siège administratif* », rétorque Khalid Cherkaoui Semmouni, avocat et président du Centre marocain des droits de l'homme, une des ONG participantes. « *Les témoignages des personnes torturées dans ce centre auraient déjà dû alerter l'appareil judiciaire. On n'est donc pas très confiants* », explique Semmouni.
La réaction des salafistes ne s'est pas fait attendre. Le lundi 16 mai, les détenus de la prison Zaki de Salé se sont soulevés contre les violences subies par leurs proches (voir décryptage p.10). Quant aux jeunes du 20-Février, leur détermination est intacte. Ils ont appelé à de grandes marches ce dimanche 22 mai. En attendant de découvrir peut-être, un jour, ce qui se passe derrière les murs bien gardés du « centre de Témara »...

Zakaria Choukrallah

Revue de Presse du Co

الصباح
يومية مغربية شاملة

المعتصم يدعو إلى تصفية ملف الاعتقال السياسي

تعهد كل من مصطفى المعتصم، أمين عام حزب البديل الحضاري، ومحمد المرواني، أمين عام حزب الأمة، بمواصلة النضال حتى إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين القابعين في السجون، وفي مقدمتهم معتقلو السلفية الجهادية.

وقال المرواني، الذي كان يتحدث خلال حفل استقبال المفرج عنهم من المعتقلين السياسيين نظمه الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان الأربعاء الماضي بالرباط، إنه ومن معه سيستمرون في "النضال إلى أن تفرغ السجون المغربية من كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي".

وناشد المعتصم الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، الذي يضم 17 جمعية وهيأة حقوقية، الوقوف إلى جانب أسر المعتقلين السياسيين الذين ما زالوا داخل الزنازين، وقال "لا تردوا الأيادي الممدودة"، في إشارة إلى مناشدة سميرة الرماش، منسقة تنسيقية المعتقلين غير المفرج عنهم، الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني "الاستمرار في العمل من أجل إطلاق سراح المعتقلين غير المفرج عنهم".

ودعت الرماش، التي ألقت كلمة باسم أسر المعتقلين غير المفرج عنهم في الحفل الذي حضره المعتقلون السياسيون الخمسة وبعض من معتقلي السلفية الجهادية وأسرهم المفرج عنهم في 14 أبريل الماضي، إلى مساندة ومؤازرة هذه الأسر لتخفيف معاناة أبنائها وبناتها "التي تتفاقم مع غياب ذويهم المعتقلين".

ووجه المعتصم نداءا إلى المسؤولين، داعيا إياهم إلى إطلاق مسلسل مصالحة، وأضاف قائلا "تعالوا لنتصالح ونفتح مصالحة حقيقية، ونضع حدا للاستبداد". واعتبر المعتصم أن المغرب يمر من فترة عصيبة ومفصلية، داعيا إلى مواصلة النضال من أجل مغرب العدالة والديمقراطية.

ومن جهته، أكد عبد الرحمان شاكر، الذي تحدث باسم المعتقلين الإسلاميين المفرج عنهم، أن الانتصار، في إشارة إلى إطلاق سراحهم، جاء نتيجة تضحيات "جسيمة ونضالات متواصلة انطلقت منذ أكثر من ثماني سنوات". ودعا شاكر ممثلي الهيآت الحقوقية الذين لبوا دعوة الائتلاف إلى الانخراط في "الدينامية الاحتجاجية التي أطلقتها حركة 20 فبراير، في أفق إطلاق سراح كافة المعتقلين الإسلاميين".

بدوره، اعتبر محمد أمين الركالة، الناطق باسم حزب البديل الحضاري، أن ما حدث في الفترة الأخيرة، في إشارة إلى تحركات الشارع المغربي، أصاب "المفسدين في هذا الوطن بحالة من الرعب والهلع"، وأضاف أن هذه التحركات تنبئ بميلاد مغرب "جديد يتحرر فيه كل المعتقلين السياسيين".

المطلب ذاته طرحه أحمد ويحمان، الذي ألقى كلمة باسم اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقلين السياسيين، إذ طالب بإطلاق سراح بقية المعتقلين السياسيين ووقف "حملة القمع التي تشنها السلطات على شباب 20 فبراير".

وتعهدت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، باسم الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، بمواصلة الدفاع عن "جميع المعتقلين السياسيين حتى إطلاق سراحهم وتبرئتهم"، قائلة إن "الائتلاف مستعد للتعاطي مع هذا الملف"، وأضافت أن الإفراج عن عدد محدود من المعتقلين السياسيين والإسلاميين "لا يعدو كونه جوابا مبتورا عن مطالب حركة 20 فبراير المطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين".

محمد أرحموني (صحافي متدرب)

Revue de Presse du Co

الصباح
يومية مغربية شاملة

الخبرة الطبية تفند رواية بوشتى الشارف

مصادر قضائية أكدت أن المدان بعشر سنوات لم يكن ضمن متمردي سجن سلا وأنه خضع للخبرة الطبية

أفادت مصادر قضائية أن السجين بوشتى الشارف عرض على الخبرة الطبية يوم الاثنين الماضي، وهمت فحص الأجزاء الحساسة التي ادعى أنه تعرض فيها لتعذيب وحشي. وأكدت المصادر ذاتها أن الخبرة كانت سلبية، ولم تظهر أثر أي اعتداء من النوع الذي تكلم عنه السجين.

وزادت المصادر نفسها أن تاريخ إنجاز الخبرة تزامن مع أحداث سجن سلا، التي تمرد خلالها سجناء السلفية وصعدوا أسطح السجن، بعد مواجهات مع الحراس، قبل أن تتدخل القوات الأمنية لاستتباب الأمن داخل المعقل، مضيفة أن الشارف أعيد إلى سجن سلا 2 وأن بإمكان أسرته زيارته هناك.

وأوضحت المصادر ذاتها أن بوشتى الشارف، المدان بعشر سنوات سجنا، لم يكن ضمن الفئة التي تمردت داخل سجن سلا، وأنه تبعا لذلك لن تلحقه أي متابعة قضائية بخلاف الذين تورطوا فيها.

وكانت أسرة الشارف فوجئت باختفائه من سجن سلا منذ ليلة 16 ماي الماضي، وهي الليلة التي شهدت أحداث التمرد التي قادها سجناء السلفية الجهادية، ورجحت حينها أسرته أن يكون السجين تعرض للاختطاف، أو أنه نقل خارج السجن من أجل إجراء خبرة طبية عليه، إذ سبق أن طلب من منتدى الكرامة لحقوق الإنسان أن يعين له أطباء مشهود لهم بالنزاهة والاستقلالية.

وكان بلاغ للوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط، أصدر بلاغا بعد ذيوع أشرطة فيديو عبر موقع «يوتوب»، يروي فيها الشارف ما اعتبره طريقة تعذيبه، وكيف مست كرامته الإنسانية في ما وصفه بالمعتقل السري تمارة من طرف المخابرات المغربية. وورد في بلاغ الوكيل العام أن النيابة العامة كلفت الضابطة القضائية بسلا للاستماع إلى بوشتى الشارف لشرح الظروف التي تعرض فيها للتعذيب، فرفض الإدلاء بأي تصريح.

وأضاف البلاغ أن السجين «أصر على الامتناع كذلك بعد انتقال أحد نواب الوكيل العام للملك إلى السجن لإنجاز هذا الإجراء، وتكرر الموقف نفسه ورفض خضوعه لخبرة انتدب لها طبيب محلف مسجل ضمن الخبراء الرسميين».

وأوضح البلاغ أنه «يتبين من هذا الموقف الرافض أن ما يدعيه السجين لا ينبني على أي أساس ويدخل ضمن إستراتيجية معينة للتأثير على سير الإجراءات القضائية المباشرة في حقه».

يشار إلى أن الشارف أدين من قبل غرفة الجنايات الابتدائية المكلفة بقضايا الإرهاب بملحقة محكمة الاستئناف بسلا، بـ10 سنوات سجنا. وجاء الحكم على الشارف في إطار قضية توبع فيها 39 شخصا، من بينهم طبيبة في قضايا تتعلق بالإرهاب.

وكانت الأبحاث الأمنية أشارت إلى أن أفراد هذه الخلية التي تم تفكيكها في شتنبر 2009 بعدد من المدن المغربية، كانوا يقومون بتهجير مغاربة إلى العراق وأفغانستان من خلال تجنيد متطوعين لتنفيذ عمليات انتحارية بالعراق، ومرشحين للعمليات القتالية التي يقوم بها تنظيم القاعدة في الصومال وأفغانستان.

المصطفى صفر

Revue de Presse du Conseil National

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
Du 20 au 26 05 11

Les Salafistes font l'actualité depuis plusieurs semaines, sur un nouveau registre. Ils réclament la libération de leurs «frères» détenus dans le cadre de la lutte anti-terroriste. Ceux-ci ont organisé la mutinerie la plus violente de l'histoire du Maroc à Salé.

AHMED CHARAI

Il y a quelques mois, ils étaient déjà montés sur les toits, sans que cela ne porte à conséquence pour eux. C'est munis de drapeaux d'Al Qaïda et armés de coutelas qu'une soixantaine d'entre eux ont été stoppés à Tanger alors qu'ils voulaient rallier Rabat. Ils sont dans tous les cortèges du 20 Février et participent au dévoiement de ce mouvement.
On peut légitimement croire que la

Revue de Presse du Conseil National

L'Observateur du Maroc
Du 20 au 26 05 11

libération de douzaines d'entre eux et leur statut de détenus politiques, décerné par le tout nouveau Conseil national des droits de l'Homme, les ont enhardis. Ils sont sur le registre des libertés et des droits humains, eux dont l'idéologie est l'antithèse même de ce qu'ils revendiquent. Accros à la violence, ils sont en train de faire chavirer l'effervescence que connaît la rue. Ils représentent un véritable danger pour la stabilité et pour la démocratie. La complaisance de l'Etat est un fait que les développements condamnent. Cette complaisance est à plusieurs niveaux. En prison, ils ont un statut privilégié et se comportent en nababs. Au vu et au su des gardiens, ils organisent le commerce à l'intérieur des prisons et s'en assurent le monopole par la violence et la force du nombre. Par ce biais, leur capacité de recrutement des détenus de droit commun est renforcée. Dehors, ils ont pignon sur rue, leurs Chioukhs libérés sont invités à toutes les conférences.

Les partis politiques ne sont pas blancs comme neige dans cette affaire. Ils sont tétanisés face à cette mouvance, surtout dans le contexte actuel. Or il est de leur devoir de mener la bataille idéologique, de dénoncer les dérives, les appels à la violence d'un courant qui les déclare eux-mêmes apostats. Il leur faut expliquer que celui-ci n'a pas sa place en démocratie et assumer cette position.

Accros à la violence, ils sont en train de faire chavirer l'effervescence que connaît la rue. Ils représentent un véritable danger pour la stabilité et pour la démocratie.

Le mouvement du 20 Février a fait des Salafistes des icônes. Il a réclamé et obtenu leur libération, puis les a intégrés à ses cortèges. Ce sont eux qui ont appelé à la manifestation interdite contre le siège de la DST. Les jeunes ne montrent aucune réticence et encore moins de capacité de défense face à cette mouvance.

Cette offensive de la Salafiya se nourrit de toutes ces carences, mais aussi de la conviction générale qu'il y a eu des abus dans leur dossier. Cette conviction ne justifie pas l'indulgence. Elle doit avoir des suites juridiques sous forme de révision des procès et non pas des effets compensatoires politiques sous forme de complaisance.

Après la mutinerie et les multiples exactions, il est temps de réagir, chacun dans son domaine. L'Etat doit faire appliquer les lois en vigueur et défendre l'espace public. Les partis et les ONG doivent défendre la démocratie et s'élever contre les idéologies liberticides. Les intellectuels et les oulémas doivent dénoncer l'obscurantisme de cette pensée qui n'est que la matrice nourricière du terrorisme.

Revue de Pre

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
Du 20 au 26 05 11

SALAFIYA JIHADIYA

La démocratie trahie

Ils militent avec les jeunes du 20 février pour plus de démocratie. Pourtant, leurs idées ne cadrent pas avec ce mode de gouvernance. Qu'importe pour eux, il s'agit d'abord de prendre le pouvoir, quitte à se fondre pour un moment dans le moule démocratique.

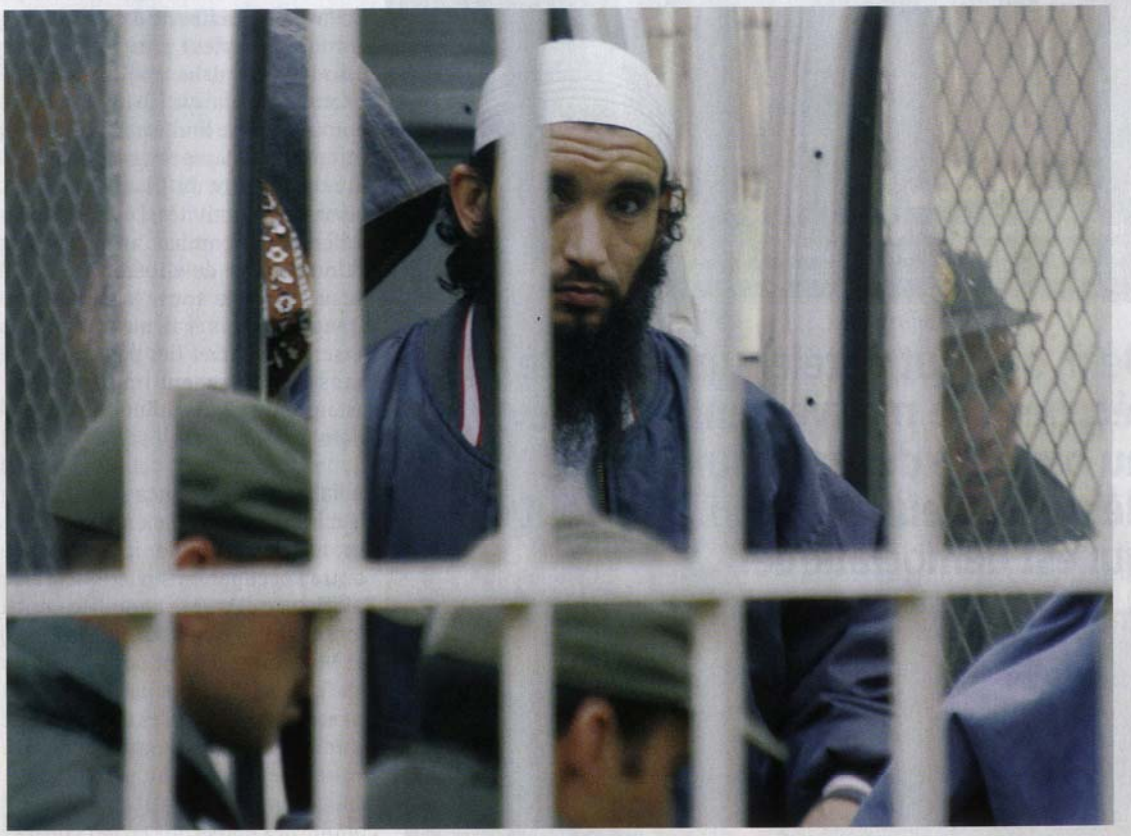

HAKIM ARIF

S'il y a une qualité que tout le monde reconnaît au mouvement du 20 février, c'est bien sa méthode pacifique et renouvelée. Les manifestants protègent les biens des citoyens et font très attention à toute sorte de dérapages éventuels. On peut dire, sans trop craindre de se tromper, que les jeunes du 20 février sont des démocrates et qu'ils militent pour un Maroc meilleur, pour eux et pour tout le monde sans exception. Tout le monde ? Voir. La démocratie est certes nécessaire, mais elle peut aussi se retourner contre les démocrates eux-mêmes.

Récupération

Les Salafistes ont largement profité des mouvements de protestation qui ont ponctué la vie politique marocaine depuis le 20 février. Alors que les jeunes militent pour une véritable démocratie, les Salafistes en ont profité pour imposer leur vision et faire pression sur le système judiciaire afin qu'il libère les prisonniers de leur courant. Déjà, on peut déceler une volonté de récupérer le mouvement du 20 février au bénéfice des radicaux qui ont démontré leur aver-

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
Du 20 au 26 05 11

Les Salafistes préfèrent le combat armé, seule action capable de «renverser les régimes des pays musulmans», qu'ils jugent impies, pour instaurer un «État authentiquement islamique».

Déjà, on peut déceler une volonté de récupérer le mouvement du 20 février au bénéfice des radicaux qui ont démontré leur aversion pour tout ce qui est démocratique.

La Salafiya Jihadiya recrute ses soldats dans les banlieues pauvres des grandes villes. Ici, la famille du kamikaze Abdelfettah Raydi, auteur de l'attentat du cyber café de Sidi Moumen en mars 2007.

sion pour tout ce qui est démocratique. La démocratie étant associée à l'Occident, il est facile pour eux de la diaboliser. A leurs yeux, la seule voie possible est le retour aux enseignements des aïeux. Le danger est évidemment grand. La démocratie pour laquelle plusieurs partis ont milité depuis l'indépendance du pays risque de faire les frais de ce jeu à risque.
Les Salafistes se font donc entendre à la faveur de la liberté d'expression. Le courant devient plus dangereux quand il verse dans le «Jihad», d'où le terme de Salafiya Jihadiya. Cette mouvance ne se limite pas à la prédication. Elle dépasse cette action pacifique pour faire du Jihad l'essence même de ses activités. Les Salafistes préfèrent le combat armé, seule action capable de «libérer les pays musulmans de toute occupation étrangère», mais également de «renverser les régimes des pays musulmans», qu'ils jugent impies, pour instaurer un «État authentiquement islamique».

De Kaboul à Casablanca

Né dans les années 80 en Afghanistan, le salafisme jihadiste agissait contre l'occupation soviétique. Des Salafistes d'Arabie-Saoudite ont alors uni leurs forces à celles des Frères Musulmans. C'est pourquoi les Salafistes ne diffèrent pas tellement de ces derniers. Pour les uns comme pour les autres, les Salafistes qui limitent leur action au prêche sont des hypocrites travaillant pour le compte des Etats-Unis et, par conséquent, méritent le Jihad. Au Maroc, la pensée jihadiste a suivi le mouvement. A la faveur de la guerre d'Afghanistan. A l'époque, le monde occidental encourageait le combat contre l'occupant soviétique, et la mode s'est répandue dans les pays musulmans. Avec toutefois des degrés dans l'intégrisme. Dans certains pays comme l'Algérie, au début des années 90, les dégâts du jihadisme ont été énormes avec des cen-

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
Du 20 au 26 05 11

taines de milliers de personnes assassinées, souvent égorgées dans leur sommeil. Le pays ne s'en est jamais véritablement relevé, et le processus de réconciliation lancé par le président Abdelaziz Bouteflika est toujours l'objet d'une actualité polémique. Le Maroc a eu sa part de cette mode qui a touché jusqu'à l'aspect vestimentaire. Barbe farouche, sandales de cuir, bonnet blanc, pantalons et chemises afghanes pour les hommes, burqa noire pour les femmes. Des maîtres à penser de ce mouvement, importé, ont pris la parole pour inciter leurs disciples à combattre tout ce qui a une relation avec l'Occident. Un nouvel Islam a alors été inventé, sans relation de parenté avec celui pratiqué au Maroc. Ladite démarche prétend tirer ses enseignements uniquement du Coran et de la Sunna (paroles et faits du prophète Mohamed).

Nébuleuse tentaculaire

La Salafiya Jihadiya recrute ses adeptes et ses soldats dans les banlieues pauvres des grandes villes, profitant de la fragilité sociale et économique des recrues. Les Salafistes sont très proches de ce qui est appelé Groupe islamique combattant marocain (GICM), un des premiers groupes terroristes au Maroc. Pour les spécialistes, s'il est difficile de repérer les Salafistes sur le terrain, c'est parce qu'ils sont organisés d'une manière particulière. La Salafiya n'est pas une organisation compacte et homogène. Elle est fragmentée et fédère plusieurs groupes fondamentalistes comme Al Hijra wa Takfir, Atakfir bidun Hijra, Assirat Al Moustakim, Ansar Al Mahdi ou encore les Afghans du Maroc. De petites cellules locales et autonomes composent la nébuleuse jihadiste. Selon des sources du renseignement, les groupes marocains reçoivent une assistance opérationnelle du Groupe salafiste pour la prédication et le combat (GSPC), rebaptisé Al Qaïda au Maghreb islamique (AQMI). Les conseils stratégiques viennent directement d'Al Qaïda au Moyen-Orient.

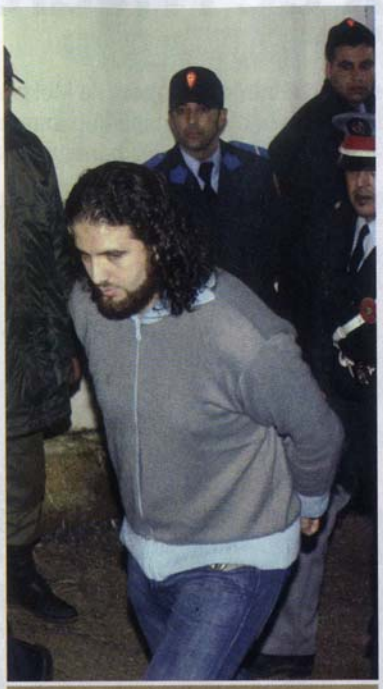

Organigramme

La Salafiya n'est pas une organisation compacte et homogène. Elle est fragmentée et fédère plusieurs groupes fondamentalistes. Ici, un des membres de la cellule Ansar Al Mahdi.

Les Salafistes prennent toutes les bouées de sauvetage, sans se demander qui tient la corde. Mais une fois sur la berge, ils lapident ceux-là mêmes qui les ont sauvés.

Ingratitude

Les attentats du 16 mai 2003 ont été commis par un de ces groupes autonomes qui n'ont pas de liens opérationnels entre eux. Les services de sécurité marocains ont alors ratissé très large, ce qui a donné lieu à des arrestations qualifiées d'abusives par les Jihadistes et par des organisations des droits de l'homme. Certains de ceux qui avaient soit encouragé, soit préparé, soit encore fait l'apologie de l'acte terroriste du 16 mai, ont été libérés sur grâce royale. D'autres sont encore en prison, parmi lesquels : Youssef Fikri, Mohamed Damir, Saleh Zarli, Abderrazak Faouzi, Kamal Hanouichi, Bouchaib Guermach, Lakbir Koutoubi, Bouchaib Mghader, Omar Maârouf et Laarbi Daqiq. Mohamed El Fizazi, considéré comme le chef spirituel de la Salafiya Jihadiya, a été condamné à 30 ans de prison ferme. La grâce royale lui a redonné sa liberté. Il multiplie aujourd'hui les déclarations pour dire qu'il veut agir dans la légalité. Or, juste après sa sortie de prison, au lieu de remercier les jeunes du 20 février qui ont appelé à la libération des Jihadistes, il a mécontenté tout le monde en accusant le 20 février de compter dans ses membres des déviants et des «déjeuneurs de ramadan». Il a ainsi donné la preuve que les Salafistes prennent toutes les bouées de sauvetage, sans se demander qui tient la corde. Mais une fois sur la berge, ils lapident ceux-là mêmes qui les ont sauvés.

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
Du 20 au 26 05 11

Les cerveaux de l'hydre jihadiste

MOUNA IZDDINE

La Salafiya Jihadiya au Maroc a elle aussi ses célébrités. En dehors de Mohamed El Fizazi, libéré le 14 avril 2011, les principaux chefs de la mouvance intégriste, accusés d'avoir inspiré ou fomenté les attentats-kamikazes qui ont ensanglanté le pays en 2003 (45 morts), sont toujours derrière les barreaux. Diaporama du quatuor le plus connu.

YOUSSEF FIKRI, L'ÉMIR DE SANG

Le nom de Youssef Fikri restera dans les annales judiciaires du pays comme celui de l'un des jihadistes les plus violents de la mouvance salafiste. A la tête de «Al Hijra wa Takfir» à 24 ans, l'émir de sang, qui n'a pas usurpé son sobriquet assassin, a tué son propre oncle, pour «consommation d'alcool» et «adultère». Il est également l'ordonnateur du meurtre, le 10 septembre 2001, de Aziz Assadi, un jeune notaire jugé «impie», enlevé, égorgé puis jeté dans un puits à Aïn Harrouda. Ses 30 complices et lui avoueront une trentaine d'assassinats «d'ennemis de Dieu» à Casablanca, Salé et Kénitra. Youssef Fikri écopera de la peine capitale, tout comme son bras droit,

ABOU HAFS, ANGES ET DÉMONS

Abou Hafs, de son vrai nom Mohamed Abdelouahab Rafiki, 37 ans, est considéré comme l'un des principaux idéologues de la mouvance jihadiste. Connu à Fès pour ses prêches virulents, soupçonné d'être derrière les milices islamistes punitives qui sévissaient alors dans la ville, le jeune imam, 27 ans à l'époque, sera arrêté puis condamné à 30 ans de prison le 26 septembre 2003, dans le cadre du 16 mai à Casablanca. Dans une interview accordée à Maroc Hebdo en novembre 2002, Abou Hafs clamait ne pas avoir besoin de «cette nébuleuse et machiavélique machine appelée démocratie», tout en appelant à «couper les mains des fraudeurs et des voleurs». En 2009, la Chambre criminelle près la cour d'appel de Casablanca ramènera la peine de A. Rafiki à 25 ans. En mars 2010, Abou Hafs et Hassan Kettani, considéré comme l'un de ses amis proches, rédigent un livret blanc dans lequel ils disent rejeter toute violence et aspirer à la réconciliation.

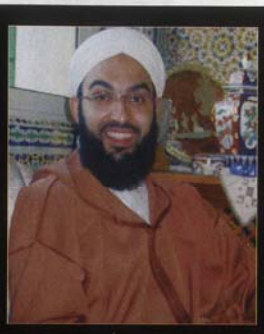

HASSAN KETTANI, LE SALAFISME BCBG

Chef spirituel renommé de la Salafiya Jihadiya, Hassan Kettani, natif d'une famille bourgeoise de Fès, représente en quelque sorte le visage «BCBG» de la nébuleuse fondamentaliste. Il s'était fait connaître par un sermon particulièrement haineux au lendemain de la cérémonie officielle organisée à la Cathédrale de Rabat en mémoire des victimes du 11 septembre 2001. Hassan Kettani a eu maille à partir avec les autorités avant son arrestation dans le cadre des attentats du 16 mai 2003. Poursuivi, à l'instar d'Abou Hafs pour «association de malfaiteurs, atteinte à la sécurité intérieure de l'Etat, actes de sabotage et assassinats, tentatives de sabotage avec préméditation et complicité dans des actes de violence ayant entraîné une invalidité permanente», Hassan Kettani est condamné à 20 ans de prison ferme, peine confirmée en appel en 2009.

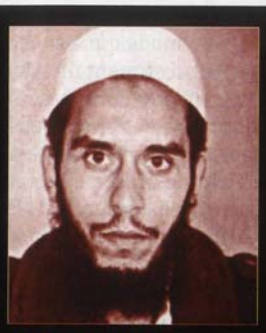

MILOUDI ZAKARIA, LA CHARIA OU LA MORT

L'émir du courant «Assirate Al Moustakime» (le Droit chemin), enfant de Douar Skouila, a connu la prison une première fois pour avoir dirigé avec les membres de son groupuscule la lapidation à mort d'un jeune dealer de drogue à Sidi Moumen, Fouad Kerdoudi, en février 2002. Miloudi Zakaria sera arrêté au lendemain du 16 mai 2003, notamment pour ses relations avérées avec certains des 12 kamikazes, puis condamné à la prison à perpétuité. Entre temps, le chef d'Assirate aura mené moult équipées punitives, parfois de mèche avec Youssef Fikri, pour «nettoyer» les quartiers miséreux de la périphérie casablancaise de ses «mécréants», au gré de fatwas et de tribunaux populaires. Miloudi Zakaria décèdera à la prison de Kénitra le 14 novembre 2006, à l'âge de 36 ans, des suites d'une crise d'asthme aiguë.

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole

Du 20 au 26 0511

Entretien

«Les affrontements de Salé sont une grande folie.»

ABDERRAHIM MOUHTAD, PRÉSIDENT DE L'ASSOCIATION ANNASSIR EN SOUTIEN AUX FAMILLES DES DÉTENUS ISLAMISTES.

ENTRETIEN RÉALISÉ PAR SALAHEDDINE LEMAIZI

L'Observateur du Maroc. Qui assume la responsabilité des affrontements dans la prison locale de Salé ?

Abderrahim Mouhtad. Ce qui s'est passé est regrettable et irresponsable. Je salue, tout même, la réaction pondérée de l'Etat, sinon cela aurait été la vraie catastrophe. La responsabilité incombe à une aile radicale des détenus de la prison. Ces personnes ne croient ni dans le dialogue, ni dans des solutions pour leur dossier. Ceci dit, les autorités ont commis une erreur en mêlant cette catégorie avec le reste des détenus. L'administration devait classer les islamistes selon leurs idées et leurs courants. Ainsi, on trouve les jihadistes qui ont eu des expériences en Irak ou en Afghanistan, avec les takfiristes qui ne pratiquent pas la violence et la troisième catégorie, qui est majoritaire et innocente. Les leaders de cette mutinerie sont les radicaux et l'ensemble des détenus de ce quartier pénitencier a payé pour les actes des autres. Ces radicaux sont connus des autorités et ils doivent être punis selon la loi. En ce moment, on ne sait pas où se trouvent ces personnes. Et on attend toujours la version et le bilan officiel des blessés des deux côtés.

«La responsabilité incombe à une aile radicale des détenus de la prison. Ces personnes ne croient ni dans le dialogue, ni dans des solutions pour leur dossier.»

Ces personnes sont-elles prêtes à s'intégrer dans une société plurielle ?

Les événements de Salé, de Fès, de Tanger et de Kénitra montrent que nous sommes devant des groupes hétérogènes. Il existe des détenus qui cherchent une issue à ce dossier et il y en a d'autres qui ne veulent faire qu'à leur tête. Ils ont une obédience jihadiste. D'ailleurs ces détenus ne sont pas soutenus par notre association. Nous sommes avec ceux qui cherchent des compromis dans le cadre de la loi marocaine. Il est dommage que les groupes radicaux aient mené ces actions qui vont certainement nuire à la résolution des dossiers de l'ensemble des détenus. J'insiste pour dire que ce sont quelques détenus jugés dans le cadre des dossiers de la «Salafiya Al Jihadiya» qui ont pris part aux affrontements. Les meneurs sont même minoritaires et durant les affrontements ils se croyaient dans une guerre jihadiste, comme si l'Etat est devenu un ennemi.

Comment résoudre selon vous cette question ?

Je le dis et je le répète, la société doit assumer ses responsabilités à l'égard de cette population. Il faut que des psychologues et des sociologues travaillent avec ces détenus. La prison seule ne résout rien. Ces affrontements sont une grande folie, ce qui confirme que ces radicaux seraient mieux à l'hôpital psychiatrique qu'en prison.

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

International
على المستوى الدولي

الصباح
يومية مغربية شاملة

21 et 22 05 11

Revue de Presse de l'Homme

انتخابات محلية بإسبانيا وسط احتجاجات اجتماعية

واصل آلاف المحتجين الإسبان،أمس (الأحد)، مظاهراتهم في قلب العاصمة الإسبانية مدريد مطالبين بمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وندد المتظاهرون بسياسة الحكومة الحالية متهمين إياها بالتقصير في معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها إسبانيا حيث تزداد نسبة العاطلين عن العمل.

وقالت متظاهرة إسبانية : «لا يمكن أن تستمر الأمور على هذا النحو، لا يمكن للسياسيين أن يخدعونا، إسبانيا أصبحت تفقد قيمتها عبر السنوات»، مضيفة «هذا يكفي الجانبان الحكومة والمعارضة يحتاجان للتفكير لأنهما متشابهان، يجب أن يتوقفا».

ومنذ الثلاثاء الماضي يعتصم هذا الحشد المتنوع من المواطنين الإسبان في وسط ساحة بويرتا دل صول مندين بهيمنة الأحزاب الكبيرة على الحياة السياسية وانعدام العدالة الاجتماعية. إلى ذلك، بدأ الناخبون الإسبان أمس (الأحد) يدلون بأصواتهم في الانتخابات الإقليمية والبلدية التي يتوقع أن يعاقب خلالها الناخبون الاشتراكيين الحاكمين في ظل حركة احتجاج اجتماعية غير معهودة ضد البطالة والأزمة التي تعصف بالبلاد.

ونزل عشرات آلاف المتظاهرين مجددا مساء وليل أول أمس (السبت) إلى شوارع وساحات اسبانيا، وفي مدريد تجمع حشد كبير في بويرتا دل صول التي تحولت إلى قلب حركة الاحتجاج.

وفي هذه الأجواء المشحونة وقبل عشرة أشهر من الانتخابات التشريعية المقررة في مارس 2012، يختار الناخبون مجالسهم البلدية وبرلماناتهم الإقليمية في 13 منطقة ذات حكم ذاتي من أصل 17، إذ أن مناطق كتالونيا والباسك وغاليسيا والاندلس تنتخب في مواعيد مختلفة.

ودعي 6،34 مليون ناخب إلى اختيار 8116 رئيس بلدية وأكثر من 68400 نائب بلدي و824 نائبا اقليميا. ويبدو أن إعلان رئيس الحكومة خوسيه لويس رودريغث ثاباتيرو في الثاني ابريل الماضي، عدم ترشيحه لولاية ثالثة السنة المقبلة، لم يؤثر على تدني شعبية الاشتراكيين المتواصلة.

واعتبارا من اليوم (الاثنين) من الممكن أن يخسر الاشتراكيون معظم الأقاليم السبعة عشر التي يحكمونها مثل كاستيا لا مانتشا واستريمادورا، باستثناء الاندلس. ويتوقع أن يفوز القوميون المحافظون من حزب «كونفرجنسيا اي يونيو» على الاشتراكيين الذين يهيمنون على المجلس البلدي في برشلونة، ثاني كبرى المدن الاسبانية منذ 32 سنة، والحزب الشعبي (يمين) على اشبيلية رابع كبرى المدن في حين تظل مدريد وفالنسيا بين ايدي اليمين.

(وكالات)

Le Monde.fr

Conseiller régional d'Ile-de-France apparenté PS, président d'élus locaux contre le sida et de l'Association pour le droit de mourir dans la dignité, Jean-Luc Romero milite aussi pour que la République reconnaisse à tous les mêmes droits

« A l'ONU, 70 pays pénalisent encore l'homosexualité »

Propos recueillis par Josyane Savigneau

Depuis 2006, le 17 mai est une journée mondiale contre l'homophobie. Est-ce utile ?

Oui, puisqu'il faut toujours alerter la communauté internationale. Il y a à l'ONU 70 pays qui pénalisent encore l'homosexualité et qui empêchent qu'on la dépénalise de manière universelle. Donc cette journée de mobilisation, lancée d'abord au Canada, puis par Louis-Georges Tin, est importante. En France, en 1982, François Mitterrand a dépénalisé l'homosexualité, mais on voit que les tabous ont la vie longue. Une des rares avancées du gouvernement actuel a été de faire porter à l'ONU, par Rama Yade, la dépénalisation.

Dans « Homopoliticus » (Florent Massot, 290 p., 19,90 euros), vous dites que les gays français ont choisi « l'universalisme républicain plutôt que le communautarisme ». Comment cela se manifeste-t-il ?

Ils n'ont pas le mode de militantisme des Américains qui fonctionnent d'une manière communautaire. Ici, les gays se sont coulés dans le moule des institutions. Leurs revendications sont très républicaines et très universalistes. D'abord de bénéficier du mariage. Non pas un mariage homosexuel, comme on a tendance à dire, mais le même mariage que les hétéros. Avoir les mêmes droits, dans une République unique. Un citoyen égale un autre. L'amour entre deux hommes ou deux femmes doit être reconnu au même titre que l'amour entre un homme et une femme. Le principe d'égalité, que met en avant la République, doit s'appliquer.

Vous consacrez un chapitre aux « combats pour 2011 ». Quels sont-ils ?

La période qui s'ouvre est importante. Beaucoup de partis politiques commencent à comprendre que les questions de société sont majeures et que ce sont les seules sur lesquelles ils ont une vraie maîtrise. Il est plus facile, parce que le gouvernement et le Parlement décident, et eux seuls, de légaliser le mariage des homosexuels que de promettre d'augmenter le pouvoir d'achat. « Changer la vie », c'est encore possible, à condition de s'intéresser à ces questions-là, qui, pour moi, sont aussi importantes que les questions économiques et budgétaires. En 2012, l'égalité entre homos et hétéros sera peut-être enfin atteinte s'il y a alternance. Sinon ce sera plus compliqué.

Vous citez Oscar Wilde : « Une idée qui n'est pas dangereuse ne mérite pas d'être appelée une idée. » Est-ce que cela ne va pas contre le désir de normalité, de conformisme social ? Que pensez-vous du temps où être homosexuel était une revendication de marginalité ?

C'était une des étapes. Les choses se construisent à partir du moment où les gens deviennent visibles, ce qui n'a pas été possible à toutes les époques. Quand on a dû se cacher, avoir honte, et qu'on décide que tout cela est terminé, la première réaction est de violence, de réaction contre le système. Et les Guy Hocquenghem et autres seraient aujourd'hui étonnés de voir une communauté homosexuelle demander ce mariage « bourgeois ».

Pourquoi vouloir se marier plutôt que contester cette institution ?

On est passé de cette révolte, qui était nécessaire, et qui a permis d'avancer, à « comment faire pour être comme tout le monde ». A un moment, dans une société apaisée, on peut avoir cette simple envie. La communauté homosexuelle ne veut pas avoir plus de droits que les autres, mais elle veut des droits équivalents. A titre personnel, je ne suis pas intéressé par le mariage, et j'ai mis du temps à comprendre que c'était une véritable aspiration, souvent chez les gays qui sont obligés de se cacher le plus, notamment dans de petites villes.

Et au Parlement, quand je dis qu'il n'y a aucun député, aucun sénateur qui ait dit son homosexualité… Cela n'existe dans aucun autre pays voisin. La majorité des élus homosexuels que je connais sont mariés.

Le droit de dire sa sexualité ne va-t-il pas avec la liberté de ne pas dire ?

L'alternative, c'est dire ou ne pas dire. Mais, faire croire à une vie de bon père de famille qui n'existe pas démontre qu'il reste honteux, pour ces élus, d'être homosexuels. Mais, dire ou pas est une décision totalement personnelle. C'est à chacun de décider d'en finir avec la chape de plomb. Car il est rare que cette chape n'existe pas.

J'ai personnellement vécu avec un double secret : homosexuel et séropositif. C'était difficilement supportable. Quand on se cache, on doit inventer un tas de stratagèmes. On peut se dire qu'on n'attache pas d'importance au regard des autres. Mais ce n'est jamais tout à fait vrai.

L'espèce d'homophilie affichée que vous relevez dans le milieu politique n'est-elle pas suspecte ?

Bien sûr. Et on le voit dans cette période où des choses basculent. Le Front national essaie de tenir des propos contre l'homophobie, et, à mon grand désespoir, l'UMP, parti républicain, n'en parle plus du tout. Pire, c'est le seul grand parti qui n'a pas répondu au questionnaire pour mon livre que j'ai envoyé à tous les mouvements politiques. Et dans ce parti, les plus grands homophobes se manifestent ouvertement, dans une indifférence totale des dirigeants du parti et du gouvernement.

Nicolas Sarkozy, en 2007, s'était engagé pour le statut des beaux-parents et pour un contrat d'union civile comme les Anglais. Et il n'a rien fait. Mais il va sûrement essayer de séduire de nouveau l'électorat gay pour la présidentielle de 2012. C'est devenu, comme je l'explique dans *Homopoliticus*, une nécessité électorale.

L'élection de Bertrand Delanoë à la Mairie de Paris était-elle une victoire pour les gays ?

Il n'a pas été élu parce qu'il était homosexuel, mais il est vrai qu'il y a eu un vote communautaire, exceptionnellement et pour la première fois en réaction aux excès de la droite pendant les débats sur le pacs. Cette mobilisation a été déterminante. Le pacs a beaucoup remué les homosexuels, de droite comme de gauche. Le débat sur l'IVG, en 1975, avait aussi été terrible, mais sur un temps plus court, et la loi était portée par le gouvernement. Là, il y a eu une année entière de haine, entre 1998 et 1999.

75 % des Français disent ne pas être hostiles à un président de la République homosexuel. Est-ce « plutôt un homme homosexuel qu'une femme » ?

En Islande, il y a une femme, homosexuelle, chef de gouvernement. Je pense que des femmes arrivent, en France, à émerger en politique, mais c'est encore très insuffisant.

Vous relevez la phrase d'un journal gay britannique : « Un gay qui vote conservateur, c'est comme une dinde qui vote pour Noël. » Et vous avez quitté l'UMP pour vous rapprocher du PS…

Cette formule m'a beaucoup fait rire. Et je ne pouvais plus être dans le même parti que des hommes qui me considèrent comme « inférieur ». La droite entretient une relation trouble avec l'homosexualité. Je finissais par devenir une caution d'un parti où l'on tient des propos homophobes.

Un autre de vos combats est celui pour une loi sur l'euthanasie. Quelle loi ?

Une loi, c'est toujours mieux que pas de loi ! C'est sans loi, comme actuellement en France, qu'il y a des dérives, à l'inverse de ce que proclament les adversaires de l'euthanasie. Et c'est avec une loi que l'on rassure les personnes en fin de vie et que l'on prolonge la vie. Aujourd'hui, en France, on euthanasie des gens qui n'ont rien demandé.

Or le premier principe est celui de la volonté de la personne. Il faut mettre le patient au centre du processus. La France, qui a été première dans bien des domaines, est maintenant à la traîne sur les questions de société. La dernière étude de l'Inspection générale des affaires sociales (IGAS) montre que seulement 20 % des gens qui en ont besoin bénéficient de soins palliatifs. Avec l'Association pour le droit de mourir dans la dignité (ADMD), je voudrais qu'une loi permette, en France, l'accès universel aux soins palliatifs, et autorise l'euthanasie, ainsi que le suicide assisté. ■

« La France, qui a été première dans bien des domaines, est maintenant à la traîne sur les questions de société »

Photo Richard Dumas/Vu pour « Le Monde »

Uruguay ratifica la ley de amnistía para la dictadura

La coalición de Gobierno pierde la votación parlamentaria

SOLEDAD GALLEGO-DÍAZ
Buenos Aires

El Congreso uruguayo rechazó ayer anular la llamada Ley de Caducidad, que dio por cerrado el periodo de la dictadura (1973-1985) sin que sus responsables fueran juzgados por sus crímenes. El Frente Amplio (FA), que gobierna, fue el impulsor del intento de reabrir los procesos, pero perdió la votación por un diputado de sus propias filas, Victor Semproni, que se ausentó y provocó un empate a 49 votos que deja la ley en vigor. El presidente José, *Pepe*, Mujica, que no era partidario de anular la ley, le pidió, sin embargo, en el último minuto, al diputado disidente que acatara la disciplina del partido.

La votación se produjo a las 5.30 del viernes, tras 15 horas de sesión, lo que demuestra la intensidad del debate. La Ley de Caducidad tendrá que ser modificada en algún momento por decisión de la Corte Interamericana de Derechos Humanos, que falló el pasado febrero en contra del Estado uruguayo.

La posibilidad de anular la Ley de Caducidad fue sometida a referéndum popular en dos ocasiones (1989 y 2010), pero, en los dos casos, los uruguayos decidieron que las cosas siguieran como estaban. La oposición, contraria a la derogación de la ley, denunció que se pretendía doblegar la voluntad popular, expresada directamente, con una decisión exclusivamente parlamentaria. Este mismo argumento llevó a un destacado senador del Frente Amplio, el exdirigente tupamaro Eleuterio Fernández Huidobro, a presentar su dimisión en la Cámara alta. Huidobro, al contrario que Semproni, acató la disciplina y votó a favor, pero después anunció su renuncia por considerar que la derogación de la ley era inconstitucional.

> La norma que evita los juicios contra militares fue avalada por dos referendos

El proyecto de anulación fue defendido por el diputado del Frente Amplio Felipe Michelini, hijo del senador Zelmar Michelini, que fue asesinado por militares argentinos en Buenos Aires, en 1976, dentro de la famosa Operación Cóndor. Felipe Michelini mantuvo que la Ley de Caducidad impedía el acceso universal a la justicia. "Es una ley que ataca nuestra dignidad y la de este Parlamento", afirmó el parlamentario.

Al mismo tiempo que se discutía en Montevideo la derogación de la ley, en Buenos Aires, el Ministerio de Asuntos Exteriores argentino organizaba un homenaje en memoria del senador asesinado y de los otros militantes uruguayos que fueron secuestrados y torturados en aquella siniestra "operación de reciprocidad". En Argentina no existe una Ley de Caducidad que impida llevar ante la justicia a los responsables de su propia dictadura.

El debate político uruguayo sobre la conveniencia de mantener cerrados los procesos a las decenas de militares y policías que participaron en torturas, asesinatos y violaciones de los derechos humanos ha tenido como consecuencia indirecta el debilitamiento del Frente Amplio y, muy especialmente, del presidente de la República, José Mujica, obligado a hacer un difícil encaje de bolillos.

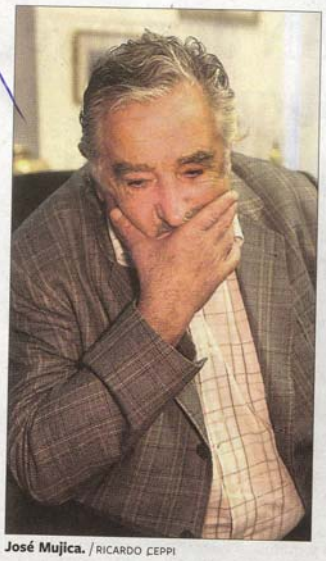

José Mujica. / RICARDO CEPPI

El presidente Mujica, un exdirigente guerrillero que sufrió salvajes torturas durante su prolongada detención, no quiso que el plenario del Frente Amplio cambiara la ley, pero al mismo tiempo aseguró que mantendría la disciplina partidaria y que no haría uso del derecho presidencial a vetar la nueva propuesta. La complicada cabriola final (la abstención de un diputado del FA) ha dejado las cosas como quería Mujica, pero también un mal sabor de boca en amplios sectores del FA, molestos con las idas y venidas del presidente.

En una reciente entrevista con EL PAÍS, Mujica negó que mantener la Ley de Caducidad implique que el pueblo uruguayo defienda los crímenes cometidos durante la dictadura, sino que no quiere mirar atrás. El presidente se mostró comprensivo con el deseo de los familiares de saber qué pasó exactamente con las víctimas. "De todas las llagas del pasado", reiteró Pepe Mujica ayer, "esa es la peor".

El presidente uruguayo propone que se busquen otras fórmulas que permitan recopilar la información que demandan los familiares de quienes desaparecieron o fueron asesinados en aquella época.

Revue de Presse

EL PAIS.com

20 05 11

Muere un preso afgano en Guantánamo en un nuevo presunto caso de suicidio

Ocho reclusos han fallecido en el penal militar desde su creación en 2002

YOLANDA MONGE
Washington

El número de presos fallecidos en Guantánamo desde su creación en 2002 ya se eleva a ocho, con el presunto suicidio el pasado miércoles por la mañana de un afgano de 37 años que se encontraba en el centro de detención desde 2007 y se consideraba uno de los últimos reclusos en ingresar en la prisión.

De esas ocho muertes, cinco han sido suicidios confirmados —el fallecimiento del miércoles está sin aclarar y el Departamento de Defensa no ha ofrecido hasta ahora más detalles— y dos muertes por causas naturales. Si finalmente se demuestra que el afgano —identificado solo como Inayatulá— se quitó la vida, será el segundo caso en el polémico centro durante el mandato de Barack Obama.

El primer suicidio ocurrió en junio de 2009, cuando se suponía que la cárcel se cerraría en un plazo de un año. El del pasado miércoles tiene lugar cuando Guantánamo parece un jeroglífico imposible de resolver en el que están atrapadas más de 170 personas.

"Se está realizando una investigación para determinar las circunstancias exactas de lo sucedido", aseguró una portavoz del Servicio Naval de Investigación Criminal (NCIS, siglas en inglés), agencia que se encargará de hacer la autopsia al fallecido y preparará el cadáver para su repatriación a Afganistán.

Según las autoridades de la base naval en Cuba, los guardias que realizaban su ronda de inspección "hallaron al detenido sin respiración e inconsciente". Al preso se le practicaron maniobras de reanimación cardiaca, pero finalmente un médico certificó su muerte en el patio de recreo en el que se encontraba.

Los primeros tres suicidios en Guantánamo ocurrieron en junio de 2006. Según informó entonces el Pentágono, se trató de un pacto entre los presos pa-

Los documentos de Wikileaks probaron los trastornos mentales de los reos

Revue de Presse des droits de l'Homme

ra acabar a la vez con sus vidas. Los militares de la prisión consideraron los tres casos como "un acto de guerra asimétrica librada" contra ellos por los yihadistas que buscaban el martirio.

Para las organizaciones de derechos humanos, los suicidios eran simplemente un acto de desesperación de unos hombres con poca o ninguna esperanza de un juicio justo o de liberación.

A pesar de que los intentos de quitarse la vida no eran algo nuevo en el penal, la muerte de los tres presos en 2006 supuso un punto de inflexión que llegó justo tras un intenso periodo de protestas masivas y disturbios en la cárcel, incluido un intento fallido de suicidio colectivo en mayo de ese mismo año.

El cuarto preso que se quitó la vida lo hizo en mayo de 2007, en tiempos de la Administración de George W. Bush, que inventó Guantánamo. Ya durante el mandato de Obama, una quinta persona se suicidaba en junio de 2009.

Documentos secretos revelados por este periódico a través de Wikileaks han probado la gravedad de los trastornos mentales que sufren algunos de los detenidos en el penal y los intentos de suicidio de docenas de reclusos. El caso más espeluznante es el de Mohamed Abdelatif, que ha intentado acabar con su vida en 12 ocasiones, la última vez en 2005, cuando se cortó el cuello.

Revue de Presse du Conseil National [illegible] l'Homme

THE INDEPENDENT

Unsafe in Libya, unwanted in Europe: exiles of the Arab Spring

Thousands of desperate migrant workers have gathered near Calais, finds **Jerome Taylor**

Asylum seekers fleeing Libya at 'Africa House', a refugee camp near Calais DANIEL LYNCH

IN A derelict industrial complex to the east of Calais they shiver under their sodden blankets dreaming of a Europe that simply doesn't exist. Seney Alema and his friends are the northernmost vanguard of a human wave that has swept across the continent as Nato's bombs continue to pummel Libya.

While Europe has applauded the steady toppling of North Africa's dictators, the continent has been unwelcoming to the thousands of people who have fled the region – the separate states bickering over who should take the responsibility for the refugees' fates.

When the war against Muammar Gaddafi broke out earlier this year, people like Seney were trapped. European powers scrambled ships to evacuate their own nationals but sub-Saharan migrants, who did the kind of jobs Libyans simply didn't want to do, were left to fend for themselves.

As law and order broke down the beatings and robberies began. Some were press-ganged into fighting the rebels, others simply disappeared. So thousands are now fleeing across the Mediterranean in barely sea-worthy boats, hoping that somewhere like Britain will give them shelter.

"I didn't really like my life in Libya but at least it was some kind of life," explains Seney, a 17-year-old Eritrean with a pencil moustache who had lived in Tripoli for four years. "When the war broke out I fled inhumanity in Libya but I find inhumanity in Europe."

Despite calls from France and Italy for the EU to "share the burden" of dealing with the migrant tidal wave that has been unleashed by the instability gripping north Africa – specifically Tunisia and Libya – Britain has refused to take in a single "Arab Spring" refugee.

Some East Africans caught up in the tumult are inevitably trying to head to Britain, where there are already sizeable communities of compatriots waiting for them. In the past few days small groups of such exhausted refugees have been arriving in Calais, after making a dangerous journey by boat from north Africa to the European mainland – usually Italy – and then up through the continent.

Their current home is a rubbish-strewn squat on the outskirts of town with broken concrete walls and no running water – euphemistically nicknamed Africa House. Night after night they try to smuggle themselves onto lorries heading towards Britain in a game of cat and mouse that often has fatal consequences.

Unlike the fleeing Tunisians – most of whom are economic migrants tricked by unscrupulous traffickers into thinking that Europe will welcome them – the east Africans from Libya bring some harrowing stories of a conflict that has unleashed a maelstrom of prejudice and violence against sub-Saharans across the country.

A PROBLEM TO DIVIDE EUROPE

The presence of migrants in Calais has long been a sore point between Britain and France. The French say they are left to deal with the illegal migrants who want to settle in the UK. Britain has also refused to take a single refugee from either Libya or Tunisia. Meanwhile Italy, forced to deal with thousands of North African migrants landing on Lampedusa, is issuing temporary papers that allow them to travel freely throughout Europe – especially to France, the preferred destination for the majority of Tunisians.

"As soon as war broke out Libyans turned on the black people," says Alemu Mkonere, a scar-faced 23-year-old who left Eritrea four years ago and wound up working as a labourer in Tripoli. "A lot of my friends were killed, many of them were Ethiopians. The police came looking for them and told them to fight for Gaddafi. We never heard from them again. Life was bad before the war but after it became impossible."

Eventually Alemu found a boat heading to Lampedusa, the tiny Italian island which has been inundated with migrants risking their lives to sail across the Mediterranean. "We nearly didn't make it," he recalls. "The pumps broke down so we had to scoop the water out to stop us sinking." Last week brought reports that a ship carrying 600 people, mostly Somalians, had sunk off the coast of Libya. The UN estimates that 10 per cent of those making the crossing were drowned.

The official figures show that 10,300 people from Libya and 24,000 from Tunisia have landed on Lampedusa so far this year.

With populist anti-immigrant parties on the rise across Europe there is talk of abandoning the 1985 Schengen Agreement, which allows free border crossing between 25 countries (Britain has never signed up).

Denmark has already unilaterally announced that it is resuming border controls. Ministers will meet in Brussels this week at the behest of France and Italy to see whether temporary border measures can be brought in.

Many migrants in camps on the French side of the channel believe that tightening Europe's internal borders won't work.

Despite the turmoil in the Middle East, Iranians, Afghans and Iraqis still make up the vast majority of migrants in the Calais area.

One of them, Fouad Mousavi, a 23-year-old from Tehran who arrived in Calais five days ago, explained: "It's taken me eight months to get this far. In that time I crossed the Turkey-Iran border, where Kurdish groups kidnap you and Iranian troops shoot at you... You can put anything in front of me, I'll find a way around. I have no other choice, there's nothing left in Iran."

French police deliberately make life unbearable for the migrants in the hope it will drive them across the Channel

The behaviour of the French police – the CRS riot police and also the Police Aux Frontiers – towards migrants across north eastern France is to make daily life so unbearable for the migrants that they will do anything to try and cross the English Channel – or simply move on.

Raids on the squats and jungle camps are a daily occurrence. Refugees and relief workers complain that officers frequently pour water over blankets and spoil food. Migrants are routinely arrested, taken to a detention centre outside town, then eventually released to trudge back to their camps by foot.

As a result, the camps have simply spread east across the coast up into Belgium and the Netherlands. At the southern edge of the town of Grand-Synthe a small tented commune has sprung up in a wood containing Iraqis and Afghans.

Back in Africa House, where many of the new arrivals have asylum claims that have yet to be tested, there is widespread anger at how little sympathy they have received on reaching Europe.

"I had an idea of what Europe was – a place where human rights are important," says Eritrean national Terefa Girou. An unaccompanied eight-year-old girl kicks a football against the wall behind him. But there are no human rights here. How can Britain and France be so cruel? They bomb Libya and when people flee they make us live like this."

Some of the interviewees' names have been changed at their request.

Libya's oil chief defects to join rebel army
World news, page 20

THE INDEPENDENT

Woman and child among 26 bodies 'found in mass graves' near Syrian city

By Khalid Ali

RIGHTS ACTIVISTS have called for international action against the Syrian regime after graves containing up to 26 bodies were allegedly unearthed by residents near the southern city of Deraa.

The government, facing more than two months of protests against its rule, yesterday denied the existence of the graves, which reportedly contained the bodies of an unidentified woman and child.

"I have spoken to eyewitnesses in Deraa who told me that five bodies belonging to one family were discovered," said Radwan Ziadeh, a Syrian human rights activist based in the US. "I spoke to the man's son. He said they discovered the bodies on Tuesday morning."

Reuters reported that four villagers contacted the local civil defence force after finding two mounds of earth in wheat fields just outside Deraa's old city. Under the mounds were 22 to 26 decomposed bodies, they said. Videos uploaded to YouTube allegedly show people digging up the graves using shovels and mechanical diggers.

Wissam Tarif, director of the Syrian human rights organisation Insan, said he had collected testimony which suggested up to 44 bodies could have been in two separate graves.

The Syrian government said the reports were part of a "campaign of incitement" against the army and security forces. "This information is totally false," the Interior Ministry told the Syrian state news agency, Sana. The news organisation also quoted a local official in Deraa who said that five bodies had been discovered in the town on Sunday.

Ausama Monajed, of the opposition umbrella group the National Initiative for Change, said: "With the discovery of mass graves in Deraa City, it becomes very hard to ignore the need for immediate action by the international community to prevent further bloodshed in the country."

Nick Harvey, Britain's Armed Forces Minister, said it was "highly likely" the International Criminal Court would attempt to take action against President Bashar al-Assad for his role in the violent repression of pro-reform protests, which began in Deraa.

The government has continued its crackdown against protesters. Mass arrests were reported in Homs, Latakia and Deir al-Zor, while soldiers have also been deployed in Tel Kelakh, a city of about 30,000 people on the Lebanese border. Protesters are calling for a general strike today to try to force President Assad from power.

Revue de Presse du Conse

THE INDEPENDENT

General who crushed Tutsi 'cockroaches' is jailed for 30 years

By Daniel Howden
Africa Correspondent

THE RWANDA army chief who called for ethnic Tutsis to be exterminated like "cockroaches" during the 1994 genocide was yesterday sentenced to 30 years in prison.

Augustin Bizimungu was found guilty of war crimes and crimes against humanity for his part in the killing spree that left up to 800,000 people dead in the space of 100 days. He was found not guilty on the charge of genocide.

The 59-year-old, who was elevated to army chief during the genocide, tried to argue that he exercised only "limited control" over his men and had been opposed to the killing.

The judges at the international tribunal based in neighbouring Tanzania rejected his pleas and found him guilty of inciting the murder of Tutsis and moderate Hutus before and during the most concentrated mass killing of the 20th century. He was convicted along with Augustin Ndindiliyimana, the former chief of the paramilitary police, in the biggest verdict to be handed down by the tribunal since the conviction of the genocide mastermind Theoneste Bagosora in 2008.

Also sentenced were two generals who ordered their men to assassinate then prime minister Agathe Uwilingiyimana, who was killed along with 10 Belgian UN troops assigned to protect her – an event that triggered the withdrawal of peacekeepers from the central African nation.

Mr Bizimungu, who once had a US bounty of $5 million on his head, listened impassively to the verdict in the dock in Arusha. He spent nearly eight years on the run and was captured while sheltering with rebels in war-torn Angola. The case against him took a further nine years to complete and yesterday's verdict took nearly two and a half hours to be read to the court.

The length of the trial meant that Mr Ndindiliyimana, who was found guilty of lesser charges, was released having already spent 11 years in custody.

Yesterday's convictions mark another milestone for the International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR), which took over the safari town of Arusha, in northern Tanzania, and began hearings 15 years ago. Its critics accuse the ICTR of being slow and expensive, running up a bill of nearly $1.3 billion in setting out 91 indictments against the ringleaders of the Hutu-led genocide. They also point to its failure to bring prosecutions against Tutsi leaders accused of crimes against humanity in the aftermath of the genocide, including mass killings of Hutus across the border in the Democratic Republic of Congo.

However, the ICTR's supporters – including the respected New York-based monitor Human Rights Watch – say it has enriched the law on genocide, war crimes, and crimes against humanity.

The verdicts were welcomed in the Rwandan capital Kigali: "It is a welcome decision by the ICTR," said Martin Ngoga, Rwanda's chief prosecutor. "In its own circumstances, that is a big sentence, even if many people would think he [Bizimungu] deserved the highest."

Rwandan former army chief Augustin Bizimungu was found guilty of war crimes GETTY

Revue de Presse du Conseil